# مجلس الأمن

السنة السادسة والخمسون

مؤقت

الجلسة **٤٢٨٣**

الخميس، ٢٢ شباط/فبراير ٢٠٠١، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

| | | |
|---|---|---|
| الرئيس: | السيد بن مصطفى | (تونس) |
| الأعضاء: | الاتحاد الروسي | السيد لافروف |
| | أوكرانيا | السيد كروخمال |
| | أيرلندا | السيد كوني |
| | بنغلاديش | السيد أحسان |
| | جامايكا | الآنسة دورانت |
| | سنغافورة | السيدة لي |
| | الصين | السيد شن غوفانغ |
| | فرنسا | السيد لفيت |
| | كولومبيا | السيد فالديفيسو |
| | مالي | السيد كاسى |
| | المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية | السيد إلدون |
| | موريشيوس | السيد نيوور |
| | النرويج | السيد كولبي |
| | الولايات المتحدة الأمريكية | السيد هيوم |

## جدول الأعمال

الحالة في أنغولا

مذكرة من رئيس مجلس الأمن (S/2000/1225)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٢٥

## إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

## الحالة في أنغولا

### مذكرة من رئيس مجلس الأمن (S/2000/1225)

**الرئيس** (تكلم بالعربية): أود أن أحيط المجلس علما بأني تلقيت رسائل من ممثلي الأرجنتين وأنغولا والبرازيل والبرتغال وبلغاريا وبوركينا فاسو وتوغو ورومانيا وزمبابوي وسوازيلند والسويد وكندا وموزامبيق وناميبيا يطلبون فيها دعوتهم للاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وجريا على الممارسة المتبعة، أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة هؤلاء الممثلين للاشتراك في المناقشة دون أن يكون لهم حق التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أود بالنيابة عن المجلس أن أرحب بمعالي السيد جواو برناندو دي ميراندا، وزير العلاقات الخارجية في أنغولا.

بدعوة من الرئيس، شغل السيد ميراندا (أنغولا) مقعدا على طاولة المجلس؛ وشغل السيد كبغلي (الأرجنتين) والسيد مورا (البرازيل) والسيد مونتيرو (البرتغال) والسيد سوتيروف (بلغاريا) والسيد كافاندو (بوركينا فاسو) والسيد كبوسترا (توغو) والسيد دو كارو (رومانيا) والسيد جوكونيا (زمبابوي) والسيد هليكو (سوازيلند) والسيد شوري (السويد) والسيد هاينبيكر (كندا) والسيد سانتوس (موزامبيق) والسيد ثيرون (ناميبيا)، المقاعد المخصصة لهم بجانب قاعة المجلس.

**الرئيس** (تكلم بالعربية): وفقا للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، وفي حالة عدم وجود اعتراض، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة إلى السيد ريتشارد ريان، رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ٨٦٤ (١٩٩٣) بشأن أنغولا، بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أدعو السيد ريان إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويعقد مجلس الأمن هذه الجلسة على أساس التفاهم الذي توصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس مذكرة من رئيس مجلس الأمن يحيل بها رسالة مؤرخة ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، موجهة من رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ٨٦٤ (١٩٩٣) بشأن الحالة في أنغولا، ويرفق بها التقرير النهائي لآلية رصد الجزاءات المفروضة على أنغولا، الوثيقة S/2000/1225.

أعطي الكلمة الآن للسيد ريتشارد ريان، رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ٨٦٤ (١٩٩٣) بشأن أنغولا.

**السيد ريان** (تكلم بالانكليزية): بصفتي رئيسا للجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بقرار مجلس الأمن ٨٦٤ (١٩٩٣) بشأن الحالة في أنغولا، أود أن أعرب عن شكري لكم، سيدي، على تنظيم جلسة مجلس الأمن هذه بصيغة مفتوحة.

إن الحالة في أنغولا تظل مصدر قلق لأعضاء الأمم المتحدة كافة وللمجتمع الدولي. وهي تتطلب الاهتمام والفحص الدقيق الذي تتيحه جلسة المجلس هذه. ونحن مجتمعون هنا لمناقشة التقرير الأخير لآلية المراقبة، الذي قدم

إلى المجلس عملا بالقرار ١٢٩٥ (٢٠٠٠). وأود في البداية أن أرحب بوجود وزير العلاقات الخارجية لجمهورية أنغولا، السيد خواو برناردو دي ميراندا. وأود أيضا أن أعرب عن تقديري لأسلافي الكنديين، الذين ترأسوا اللجنة خلال السنتين اللتين سبقتا توليّ لهذا المنصب وعن إعجابي بهم. وقد لقي عملهم ثناء واسعا. وكان له أيضا، كما أعتقد، أثر حاسم واسع ومفيد. وقد تركت ديناميته وطابعه الشديد التركيز ومثابرته على التعامل مع الحقائق القاسية التي تبرز واحدة تلو الأخرى في حالة أنغولا الخاصة، تأثيرا كبيرا على المناقشة الأوسع الجارية في داخل الأمم المتحدة فيما يتعلق بسياستنا الجزائية، من الناحية العامة وفي حالات معينة على السواء.

أتكلم اليوم بصفتي رئيسا للجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ٨٦٤ (١٩٩٣)، لا بصفتي ممثلا لأيرلندا. وأيرلندا لن تدلي اليوم ببيان وطني وإنما تعرب عن تأييدها التام للبيان الذي ستدلي به السويد، التي تتولى رئاسة الاتحاد الأوروبي، بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي.

في أعقاب اعتماد القرار ١٢٩٥ (٢٠٠٠) في نيسان/أبريل الماضي، أنشأ الأمين العام، بالتشاور مع اللجنة، في ١١ تموز/يوليه ٢٠٠٠، آلية للمراقبة تتكون من خمسة خبراء. ومن المهم التذكير بأن القرار القاضي بإنشاء الآلية اتخذه المجلس بعد نظره في تقرير فريق الخبراء المعني بالجزاءات المفروضة على أنغولا (S/2000/203). وكان من الواضح للمجلس أن وقائع الحالة الجارية كانت تقتضي عملا إضافيا منتظما ومطردا. ولهذا أنشئت آلية المراقبة. وخُوِّل للآلية أن تجمع مزيدا من المعلومات ذات الصلة وأن تحقق في الأدلة ذات الصلة بالانتهاكات الجارية للقرارات ٨٦٤ (١٩٩٣) و ١١٢٧ (١٩٩٧) و ١١٧٣ (١٩٩٨). وكُلِّفت أيضا بالتحقيق في أي أدلة ذات صلة يتدبرها فريق الخبراء.

ويوجد أربعة من أعضاء الآلية - السفير خوان لاراين، رئيسها، والسيدة كريستين غوردن، والسيد جيمس مانزو والسيد إسماعيلا شيخ - هنا على طاولة المجلس. أما السفيرة لينا سنض فهي في أفريقيا في مهام رسمية. وينبغي الإشادة بهم على ما أظهروه من التزام واجتهاد في الاضطلاع بمهمة معقدة تميزت بكثرة المصاعب المستعصية في الظاهر على الحل.

وقد بدأت الآلية عملها في ٢٠ تموز/يوليه وقدمت تقريرها إلى سلفي في ٢١ كانون الأول/ديسمبر الماضي. وقدمت في وقت سابق إلى اللجنة، في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر، تقريرها المؤقت. وزار أعضاؤها ١٩ بلدا فيما يتعلق بجدول أعمالهم، الذي تبلور مباشرة من تقرير فريق الخبراء. وفي أداء الآلية لعملها لم تستخدم سوى أدق معايير الأدلة في تحقيقاتها. وأتاحت أيضا حق الرد لجميع الذين وجهت إليهم تهم فيما يتعلق بانتهاكات الجزاءات. وهذه الإجراءات النموذجية زادت من تعزيز الحجة والشفافية اللتين أعتقد أن التقرير المعروض علينا يتميز بهما.

وفي أعقاب تقديم تقرير آلية المراقبة، أحالت لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ٨٦٤ (١٩٩٣) التقرير إلى رئيس مجلس الأمن في ٢١ كانون الأول/ديسمبر لإتاحة تعميمه، للعلم، على جميع أعضاء الأمم المتحدة. وبعد ذلك اضطلعت اللجنة بتحليل مفصل لتقرير الآلية في جلستين قمت بعقدهما في ١٦ و ٢٦ كانون الثاني/يناير الماضي، ثم قررت اللجنة أن توصي بالجلسة التي يعقدها مجلس الأمن اليوم.

وكانت لعمل الآلية نقطتا انطلاق اثنتان: أولا، تقرير فريق الخبراء، وثانيا، الحالة الراهنة على أرض الواقع في أنغولا. وفيما يتعلق بتقرير فريق الخبراء، ركزت الآلية جهودها على أربعة مجالات رئيسية كشف الفريق عنها

باعتبارها موضع اشتباه لانتهاك الجزاءات. المجال الأول – الأسلحة والمعدات العسكرية – فُصِّل في الأجزاء الثاني والثالث والرابع والخامس من تقرير الآلية. والمجال الثاني – تمثيل يونيتا وتنقل وإقامة كبار مسؤولي يونيتا وأعضاء أسرهم البالغين سن الرشد في الخارج – يرد تفصيله في الجزء الثامن. والمجال الثالث – دور وسائل النقل في انتهاك الجزاءات المفروضة على يونيتا – مفصّل في الجزء التاسع. والمجال الرابع – الجزاءات المفروضة على الاتجار بالماس والأرصدة المالية – يرد تفصيله في الجزء العاشر.

وقدمت الآلية، على أساس النتائج التي توصلت إليها، عددا من التوصيات المحددة في كل المجالات الأربعة. وهذه التوصيات واردة في الجزء الحادي عشر، الفقرات ٢٢٨-٢٤٣، من التقرير النهائي. وأود أن استرعي انتباه مجلس الأمن بوجه خاص إلى هذه التوصيات وإلى توصيات أخرى واردة في الفقرات ٢٢٤ و ٢٤٤-٢٤٥. وأود أن استرعي انتباه المجلس أيضا إلى الاستنتاجات التي استخلصتها الآلية، والواردة في الجزء الثاني عشر، الفقرات ٢٤٦-٢٥٤.

إن القرار ١٢٩٥ (٢٠٠٠) يعرب عن اعتزام مجلس الأمن أن يستعرض الحالة فيما يتعلق بتنفيذ التدابير الواردة في القرارات ٨٦٤ (١٩٩٣) و ١١٢٧ (١٩٩٧) و ١١٧٣ (١٩٩٨) على أساس المعلومات التي قدمتها، في جملة أمور، آلية المراقبة. وجلسة اليوم تتيح لنا جميعا فرصة لتقييم ما تم في هذا الصدد. وتتراوح توصيات الآلية ما بين العامة إلى الشديدة التخصيص. والأمر الواضح بالنسبة لها كلها هو أنها تقتضي عملا من الأمم المتحدة، ومن فرادى الدول ومن المجتمع الدولي. ومن الواضح أيضا الاستجابة الفعالة لهذه التوصيات والعمل الفعال بشأنها سيقتضيان مشاركة ملتزمة ومطردة ليس من مجلس الأمن ومنظومة الأمم المتحدة فحسب – بما في ذلك ، على سبيل المثال، منظمة الطيران المدني الدولية – ولكن أيضا وبصفة أساسية من منظمات معينة خارج منظومة الأمم المتحدة.

وإذا أراد المجتمع الدولي أن ينفذ بفعالية التوصيات الواردة في التقرير، فإن ذلك سيقتضي منه مثابرة وموارد مالية. وأنا واثق من أننا، جماعيا، نملك هذه العزيمة وسنظهرها. وتاريخ الجزاءات المفروضة على يونيتا ظل وسيظل تاريخا متدرجا. فبدءا بسنة ١٩٩٣ واستمرارا حتى اليوم، ظللنا نعمل على أن نضع، قطعة قطعة، العناصر الأساسية لنظام من شأنه أن يضعف يونيتا ويقضي، بمر الزمن، على قدرتها على السعي إلى تحقيق هدفها السياسي بالعنف – وهو هدف حكم عليه الشعب الأنغولي ديمقراطيا.

إن مجلس الأمن لا يلجأ إلى فرض نظام للجزاءات إلا في ظروف معينة ومحصورة عندما يكون قد استنفد كل النهج المتاحة الأخرى. ونظم الجزاءات، بطبيعتها، تقتضي أيضا حكما حذرا، بالإضافة إلى شدة العزم، لجعلها تحدث أثرا فعالا مثلما تقتضي دقة الاستهداف. وقد اضطلع المجلس مؤخرا بعمل ابتكاري بشأن المسائل المتعلقة بالجزاءات، وليس أقل ذلك بوضعه آليات مثل أفرقة الخبراء وآليات المراقبة. وقد بعث هذا التفكير الجديد شعورا جديدا بالقدرة في بعض الحالات المستعصية التي ظلت تُعتبر حتى الآن أقرب إلى الحافة الخارجية للقدرة الجماعية، إن لم تتجاوزها. ونحن لم نصل إلى هذه المرحلة إلا مؤخرا، وهذا ما ذكره، وعن صواب، الوزير ميراندا في هذه القاعة في نيسان/أبريل الماضي. ومع ذلك، فإن التقدم – والتقدم الحقيقي – بشأن أصعب الحالات لا يتطلب فحسب تفكيرا جديدا وصائبا، بل يتطلب أيضا وأساسا، توفر المكونات التقليدية الطيبة، مثل الإرادة السياسية والعزم والاستعداد لمواصلة السير على الطريق بقدر ما يقتضيه الأمر، والاشتراك المباشر لجميع المعنيين، من دول ومنظمات دولية ووكالات وأفراد. وكل هذه المكونات، سواء كانت جديدة أو مألوفة، مطلوبة

بحذافيرها خلال المرحلة المقبلة، وطوال الفترة التي يستدعيها الإبقاء على نظام الجزاءات المفروضة على يونيتا.

وثمة جانب مهم بصفة خاصة في عمل فريق الخبراء وآلية الرصد، هو الأدلة الواضحة على تورط نفس الأشخاص وكذلك نفس المنظمات والشركات في صراعين على الأقل – وربما أكثر – من الصراعات الرئيسية التي تستعر في أفريقيا والتي ينشغل بها مجلس الأمن في الوقت الحالي. وتاريخ قضية أنغولا وعمل آلية الرصد سلطا ضوءا كاشفا على شبكات نشطة ومنظمة للغاية، لم يكن قد كُشف عنها حتى الآن، وكان دافعها الأعظم هو جشع دول أو شركات تجارية أو أفراد، ورغبتهم العارمة في تحقيق الربح، بغض النظر عما يكبده ذلك من الأرواح البشرية والبؤس الإنساني. وعمل الرصد هذا، إلى جانب الدعاية الواسعة التي حظيت بها مختلف التقارير، إذا كررنا التأكيد على عزمنا وأرفقناه بعمل تعاوني متواصل، سيشجع على التفكير المتأني من جانب أية دول أو منظمات أو أفراد أيا كانوا، ممن يعتقدون حتى الآن أن من المأمون السعي إلى جني أرباح مالية من وراء هذه الصراعات، أو من يكون، على المستوى الحكومي، قد سولت له نفسه أن يغض البصر عن أولئك الاستغلاليين الذين تم التعرف على معظمهم الآن،سواء وقعت أعمالهم داخل مجال اختصاصه، أو كانت ذات صلة خارجية بهذا المجال.

وإزاء هذه الخلفية، تجدر ملاحظة أن الأمم المتحدة تفتقر حاليا إلى القدرة الدائمة اللازمة لمتابعة نتائج تقرير فريق الخبراء وتقرير آلية الرصد. وفي هذا الصدد، تجدر أيضا ملاحظة أن آلية الرصد، في الوقت الراهن، منحت تمديدا محدودا لولايتها. وفي حالة يونيتا، من الواضح أنه سيكون من الضروري أن يبقي المجلس على فعالية نظام الجزاءات، ريثما تتحقق الأهداف المحددة في القرارات المعنية.

ونظام الجزاءات الذي فرضته الأمم المتحدة على يونيتا نظام ناجح. والفضل في ذلك يرجع إلى الجهود المطردة التي بذلت مع مرور الوقت، على أساس قرارات مجلس الأمن وما انبثق عنها من أنشطة آلية الرصد المنشأة، وتعاون الدول المعنية والمنظمات ذات الصلة. فقد أصبح من الأصعب كثيرا على حركة يونيتا الآن ومن الأكثر تكلفة، أن تباشر أعمالا تجارية مع موردي المواد الأساسية. وأساسا، وإلى حد بعيد بسبب التقدم المطرد الذي أحرزناه، أصبح التعامل تجاريا مع يونيتا أكثر خطورة وأقل وجاهة بالنسبة للموردين الحكوميين والتجاريين.

وبصفتي الرئيس، سأعمل على نحو إيجابي يستشرف المستقبل، لإقناع كل المعنيين بإمكانية، بل وضرورة، إنهاء مساعدتهم ليونيتا – وهي مساعدة تشكل تحديا لإرادة المجتمع الدولي. وستقوم الحاجة إلى توفر العزم والموارد المالية لتنفيذ التوصيات الأساسية الصادرة عن الآلية. ومع ذلك، فإن التحديات النابعة من هذه التوصيات، بالإضافة إلى تكلفتها، لا تنتقص من ضرورتها المطلقة. فوجود نظام جزاءات فعال وخاضع للرصد سيقضي، بمرور الوقت، على أي دعم دولي للعنف الذي تحركه دوافع سياسية في أنغولا.

وبدعم من المجلس، ستعمل اللجنة عن كثب مع جميع الدول والمنظمات الدولية والوكالات والأفراد، حتى تقوِّض بشكل منتظم كل ما تبقى من قدرة يونيتا في المجال العسكري. وهدفنا النهائي هو تقريب اليوم الذي سيصبح فيه كل أفراد شعب أنغولا – الذي مات منه مليون شخص في حرب دامت ٣٠ عاما – متحررين من تهديد العنف، وقادرين على العمل معا في سلام من أجل إعادة بناء بلدهم.

**الرئيس** (تكلم بالعربية): أود أن أدعو السيد لارين وسائر أعضاء آلية الرصد إلى شغل مقاعدهم خلف السفير ريان.

**السيد هيوم** (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): تود الولايات المتحدة أن ترحب بعودة وزير الخارجية ميراندا مرة أخرى إلى مجلس الأمن لحضور هذه الجلسة المهمة.

ومن دواعي سرور الولايات المتحدة اليوم أن السفير البرتغالي مونتيرو سيتكلم نيابة عنا بصفته منسق ترويكا الدول المراقبة لبروتوكول لوساكا. والولايات المتحدة تعلن تأييدها التام للبيان الذي سيدلي به، وتود أن تغتنم هذه الفرصة لتشكره على الخدمة الممتازة التي يؤديها هنا، لبلده ولهذه المنظمة. ونتمنى له النجاح في مهمته التالية، ونتطلع إلى الترحيب بمن سيخلفه.

**السيد لفيت** (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود في البداية أن أرحب هنا بوزير خارجية أنغولا، السيد جواو برناندو دي ميراندا، وبأعضاء آلية رصد الجزاءات المفروضة على يونيتا، وأن أرحب، على وجه الخصوص، برئيسها السفير خوان لارين. واسمحوا لي أيضا أن أتوجه بتحية إلى الرئيس الجديد للجنة الجزاءات، سفير أيرلندا الذي أتمنى له كل النجاح في مهامه الجديدة.

توافق فرنسا تماما على الآراء التي سيعرب عنها سفير السويد بعد قليل باسم الاتحاد الأوروبي، فيما يتعلق بصراع طال أمده أكثر من اللازم، وشهدنا جميعا عواقبه الإنسانية المفجعة: ٠٠٠ ٣٠٠ قتيل في غضون السنوات العشر الماضية، و ٣ ملايين مشرد حتى اليوم، وسقوط المزيد من الضحايا في كل يوم، وخاصة بسبب الألغام المضادة للأفراد.

وكما فعلت في الشهر الماضي أثناء المناقشة المفتوحة التي أجراها مجلس الأمن بشأن تقرير فريق الخبراء المعني بسيراليون، أود أن أؤكد مرة أخرى على الأهمية التي تعلقها فرنسا على عقد مناقشات حقيقية تكون شفافة ومفتوحة للجميع بخصوص التقارير التي توجه، بشكل أو آخر، اتهامات إلى الدول. وما دامت فعالية أي نظام للجزاءات تتوقف، في المقام الأول، على عزم الدول وقدرتها على تنفيذه، فمن الأساسي أن يتمكن الجميع من عرض آرائهم في إطار حوار بنّاء. ويسعدني أن يكون باستطاعتنا اليوم إجراء هذه المناقشة بشأن تقرير آلية رصد الجزاءات المفروضة على أنغولا.

وفرنسا ترحب بالعمل الدقيق الذي أنجزه السفير لارين وفريقه. فقد سعوا إلى اتباع منهجية صارمة فيما يتعلق بالأدلة، والمضاهاة، ومصادر المعلومات، واحترام حق الرد، سواء بالنسبة لأنصار القضايا أو الدول أو المنظمات أو الأفراد، ممن تعرضوا لاتهامات. كما يتسم التقرير بميزة كبرى، وهي محاولة وصف المشاكل، في مجال الاتجار بالأسلحة والاتجار بالماس وصلتهما بشبكات متطورة للجريمة المنظمة، وذلك بطريقة شاملة وبكل ما فيها من تعقدات، دون أية محاولة لتبسيط أو تمويه الصعوبات والاستجابات.

ويبين العمل الذي تقوم به آلية الرصد أن انتهاكات الجزاءات ما زالت مستمرة. إلا إنه من المشجع أن نلاحظ أن الجزاءات قد حققت بعض النتائج في جانب منها على الأقل. فقد ضعفت بشكل كبير القدرة العسكرية ليونيتا، و لم يعد لها أية قواعد داخل أراضي أنغولا نفسها. وسلّم عدة آلاف من المتمردين أنفسهم إلى السلطات الشرعية بغية المشاركة في عملية التهدئة والمصالحة الوطنية وفي تنفيذ اتفاق بيسيسيه وبروتوكول لوساكا. ومما لاشك فيه أن عملية رصد الجزاءات الجارية تحت سلطة اللجنة قد نجحت في الإبقاء على الضغط الذي يُمارس على جوناس سافيمبي وحركته وفي تكثيف هذا الضغط.

ولا بد لنا من أن نواصل العمل لإيجاد وسائل محددة تساهم في تعزيز فعالية التدابير المتخذة ضد يونيتا وفي تفكيك شبكات الاتجار بالماس والنفط والأسلحة فضلا عن شبكات

النقل وشبكات تزوير الوثائق – سواء كانت أوراق هوية زائفة، أو شهادات مستعمِل نهائي مزورة لتصدير الأسلحة. ومن خلال تواطؤ البعض، والاستفادة من ضعف البعض الآخر، تواصل هذه الشبكات تأجيج الصراع وعرقلة أي تقدم للتوصل إلى عملية حقيقية للمصالحة الوطنية واستعادة السلام الأهلي الدائم.

وفي هذا السياق، تعلق فرنسا أهمية خاصة على التوصيتين الآتيتين من توصيات آلية الرصد.

أولا، ينبغي أن تستكمل لجنة الجزاءات بصفة منتظمة القائمة التي تضم أسماء كبار مسؤولي يونيتا وأفراد أسرهم البالغين الذين يجب على الدول أن ترفض دخولهم أراضيها. وفي هذا الصدد، أرحب بالنشر الوشيك الحدوث لقائمة مستكملة من جانب لجنة الجزاءات. وهذه أداة ضرورية لتمكين الدول من تنفيذ الجزاءات بشكل فعال.

والتوصية الثانية التي أود التشديد عليها تتعلق بأهمية وضع نظام تحت إشراف مجلس الأمن بأسرع ما يمكن لإصدار شهادات للماس الأنغولي، وكذلك نظام لإصدار تراخيص لمشتري الماس ومن نفس المنطلق، تؤيد فرنسا إنشاء نظام شامل لإصدار شهادات الماس، وترحب بالنتائج المشجعة التي حققها المؤتمر الدولي بشأن ماس الصراعات الذي انعقد في ويندهوك في الأسبوع الماضي. ونرجو أن نكون قادرين على أن نقدم مشروع اتفاقية إلى اللجنة السادسة في الدورة السادسة والخمسين للجمعية العامة في الخريف القادم.

وفيما يتجاوز هاتين التوصيتين، تلاحظ فرنسا باهتمام كبير جميع المقترحات – ومعظمها بالغة الأهمية – التي قدمتها آلية الرصد. وأود مع ذلك أن أذكّر بموقف فرنسا من مسألة الجزاءات الثانوية. من المؤكد أنه لا يكفي تسليط الضوء على انتهاكات الجزاءات؛ فلا بد لنا من أن نجد الوسائل الملائمة لوضع حد لهذه الانتهاكات. ولهذا الغرض، علينا أن نتوخى، أهم من فرض العقوبات، مساعدة الدول والمنظمات الإقليمية والجهات الفاعلة الأخرى المعنية – كالشركات والمنظمات المهنية – في تنفيذ التدابير التي يتخذها مجلس الأمن وفي ضمان امتثالها لهذه التدابير.

وبما أن وفد بلادي أتيحت له الفرصة لإبداء ملاحظاته خلال المناقشة السابقة بشأن أنغولا التي جرت في شهر نيسان/أبريل الماضي، فإننا نرى أن النهج البناء والزاخر بالمعلومات والموحد هو وحده الذي يمكنه – في الأجل الطويل – أن يضمن نجاح الجزاءات وتحقيق هدفها الذي يتوخى عزل يونيتا وقائدها جوناس سافيمبي عزلا كاملا. وهذا النهج وحده هو الذي سيتيح لنا إمكانية إجبار يونيتا وقائدها على الامتثال لالتزاماتهما وتعهداتهما بالنسبة للمصالحة الوطنية والعودة إلى مسيرة السلام.

أما فرض جزاءات ثانوية على البلدان التي نعتقد أنها انتهكت الجزاءات فهو رد فعل خاطئ لمشكلة حقيقية. وكما أتيحت لنا الفرصة لنعلن في عدة مناسبات، فإنه لكي تبقى الجزاءات ذات أهمية ومصداقية ومحتفظة بقوتها السياسية، فينبغي أن يكون استخدامها محدودا كما ينص الميثاق، ويجب أن تقتصر على الحالات التي يوجد فيها تهديد للسلام، أو خرق للسلام، أو عمل من أعمال العدوان. وعلاوة على ذلك، فإن التوسع في الجزاءات سيؤدي إلى نشوء مشاكل عملية من ناحية إدارتها سيكون من الصعب حلها.

وأود أن أختتم هذا البيان بالإدلاء بملاحظة وطرح مقترحين.

أولا، هناك تماثل واضح بين تقرير آلية الرصد وتقرير فريق الخبراء المعني بسيراليون. فكل منهما يتعلق بالانتهاكات الملاحظة للجزاءات وبالتوصيات المقترحة لعلاج هذه الانتهاكات. ويعود هذا التشابه ضمن جملة أمور إلى المصادر

التي تؤجج الصراعات. فهناك حركة تمرد تزوَّد باحتياجاتها العسكرية بفضل الاتجار غير المشروع بالأسلحة، وباحتياجاتها المالية بفضل الإيرادات التي تحصل عليها من الاتجار غير المشروع بالماس، وتدعمها شبكات متطورة للنقل والوسطاء.

ومن المنطقي تماما، أن نفس الضعف يتضح في أحكام الجزاءات المتعلقة بالجريمة المنظمة وتجار الحروب. ونلاحظ حدوث نفس الانتهاكات. ففي صميم عملية تعطيل الجزاءات نجد فيكتور بوت وشركته إيرسيس للطيران، وقد خصص له تقرير السفير لارين ما لا يقل عن سبع صفحات. وقد دفعتني هذه المقارنة بين الصراعين إلى طرح مقترحين قدمناهما إلى مجلس الأمن.

أولا، نحن نفكر في خطة لإنشاء آلية دائمة لرصد الجزاءات والاتجار غير المشروع بالمواد الخام القيمة التي تستخدم في الصراعات. ومن شأن هذه الآلية الدائمة أن تسمح لنا بأن نجمع في موقع واحد الخبرة الفنية اللازمة لكي نقارن البيانات بشكل منهجي ونصوغ توصيات شاملة.

ثانيا، نقترح أن نطلب من الدول - بطريقة موجهة أكثر - أن تجري تحريات وتتخذ، إذا لزم الأمر، التدابير الإدارية والقضائية المناسبة لمكافحة أنشطة تجار الحروب مثل فيكتور بوت، المُسلَّم دوليا بأنه المسؤول الرئيسي عن عمليات تعطيل الجزاءات.

**السيدة لي** (سنغافورة) (تكلمت بالانكليزية): أنضم إلى أعضاء المجلس الآخرين في الترحيب بحضور وزير خارجية أنغولا السيد ميراندا مناقشة اليوم. كما أغتنم هذه الفرصة لأشكر السفير ريان على عرضه الممتاز للتقرير النهائي لآلية الرصد المنشأة بموجب القرار ١٢٩٥ (٢٠٠٠) فيما يتصل بالجزاءات المفروضة على يونيتا. ونحن نتطلع إلى الضميمة المكتوبة للتقرير النهائي من آلية الرصد بموجب ولايتها الممددة عملا بالقرار ١٣٣٦ (٢٠٠١).

وأتوجه بالشكر للسفير بول هاينبيكر، سفير كندا، الرئيس السابق للجنة الجزاءات المنشأة عملا بالقرار ٨٦٤ (١٩٩٣)، لإسهامه في نشر التقرير. وعلى الرغم من أن سلفه، ممثل كندا الدائم السابق، كان من الصعب أن يبارى، فإن السفير هاينبيكر قد ارتفع إلى مستوى المهمة بصورة تدعو للإعجاب، واضطلع بها على هدي التقاليد التي أرساها السفير روبرت فولر في تقرير فريق الخبراء المعني بأنغولا، الوثيقة S/2000/203، والمنشأ بموجب القرار ١٢٣٧ (١٩٩٩)، والذي أصبح أساسا لكل تقارير الإشهار والفضح.

والأعضاء الخمسة في هذه الآلية، التي يقودها باقتدار رئيسها السفير خوان لارين، وتضم السفيرة لينا سونض، والسيدة كريستين غوردون، والسيد جيمس مانزو والسيد اسماعيلا سيك؛ كلهم يستحقون الشكر على هذا التقرير الممتاز. وعلى غرار النتائج التي توصل إليها التقرير الأخير لفريق الخبراء بشأن الحالة في سيراليون، (S/2000/1195، المرفق، الضميمة)، والمنشأ بموجب القرار ١٣٠٦ (٢٠٠٠)، برئاسة السيد مارتن تشونغونغ أيافور - تقرير أيافور - جاءت الاستنتاجات التي توصلت إليها هذه الآلية في تقريرها متزنة وواقعية. ومرة أخرى، تبين أن الاتجار غير المشروع بالماس هو حجر الزاوية في الصرح الذي يغذي الصراع، هذه المرة في أنغولا. والشبكة الدقيقة التي أنشئت لهذا الاتجار غير المشروع بالماس قد تكون مثار الإعجاب لدقة تكوينها ونجاحها، لولا أن إنشاء هذه الشبكة دفع ثمنه شعب أنغولا وشعوب بلدان أخرى في المنطقة بدمائهم.

دخلت الحرب في أنغولا الآن عقدها الخامس. وقد لاحظت الآلية في تقريرها أن شبكة الهياكل التي تستخدمها يونيتا

> ”تتربح بدورها من الصراعات والتجارة غير المشروعة في الأسلحة والماس، كما تستفيد بدرجة لا تقل عن ذلك من نقل هذه البضائع غير المشروعة“ (S/2000/1225، المرفق، الضميمة، الفقرة ٢٣)

ويلاحظ التقرير أيضا أنه

''كان للمتورطين في ضروب الأنشطة هذه من الأفراد والشركات دور فعال في تسهيل الحرب والصراع المسلح''. (المرجع نفسه)

ومن الواضح أن صناعتي الأسلحة والماس نتج عنهما اقتصاد حرب مربح جدا، كما أن صناعة الماس، التي توفر الموارد للأسلحة، ولّدت بدورها صناعة الأسلحة لحماية الماس. وهذا طريق مسدود ثمنه فادح: العنف من أجل السيطرة الاقتصادية.

ولكن، في حالة أنغولا، توجد بعض الأنباء الطيبة: فالتقدم الذي أحرزته الحكومة في أراضٍ كانت تسيطر عليها يونيتا في السابق - مثل مقاطعة موكسيكو - بالإضافة إلى أثر الجزاءات على الاتجار غير المشروع بالماس، وهو المصدر الأساسي لأنشطة وحدات حرب العصابات التابعة ليونيتا، إنما يقلل من قدرات يونيتا الحربية. ومن هنا كانت أهمية الإبقاء على الجزاءات المفروضة على يونيتا.

إننا نجتمع هنا اليوم لاستعراض توصيات الآلية بشأن فعالية تنفيذ الجزاءات المختلفة المفروضة على يونيتا، والنظر في التدابير المناسبة ضد من ينتهكون الجزاءات. وتقرير الآلية يسلم بأن الجزاءات حدّت من قدرة يونيتا على شن الحرب. ويؤكد التقرير كذلك على استمرار الحاجة إلى الإبقاء على تلك الجزاءات، ويحدد أمثلة مختلفة للانتهاكات ويرفع التوصيات لتشديد نظام الجزاءات.

ويركز جزء كبير من التقرير على محاولة التغلب على القيود المفروضة على التمثيل الرسمي ليونيتا في الخارج وعلى سفر مسؤوليها. وعلى الرغم من أن عددا من الدول المجاورة لأنغولا ودول غرب أفريقيا قد اعتبرت دولا متورطة، فإن هذا التحايل ينسب بدرجة أكبر إلى استخدام منظمات صورية وإلى عدم استكمال قائمة أسماء الأشخاص الخاضعين للقيود، والتي تحتفظ بها لجنة الجزاءات والأمانة العامة. كما يشير التقرير إلى الثغرات القائمة في نظام اتفاق شنغن الأوروبي.

وفي حالة الجزاءات المفروضة على الماس، ثمة أساليب للتحايل مماثلة لتلك المستخدمة في الجزاءات المفروضة على سيراليون كما وصفها تقرير أيافور، وتستخدم فيما يبدو لإخفاء المنشأ الحقيقي للماس المستخرج من مناجم يونيتا. وهذه تشمل الثغرات المحتملة التي اكتشفت في المناطق الحرة السويسرية. لكن الفقرة ١٨١ من تقرير الآلية تتضمن اتهاما خطيرا: أن بعض العملاء المشهورين لشركة دي بيرز يقومون عن علم بشراء ماس خام من يونيتا. ويحتاج هذا الأسلوب وغيره من الأساليب المشكوك فيها والتي اكتشفتها الآلية إلى مزيد من التقصي للتأكد من صحة الاستنتاجات.

فيما يتعلق بمسألة خرق الجزاءات، يذكر التقرير بعض الأسماء المألوفة. فبالنسبة لاستخدام الطائرات لخرق الجزاءات، ذكر اسم فيكتور بوت كأحد كبار المتورطين، وأيضا شركة إير سيس. أما البلدان التي ذكرت بالاسم في التقرير بوصفها بلدان المنشأ لتصدير الأسلحة ليونيتا، وتلك المتهمة بالتواطؤ بالسماح بتزوير شهادات المستعمل النهائي لواردات الأسلحة، فعليها أن ترد على المسائل التي يثيرها التقرير.

إن أكثر ما يزعجنا في تقرير الآلية هو المجرمون معتادو الإجرام ممن وردت أسماؤهم في التقرير، وأعني بهم فيكتور بوت وفريد ريندل والشبكة الأوروبية - وهم ''معتادو الإجرام'' لأنه يبدو أنهم نفس الأفراد المذكورين بالاسم في تقرير أيافور لقيامهم بأنشطة تتصل بالاتجار بالماس غير المشروع والأسلحة فيما يتعلق بسيراليون.

وإذا ظل من يخرقون الجزاءات ''يكافأون'' بدلا من أن يعاقبوا على أفعالهم، فلن يقتصر الضرر على استغلال

موارد أنغولا. فسوف يؤدي ذلك إلى تقويض مصداقية الأمم المتحدة ذاتها، لأن الجزاءات المفروضة على يونيتا هي من الأدوات المتاحة لمجلس الأمن للاضطلاع بمسؤوليته، متمثلة في صون السلم والأمن الدوليين. وكما جاء في استنتاجات تقرير الآلية،

''وسيكون للسلام في أنغولا تأثير مهم على جمهورية الكونغو الديمقراطية وسيراليون'' (الفقرة ٢٥٢)

إن أنغولا بلد يملك إمكانيات هائلة للتغلب على آثار الصراع مع يونيتا. وقد حان وقت العمل لإقرار سلام حقيقي وشامل في أنغولا.

**الآنسة دورانت** (جامايكا) (تكلمت بالانكليزية): يضم وفد بلادي صوته إلى المتكلمين السابقين في الترحيب بوجود وزير خارجية أنغولا، معالي السير خواو برناردو دي ميراندا، معنا اليوم، ويشكر الممثل الدائم لأيرلندا، رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ٨٦٤ (١٩٩٣)، لعرضه التقرير الشامل الوارد في الوثيقة S/2000/1225. ويعرب وفد بلادي عن تقديره للسفير خوان لاراين ولسائر أعضاء آلية الرصد على النوعية الممتازة للعمل الذي قاموا به. إن أنشطتهم وكذلك أنشطة لجنة الجزاءات وفريق الخبرات السابق، كانت رائدة فيما يتعلق باستخدام الأمم المتحدة للجزاءات.

ترحب جامايكا بتقرير الآلية بوصفه خطوة أخرى نحو التنفيذ الفعال للجزاءات ضد يونيتا، والتي تستهدف التعجيل بإنهاء الصراع الطويل الأمد في أنغولا.

ويثلج صدرنا الملاحظة الواردة في التقرير ومؤداها أن مشتريات يونيتا من الأسلحة والوقود قد تقلصت بشكل واضح، وهذا يرجع جزئيا إلى إحجام الدول والأفراد عن التورط في أعمال تجارية خوفا من إثبات وجود صلة بينها وبين يونيتا. وهذه نتيجة مباشرة لرصد أكثر فعالية للجزاءات واستراتيجية ''الإشهار والفضح'' لفضح منتهكي الجزاءات. وإذا تم هذا بشكل متسق وبإنصاف، فسيصبح حافزا قويا يثبط عزيمة منتهكي الجزاءات عن مواصلة أنشطتهم.

وفي هذا الصدد، نكرر نداءنا لمجلس الأمن لكي ينظر بجدية في إنشاء قدرة مستمرة لرصد تنفيذ الجزاءات، فضلا عن دراسة آثارها غير المقصودة.

وآلية الرصد مثال جيد لما يمكن إنجازه إذا أريد رصد الجزاءات بفعالية. إلا أننا بحاجة إلى الذهاب أبعد من ذلك. وبإضفاء الطابع المؤسسي على رصد الجزاءات، سنضمن أن الخبرة والمنهجية اللازمتين ستطبقان طوال فترة استمرار نظم الجزاءات: منذ بدايتها ومرورا بتنفيذها ووصولا إلى إنهائها. وسيكون بوسعنا أن نتحقق مما نجح في الماضي وما قد ينجح في المستقبل. ويمكننا أن نجعل نظم الجزاءات أكثر دقة في تأثيرها وفي إصابتها أهدافها.

ويؤيد وفدي قوة الدفع الواضحة التي تنطوي عليها التوصيات الواردة في تقرير آلية الرصد المتعلقة بالأسلحة والمعدات العسكرية والسفر والتمثيل والماس والتمويل والنقل. وأود أن أعلق على بعض التوصيات.

إننا نؤيد بصفة خاصة التوصية الرامية إلى تطبيق نظام لإصدار شهادات المنشأ لتصدير الماس. وهناك بلدان كثيرة في المنطقة ذات اقتصادات هشة، تعتمد اعتمادا شديدا على التصدير المشروع للماس، وهذه البلدان لا يمكنها أن تتحمل الاضطراب الذي تشيعه المنازعات الناشئة عن الشكوك التي تكتنف مصدر الماس الذي تصدره هذه البلدان. وسيؤدي نظام شهادات المنشأ إلى حد بعيد إلى ضمان مشروعية المنشأ للماس المصدر.

ومن نفس المنطلق، نؤيد استحداث نظام لإصدار التراخيص لمشتري الماس لإكمال نظام شهادات المنشأ. وإذا اعتمد هذان التدبيران في آن واحد فربما يتضح أنه من غير الضروري تسجيل خصائص الماس المستخرج من كل منجم. وإننا نسلم بأن هذا النوع من التصنيف قد يكون شديد الوطأة على بعض البلدان، وسيظل هناك شك حول موثوقية التكنولوجيا التي ستستخدم. ولهذا فإننا نعتقد أنه يتعين

ضمان كفاءة التكنولوجيا قبل استخدام هذه الوسيلة للتحقق من منشأ الماس.

ويجب على البلدان المصدرة للأسلحة أن تشدد نظمها المتعلقة بتصدير الأسلحة، لا سيما من خلال التحقق من صحة الوثائق ذات الصلة والبلد الذي أصدرها. وتوحيد شهادات المستعمل النهائي سيساعد السلطات إلى حد كبير على التأكد من صحة أن الأسلحة المستوردة في المنطقة ستصل إلى المشتري المقصود. ولن تحل مشكلة انتشار الأسلحة الصغيرة إلا عندما توافق البلدان المصدرة للأسلحة على إنشاء قاعدة للبيانات لأسلحتها المصدرة، تسمح بمزيد من الشفافية في استخدام الأسلحة الصغيرة.

وقد سلمت بلدان المنطقة بضرورة العمل معا للحيلولة دون نقل شحنات الأسلحة عبر أراضيها، وإننا نشيد بها في هذا الصدد. وربما يود المجتمع الدولي أن يعرب عن تأييده التام لتنفيذ الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا للوقف الاختياري، وخطة عمل الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي لفرض ضوابط على الأسلحة الخفيفة.

إن المجتمع الدولي لا يمكن أن يشعر بالارتياح حتى تتضاءل تماما قدرة يونيتا على شن الحرب. ونود أن نشيد بحكومة أنغولا على الخطوات التي اتخذتها للتركيز على التنمية الاقتصادية والاجتماعية للسكان في المناطق التي تخضع لسيطرتها. ولكننا نسلم بأن جهودها قد أعيقت بسبب استمرار أنشطة يونيتا في المناطق التي ما زال بوسعها أن تعمل فيها.

وعلاوة على تحسين كفاءة الجزاءات ضد يونيتا علينا أن نستجيب للاحتياجات الإنسانية والإنمائية الماسة لشعب أنغولا. ويشيد وفدي بالأعمال الجارية التي تضطلع بها كافة الوكالات الإنسانية التي ثابرت في مواجهة صعوبات جمة في سبيل مساعدة شعب أنغولا. كما نشيد بالأمين العام وبمستشاره الخاص للمهام الخاصة في أفريقيا، السيد إبراهيم غمباري، لجهودهما التي لا تكل من أجل تحقيق السلم لشعب أنغولا وللخطوات المتخذة لتحسين العلاقات بين الأمم المتحدة وحكومة أنغولا.

وفيما يتعلق بالحالة الإنسانية، أود أن أشير إلى أن برنامج الأغذية العالمي قد أكد أن عملياته في هذا العام لن تنجح إلا في الأماكن التي تحسنت فيها الحالة الأمنية وفي الأماكن التي زود فيها المنتفعون المستهدفون بأراض كافية صالحة للزراعة وبالدعم الزراعي مثل المكائن والبذور. وينقل برنامج هذا العام اهتمامه من الإغاثة الطارئة إلى تشجيع الاعتماد الأكبر على الذات بين المجتمعات التي تعتمد حاليا على المعونة الغذائية في بقائها. ومن الواضح في هذا الصدد، أن أنشطة وكالات من قبيل برنامج الأغذية العالمي أصبحت ممكنة بسبب الآثار الجانبية لأعمال آلية الرصد والآليات السابقة عليها.

وفي التحليل النهائي، فإن التدابير والتوصيات المنبثقة عن آلية الرصد لن تصبح فعالة إلا إذا تقيدت جميع الدول الأعضاء بشروط أنظمة الجزاءات. ومنتهكو الجزاءات يجب أن يدركوا أنهم بعملهم هذا إنما يساعدون على استمرار العنف وعدم اليقين في حياة غالبية الأنغوليين ويعرضون للخطر قدرة شعب أنغولا على التخطيط لمصيره وإنهاء الصراع الذي دام ٣٠ عاما.

**السيد إلدون** (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): يسعدني أن أراكم هنا اليوم، سيدي الرئيس. ونرحب أيضا بأعضاء آلية الرصد، كما نشكر السفير راين على تقديمه المفيد والشامل للمناقشة.

لقد كان المجلس على حق في ضرورة إجرائه هذه المناقشة المفتوحة اليوم. وطول قائمة المتكلمين وحده يدل على الاهتمام المتزايد بالحالة في أنغولا سواء داخل المجلس أو خارجه.

وحسبما سيذكر ممثل السويد في وقت لاحق من المناقشة بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي - وهو البيان الذي نؤيده تماما وننضم اليه - فإننا جميعا حريصون على رؤية تحقق السلام في أنغولا ونهاية الحالة الإنسانية والاقتصادية

الأليمة في ذلك البلد، التي تسببت بحد ذاتها في معاناة رهيبة وأسهمت في زعزعة الاستقرار في المنطقة بأسرها. ولا بد أن تكون الجزاءات الأكثر فعالية عنصرا هاما من عناصر الحل. وينبغي إبقاء الضغط على سافيمبي.

إلا أن هناك الكثير الذي يتعين القيام به فيما يتعلق بالتنمية والحكم والحوار بين أبناء شعب أنغولا. وإننا نرحب بشدة بمبادرة الأمين العام، حيث طلب من مستشاره الخاص لأفريقيا، السيد إبراهيم غمباري، أن يولي اهتماما خاصا للحالة في أنغولا. وندعو جميع أطراف النزاع إلى بذل كل ما في وسعها لمساعدته في مهمته. وإننا نتطلع بصفة خاصة إلى زيارة السيد غمباري المقبلة للواندا في وقت لاحق من هذا العام، ونأمل أن يحظى باستقبال ودي مفيد وعقلية منفتحة.

سأركز في بقية بياني على الجزاءات وعلى تقرير آلية رصد الجزاءات. ترحب المملكة المتحدة ترحيبا شديدا بالتقرير. وقد عملت الآلية بجدية وبطريقة منهجية على مدى الشهور القليلة الماضية حتى تصدر وثيقة مفصلة. وتثير استنتاجاتها بشأن استمرار الانتهاكات للجزاءات المفروضة على يونيتا القلق الشديد. وترحب المملكة المتحدة بشدة بتأييد الآلية لمفهوم مخطط الشهادات للماس الخام على المستوى العالمي.

واسمحوا لي بأن أؤكد على تأييدنا الشديد لقرار الجمعية العامة في العام الماضي بشأن الماس الممول للصراع، الذي شاركت المملكة المتحدة في تقديمه، وعلى التزامنا بالمشاركة الكاملة في الجهود الدولية الرامية إلى المضي قدما في هذا العمل على سبيل الأولوية. إننا نريد أن نتوصل إلى إعمال إطار دولي سهل وفعال في أقرب وقت ممكن، إطار يحمي تجارة الماس المشروعة ويعزز سمعتها، ويوجه في نفس الوقت ضربة قاضية للتجارة غير المشروعة.

ونحيط علما بتوصية الآلية الداعية إلى تطبيق نظام مستمر لرصد تنفيذ الجزاءات.

وسوف نؤيد إنشاء آلية مخصصة داخل الأمانة العامة للأمم المتحدة لمساعدة لجنة الجزاءات ومجلس الأمن في عملهما من أجل ضمان أعلى مستوى من الفعالية والتنفيذ للجزاءات. وإذا كان يراد إنشاء آلية دائمة، مثلما اقترح السفير لفيت، فمن الضروري أن تحصل على الموارد والموظفين الملائمين، ممن لديهم خبرة في مراقبة الجزاءات وتنفيذها وتطبيقها. ولقد قدمنا مقترحات لإنشاء قاعدة معلومات حول الانتهاكات المزعومة للجزاءات وقاعدة معلومات عن الخبراء الذين يستطيعون تقديم المشورة إلى الأمانة العامة حول جميع جوانب الجزاءات، بما في ذلك المجالات المحددة التي أشرت إليها للتو.

ونؤيد أيضا بالكامل توصيات الآلية بأن تتولى لجنة الجزاءات التحديث المستمر لقائمة كبار مسؤولي الاتحاد الوطني للاستقلال التام (يونيتا) وأعضاء أسرهم البالغين. ومما لا شك فه أن لكي يكون هذا الإجراء فعالا من الضروري أن توفر حكومة أنغولا معلومات منتظمة للجنة، وأن توسع القائمة، وأن تزيل من القائمة أسماء الأشخاص الذين تعهدوا بتنفيذ بروتوكول لوساكا.

وكما قال آخرون، يحدد التقرير بشكل مفيد هوية عدد من الأفراد المتورطين والشركات المتورطة في خرق الجزاءات، وعددا من البلدان التي تنطلق من أراضيها هذه الانتهاكات. وسوف تنظر المملكة المتحدة بجدية شديدة في أية إشارة إلى أن مواطنين وشركات من المملكة المتحدة قد يكونون متورطين في خرق الجزاءات، وسوف تحقق بشكل كامل كلما اقتضت الضرورة. ونحث الدول الأعضاء الأخرى على فعل ذات الشيء وأن تضمن جعل خرق جزاءات الأمم المتحدة جريمة جنائية في تشريعاتها المحلية.

نحن منزعجون من الدور الخبيث الذي يؤديه أفراد مثل فيكتور باوت في حلقة إمدادات الأسلحة غير المشروعة. إذ أن اسمه، هو نفسه، يقفز أمامنا على ما يبدو المرة تلو الأخرى. إننا ندعو حكومات جميع الدول الأعضاء إلى أن تضمن عدم استخدام أراضيها كقاعدة لعمليات مثل هؤلاء

الأفراد. وكما قلت من قبل على هذه الطاولة، ينبغي ألا يكون هناك ملاذ لمن يخرقون الجزاءات.

ختاما لكلمتي، ترحب المملكة المتحدة باتخاذ مجلس الأمن القرار ١٣٣٦ (٢٠٠١)، الذي يمدد ولاية الآلية لفترة ثلاثة أشهر أخرى. وندعو أعضاء الآلية إلى استخدام هذه الفترة في إجراء المزيد من التحقيقات في جميع جوانب خرق الجزاءات. ومن الأهمية في هذا الإطار أن يتم تحديد حالات معينة لانتهاكات محتملة للجزاءات. ويجب ألا تترك الآلية بابا دون أن تطرقه من أجل تسليط الأضواء الدولية على العالم الشرير والمظلم لخرق الجزاءات.

**السيد فالديفيسو** (كولومبيا) (تكلم بالاسبانية): أود الترحيب بقراركم، سيدي الرئيس، بإدراج هذا النقاش المفتوح في برنامج عمل المجلس. كذلك أود الانضمام إلى الوفود الأخرى في الترحيب بوزير خارجية أنغولا، السيد جواو برناردو دي ميراندا. وأود أيضا أن أشكر السفير الأيرلندي ريتشارد راين على عرض تقرير خبراء آلية المراقبة، التي يشرفنا اليوم رئيسها، السفير خوان لارابن، ومعه ثلاثة أعضاء آخرون في الآلية، بوجودهم معنا.

الحوار المفتوح حول هذه القضية مفيد للغاية لمجلس الأمن لأنه يعطيه الفرصة لمتابعة تنفيذ الجزاءات والاستماع إلى آراء البلدان المتهمة في التقرير، في الوقت الذي يجعل فيه جميع الدول تعي مسؤوليتها تجاه التقيُّد الصارم بنظام الجزاءات قيد المناقشة.

ويوصي تقرير آلية المراقبة بأن الجزاءات المفروضة على يونيتا قلصت قدرتها على شن الحرب، ولكنه يحذرنا من أننا لا بد أن نواصل يقظتنا بسبب قدرة تلك المنظمة الهائلة على الانبعاث. إن لدى نظام الجزاءات ضد يونيتا بعض السمات الفريدة جدا: بلغ عمره ثماني سنوات، ويشمل ستة أنواع من الجزاءات، وهو موجَّه ضد عنصر ليس دولة، ويتطلب مراقبة فنية ومحترفة. وعلى ضوء التوصيات المقدمة في تقرير آلية المراقبة، اسمحوا لي بإبداء بضع ملاحظات على كل من هذه السمات.

أولا، حقيقة أن الجزاءات سارية منذ ثماني سنوات هي إشارة دامغة على قدرة جماعة المتمردين على البقاء، وعلى درجة الالتزام النسبية التي أظهرتها الدول تجاه النظام، وعلى كثرة الثغرات على طول حدود أنغولا. ويكفي أن نذكر هنا أن شبكة تجار السلاح وشركات تأجير الطائرات التي تستخدمها أنغولا هي تركة موروثة من خصوم الحرب الباردة. علاوة على ذلك، ما فتئ اقتصاد إقليمي مزدهر يتطور في ظل الصراع في مناطق متاخمة لحدود أنغولا مع جمهورية الكونغو الديمقراطية وزامبيا.

ثانيا، يعطينا التقرير توصيات عامة حول أنواع العقوبات الستة، التي تشمل الأسلحة، والنفط، وسفريات القادة، ورحلات الطيران، والماس، والتمويل. وبالرغم من تأييدنا لأغلب التوصيات، نود أن نعلن صراحة دعمنا للتوصيات التالية على وجه الخصوص.

ينبغي أن تُطالب البلدان المصدرة للأسلحة بوضع قيود فعالة على صادراتها إلى مناطق الصراع، خاصة تلك المفروض عليها أوامر وقف الاستيراد أو جزاءات من المجلس.

وينبغي إقامة نظام دولي لإصدار شهادات منشأ للماس الخام بغية إبعاد ماس الصراع عن السوق.

وينبغي استحداث معايير وطنية لفرض جزاءات على شركات تأجيرات الطائرات والطيارين المرتبطين بالنقل غير القانوني للأسلحة. وينبغي أن يرتكز هذا على أساس قائمة تعدها الأمم المتحدة تشمل الشركات والأفراد والطائرات المشاركة في ذلك النوع من الأنشطة.

ثالثا، فيما يتعلق بأنغولا، يتم توجيه الجزاءات ضد يونيتا، وهي عنصر ليس دولة، لا ضد حكومة أنغولا.

وبعبارة أخرى، التهديد الذي يواجه السلم والأمن الدوليين يأتي من منظمة مسلحة، وليس من دولة، لم تمتثل باتفاق سلام وعدت باحترامه. وتتطلب حالة كهذه أساليب عمل داخل المجلس موجهة توجيها جيدا، وكذلك تحركا حازما من الدول ضد الهياكل التي توفر للمنظمة دعما سياسيا وعسكريا واقتصاديا ودعائيا.

وفيما يتعلق بالانتهاكات، تحقق بعض النجاح، على سبيل المثال، من خلال أسلوب "كشف وفضح" مرتكبي الانتهاكات علانية. وتقترح آلية المراقبة على المجلس إمكانية فرض جزاءات على حكومات تخرق الجزاءات. ونعتقد أن ذلك ينطوي على خطر انتشار هذه التدابير، التي تطبق بانتقائية وتؤدي إلى تسييس نظام الجزاءات - وهو شيء يمكن أن يخل بمصداقية النظام ذاته. ومع ذلك، نود الاستماع إلى أفكار بديلة من وفود أخرى حول هذا الموضوع.

رابعا وأخيرا، أود التعليق على المعرفة الفنية المطلوبة لتحسين مراقبة الجزاءات ضد يونيتا. إننا نرى أن المجلس اتخذ خطوة كبيرة بإنشاء فريق الخبراء عام ١٩٩٩، والذي أيدت توصياته عمل لجنة الجزاءات وآلية المراقبة. ونحن الآن ننظر في الحاجة إلى إجراء تحقيق حول أصول يونيتا المالية بحيث يتم تقليص قدرتها على اقتناء الأسلحة. ومن الواضح أن دراسة من هذا النوع تتطلب معرفة فنية، وقدرا كبيرا من الخبرة والتكنولوجيا المتطورة.

بيد أن لدينا شاغلين. أولهما أن دراسة من هذا القبيل معرضة لخطر أن تؤدي بالمجلس إلى الاعتماد التدريجي على هيئات خارجية في رصد نظام الجزاءات. والثاني أنها قد تقلل من مسؤولية الدول عن إجراء تحقيقاتها المالية وفرض الجزاءات العقابية أو الإدارية حسب الاقتضاء. وقد تقلل بصفة خاصة من مسؤولية الدول التي لديها القدرة على توفير الدراية والخبرة والتكنولوجيا المتقدمة.

ويؤيد وفدي نتيجة لذلك الاقتراح الرامي إلى إنشاء آلية دائمة لرصد الجزاءات داخل نطاق المنظمة. ومن شأن ذلك أن يقلل عدد أفرقة الخبراء ويزيد الضغط الذي يوجه من أجل اعتماد تشريعات وطنية لمكافحة انتهاك الجزاءات التي يفرضها المجلس.

وأود أن أختتم كلمتي بأن من الأهمية بمكان أن تضطلع الدول في حزم بمسؤوليتها عن تطبيق الجزاءات. فبدون هذا التعاون، لن يكون لإجراءات المجلس فعالية، ويفقد النظام مصداقيته، سواء في أنغولا أو في غيرها من مناطق الصراع في العالم.

ونود أن نشجع أعضاء آلية الرصد على مواصلة العمل الذي يقومون به تعزيزاً للسلام الدولي ومساعدة لشعب أنغولا، وهو الضحية الرئيسية لهذا الصراع الطويل. ونود أن نقدم لرئيس لجنة الجزاءات، ممثل أيرلندا السفير ريان، أصدق تمنياتنا بنجاح الأنشطة التي يضطلع بها خلال الزيارة التي يوشك أن يقوم بها لبلدان أفريقية مختلفة.

**الرئيس** (تكلم بالعربية): أود أن أحيط المجلس علماً بأني تلقيت رسالة من ممثل رواندا يطلب فيها دعوته للمشاركة في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقاً للممارسة المعمول بها، أقترح، بموافقة المجلس، دعوة هذا الممثل للمشاركة في المناقشة، دون أن يكون له حق التصويت، وفقاً للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

نظراً لعدم وجود أي اعتراض، فقد تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس، شغل السيد موتابوبا (رواندا) المقعد المخصص له إلى جانب قاعة المجلس.

**السيد لافروف** (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): أودّ أن أضم صوتي إلى كلمات الترحيب بمعالي وزير العلاقات الخارجية في أنغولا وكلمات الامتنان التي أعرب

عنها لسعادة السفير ريتشارد ريان على البيان الذي أدلى به في بداية مناقشاتنا.

وروسيا، بوصفها إحدى الدول المراقبة لتنفيذ عملية السلام في أنغولا، تؤيد تمام التأييد، شأنها في ذلك شأن الولايات المتحدة، البيان الذي سيدلي به الممثل الدائم للبرتغال، سعادة السفير أنطونيو مونتيرو، باسم اللجنة الثلاثية في الأمم المتحدة اليوم.

وأود أن أضيف بإيجاز أننا نرى أن الجزاءات الحالية المفروضة على الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا (يونيتا) هي أشد الأدوات المتاحة فعالية في توقيع الضغط باسم المجتمع الدولي على الجناح المقاتل لليونيتا، الذي يرأسه سافيمبي. ولدينا اقتناع أيضاً بأنه لا يمكن إعادة السلام إلى ربوع أنغولا إلا على أساس المبادئ الواردة في بروتوكول لوساكا. ونشترك مع زملائنا الآخرين في الإعراب عن ترحيبنا بالعمل المثمر الذي تضطلع به آلية الرصد ، بقيادة سعادة السفير خوان لارين، إزاء الجزاءات المفروضة على يونيتا، عملاً بقرار مجلس الأمن ١٢٩٥ (٢٠٠٠). وسوف يساعد التقرير المقدم إلى مجلس الأمن دون شك على زيادة فعالية الجزاءات المفروضة على يونيتا.

وسوف تروج روسيا، سواء بصفتها الوطنية أو بصفتها عضواً في اللجنة الثلاثية، لاتخاذ خطوات ملموسة تتوخى ضمان أن يتقيد جميع أعضاء المجتمع الدولي تقيداً صارماً بالجزاءات التي فرضها مجلس الأمن على يونيتا. وينطبق هذا أولاً وقبل كل شيء على الدول المجاورة لأنغولا. وسننتهج بصفة مستمرة سياسة ترمي إلى تعزيز فعالية هذا النظام والنهوض بآلية الأمم المتحدة للرصد، التي أبلت بلاء حسناً.

**السيد شن غوفانغ** (الصين) (تكلم بالصينية): يعرب الوفد الصيني عن ترحيبه بالسيد ميراندا، وزير العلاقات الخارجية في أنغولا، الموجود بيننا اليوم. ونود أن نشكر سعادة سفير أيرلندا على بيانه الاستهلالي بصفته رئيساً للجنة الجزاءات. كما يود الوفد الصيني أن يوجه الشكر لآلية الرصد على ما قامت به من عمل رائع بقيادة السفير لارين.

ومسألة أنغولا مدرجة في جدول أعمالنا منذ أمد طويل. ولا تزال الحالة الأمنية والإنسانية فيها خطيرة، كما تؤثر على سلام المنطقة واستقرارها تأثيراً خطيراً. ولا بد من أن تتحمل يونيتا، برئاسة سافيمبي المسؤولية الرئيسية عن هذا. وتؤيد الصين اتخاذ المجلس تدابير فعالة لتعزيز الجزاءات المفروضة على يونيتا من أجل إجبارها على العودة إلى عملية السلام بأسرع ما يمكن.

وقد كانت الجزاءات التي فرضها المجلس على يونيتا فعالة في احتواء نمو قوتها العسكرية، وإضعاف قدرتها على شن الحرب، وتحقيق نتائج أخرى ملحوظة. ومن الجدير بالإشارة في الوقت ذاته أن يونيتا ما زالت منخرطة عن طريق شبكاتها للجريمة عبر الوطنية في تجارة الماس والأسلحة غير المشروعة وفي الأنشطة المالية المتصلة بها، من قبيل غسيل الأموال. يضاف إلى ذلك أن يونيتا تستغل الثغرات الموجودة في آليات التنظيم لدى بعض البلدان وفي بعض المناطق، وتواصل الاضطلاع بأنشطتها انتهاكا للجزاءات. وبالنظر إلى هذا، ينبغي لمجلس الأمن أن يعجل بالقيام بأعماله في هذا الصدد، وأن يضع السياسات، ويزيد من تحسين فعالية الجزاءات الموقعة على يونيتا.

ويقدم التقرير الختامي لآلية الرصد وصفاً شديد التفصيل للتحقيق والتحليل اللذين أجرتهما لتنفيذ الجزاءات في مجالات النفط والأسلحة والسفر والأنشطة المالية والماس. وهي تقترح تدابير محسنة وتوصيات هادفة. وترى الصين أن يدرس المجلس التوصيات الواردة في هذا التقرير دراسة جدية وأن ينفذها معززاً بذلك فعالية الجزاءات الموقعة على يونيتا.

وختاماً، ندعو جميع البلدان إلى تنفيذ قرارات المجلس ذات الصلة تنفيذاً حقيقياً وإلى التعاون النشط مع آلية الرصد.

**السيد كاسي** (مالي) (تكلم بالإنكليزية): أود في البداية أن أرحب بمعالي وزير العلاقات الخارجية في أنغولا، السيد خواو برنادو دي ميراندا، الموجود معنا اليوم. وأود أن أوجه لكم الشكر يا سيدي الرئيس على تنظيم هذه الجلسة المفتوحة البالغة الأهمية اليوم لتتيح للسفير ريتشارد ريان، رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ٨٦٤ (١٩٩٣) بشأن أنغولا، أن يعرض التقرير الختامي لآلية الرصد عن الجزاءات المفروضة على يونيتا. كما نود أن نشكر السفير ريان على بيانه الجديد بالتقدير، فضلا عن أعضاء آلية الرصد على ما أنجزوه من أعمال. ونهنئهم على ذلك.

وقد ثبت أن لآلية الرصد المتعلق بأنغولا فائدة كبيرة، وبوسعنا الآن أن نقول إن الجزاءات المفروضة على يونيتا قد قوضت بدرجة خطيرة قدرتها على شن حرب على نطاق واسع. وينبغي أن تشجعنا هذه النتيجة فيما عقدنا عليه العزم من تعزيز الجزاءات المفروضة على يونيتا فضلا عن تعزيز النظام الراهن لمراقبة الجزاءات ورصدها حتى نحصل على تعاون أفضل من جانب الدول.

والتقرير النهائي الذي ننظر فيه اليوم يشمل المرحلة الثانية من عمل آلية رصد الجزاءات المفروضة على أنغولا، ويتضمن توصيات بشأن مجالات محددة أود أن أعلق عليها.

أولا، يعتقد وفد بلادي بأن البلدان المصدرة للأسلحة ينبغي أن تعزز قوانين تصديرها للأسلحة بغية إتاحة المجال للتحقق على نحو أفضل من صحة الوثائق ذات الصلة والبلد الصادرة عنه. ونرى أن المسؤولية عن انتشار الأسلحة الصغيرة وتوزيعها غير المشروع في أفريقيا تقع أيضا على عاتق البلدان التي تنتجها وتنقلها.

إننا نؤيد الآلية المقترحة لتحسين الشهادات المتعلقة بالمستعملين النهائيين، وهي الشهادات الضرورية لشراء الأسلحة. ونشجع كذلك على إنشاء نظام لتبادل المعلومات بسرعة وللتحقق من صلاحية الشهادات المتعلقة بالمستعملين النهائيين. ومن شأن إجراء جرد شامل للمصانع المعنية بوصفها مصانع وسيطة لاستيراد وتصدير الأسلحة أن يسهم أيضا في تحسين وعي المعنيين بذلك الجانب الهام من الجزاءات.

والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا جددت مؤخرا، من جهتها، وقفها الاختياري لاستيراد الأسلحة الخفيفة في غرب أفريقيا وتصديرها وتصنيعها. ونحن نؤكد من جديد النداء الموجه إلى المجتمع الدولي بدعم الجماعة الاقتصادية والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في الجهود التي تبذلانها من أجل السيطرة على حركة الأسلحة الخفيفة. ونعتقد أيضا – مثلما أكده الوفد الوزاري التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في اجتماعنا المؤرخ ١٢ شباط/فبراير – بأنه ينبغي مراعاة تحسين المراقبة الجوية، بغية تمكين دول المنطقة من مراقبة أجوائها من أجل خفض الاتجار غير المشروع بالأسلحة وكبحه.

وثانيا، نؤيد تمديد نظام إصدار الشهادات المتعلقة بالماس. والبلدان التي تفتقر إلى الموارد المالية والتقنية اللازمة لتنفيذ برنامج إصدار شهادات المنشأ ينبغي مساعدتها على ذلك في أسرع وقت ممكن. ونرى أيضا أن من شأن وضع آلية أوسع نطاقا تشمل أشياء نفيسة أن يتيح لنا استراتيجية واضحة فيما يتعلق بجميع منتهكي الجزاءات. ونحن نؤيد أيضا عملية كمبرلي، التي يرمي هدفها النهائي إلى إنشاء نظام موحد لإصدار الشهادات المتعلقة بالماس.

وثالثا، فيما يتعلق بالجزاءات الثانوية المفروضة على الدول التي تنتهك التدابير المتخذة ضد الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا (يونيتا)، يرى وفد بلادي أن ليس بوسعنا أن نفرض جزاءات إلا بعد أن نستنفد جميع السبل

والوسائل الأخرى المتاحة للمجلس. ونرحب بفكرة إنشاء نظام لمتابعة تنفيذ الجزاءات. وفيما ننتظر لمعرفة المزيد عن هذه الآلية، نعتقد أن أي نظام من هذا النوع ينبغي أن يتعاون تعاونا كاملا مع المنظمات الإقليمية، وبدونه سيكون صعبا جدا متابعة تنفيذ الجزاءات على نحو سليم. وينبغي أن تراعى آراء المنظمات الإقليمية في هذا الميدان.

ورابعا، يرحب وفد بلادي بالتعاون القائم بين آلية الرصد والأمين التنفيذي للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وبعض دولها الأعضاء، الأمر الذي يتيح لنا أن نتصدى على نحو جاد لمسألة سفر أفراد من يونيتا وتمثيلها في الأراضي التابعة للجماعة الاقتصادية. ونشجع بقوة على استمرار هذا التعاون الذي سعت إليه الجماعة الاقتصادية منذ فترة طويلة.

ويجب أن نبقي في بالنا أن الشبكة المالية ليونيتا تبقى الحلقة الضعيفة في آليتنا. ويدرك وفد بلادي، على غرار الوفود الأخرى، الحاجة الهامة إلى تسليط الضوء على هذه المسألة، وهو يعتزم التحرك قدما في هذا المجال بغية وضع حد نهائي لقدرة يونيتا العسكرية. ونعتقد أن أي نهج لمعالجة هذه المسألة الهامة يتطلب التعاون الكامل من الدول، ولا سيما الدول الحائزة لأكثر التكنولوجيات تقدما والوسائل التقنية الضرورية لكشف النقاب عن أموال يونيتا وأصولها المالية.

ولا يسعني أن أختتم كلامي بدون التشديد مرة أخرى على الحاجة إلى التعاون المعزز والدعم الكامل من الأمم المتحدة والمجتمع الدولي للجهود الوقائية وذات التوجه نحو إحلال السلام التي تبذلها المنظمات دون الإقليمية، من قبيل الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، المعنية تماما بإدارة الصراعات وبدونها سيكون صعبا جدا، على الرغم من التدابير المتخذة بالفعل، إحلال السلام الذي نصبو إليه جميعا.

**السيد كولبي** (النرويج) (تكلم بالانكليزية): ينضم وفد بلادي إلى الوفود الأخرى في الترحيب بوزير خارجية أنغولا في هذه الجلسة. ونحن نشكر أيضا السفير راين على بيانه.

إن النرويج تشيد بآلية الرصد على عملها المستفيض، وترحب بتقريرها وتوصياتها بتحسين التقيد بنظام الجزاءات المفروضة على الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا (يونيتا). والتقرير هو متابعة هامة لاتخاذ القرار ١٢٩٥ (٢٠٠٠). ونحن نرحب بهذه الفرصة لمناقشة التقرير في جلسة مفتوحة، وبالتالي التركيز علنا على مسألتي الأسلحة والماس المتعلقتين بالصراع في أنغولا. وقبل أن أدخل بالتفاصيل، اسمحوا لي أن أدلي ببعض التعليقات العامة.

في أنغولا، يجب بذل كل جهد من أجل إعادة وضع عملية السلام على المسار الصحيح. وهذا يشمل دعم مبادرات الحكومة لتنفيذ بروتوكول لوساكا، من قبيل قانون العفو والجهود الرامية إلى إعادة دمج جنود يونيتا السابقين في المجتمع الأنغولي. والمهم كذلك دعم مختلف مبادرات السلام التي اتخذتها مؤخرا الكنائس والمجتمع المدني في أنغولا.

ولقد أظهر جوناس سافيمبي ويونيتا قدرتهما في الماضي على إعادة بناء قواتهما. وآلية الرصد تصف كيف أن سافيمبي يمارس أنشطته المتعلقة بالماس لتسديد تكاليف الأسلحة. وهي تصف أيضا أهمية النفط والمشتقات النفطية ليونيتا، وأهمية تمثيل يونيتا في الخارج بالنسبة لاستمرار الحرب. وفي ضوء النتيجة التي خلص إليها التقرير ومفادها أن الجزاءات تضر بقدرة يونيتا على شن الحرب، فإن الحاجة إلى استمرار الجزاءات واضحة. وواضح أيضا الحاجة إلى تحسين تنفيذ نظام الجزاءات.

ونحن نرى أن إيجاد حل للصراع الذي طال أمده في أنغولا، فضلا عن الصراع الدائر في جمهورية الكونغو

الديمقراطية المجاورة، يمثل اثنين من أهم التحديات التي تواجه مجلس الأمن حاليا. وفي هذا الصدد، تشجع النرويج حكومة أنغولا على الاضطلاع بدور بناء في العملية الجارية والتي أعيد تنشيطها في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

ولقد درسنا بعناية التوصيات التي يتضمنها تقرير آلية الرصد. أولا، اسمحوا لي أن أؤكد على أهمية المسؤولية العامة للدول الأعضاء عن تنفيذ الالتزامات المنصوص عليها في قرارات مجلس الأمن التي أنشأت الجزاءات. ومن سوء الطالع أن تدابير الجزاءات التي تفرضها الأمم المتحدة لا يجري متابعتها بصورة كاملة، مثلما يتضح من التقرير الراهن والتقرير السابق الذي أصدره فريق الخبراء. والمطلوب هو التزام جميع الدول الأعضاء على نحو صارم بالجزاءات بغية التدليل ليونيتا على أنها يجب أن تمتثل امتثالا كاملا لبروتوكول لوساكا.

إن التجارة غير المشروعة في الأسلحة أو المخدرات أو الماس تغذي الصراعات المدمرة في أنحاء عديدة من العالم. وتقرير آلية الرصد يصف حالات خطيرة من التجارة غير المشروعة في الماس والأسلحة، بما يتناقض مع نظام الجزاءات المفروضة على يونيتا. ويقدم التقرير اقتراحات مفيدة حول كيفية تحسين كل دولة تنفيذها للجزاءات. وينبغي النظر في هذه الاقتراحات على نحو مستفيض.

ولقد اتخذت حكومة أنغولا وسلطاتها الأخرى خطوات هامة للسيطرة على تدفق الماس غير المشروع. ومع ذلك، فإن المطلوب بذل مزيد من الجهود بغية توفير زيادة في الشفافية والمساءلة حيال الإشراف على تجارة الماس. ومثلما قلنا مؤخرا خلال المناقشة المفتوحة التي أجراها المجلس بشأن الجزاءات المتعلقة بسيراليون، فإن النرويج تؤيد فكرة إنشاء مخطط عالمي موحد لإصدار الشهادات المتعلقة بالماس في أسرع وقت ممكن، ونحن شاركنا في تقديم مشروع قرار الجمعية العامة المؤرخ ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ بشأن دور الماس في تأجيج الصراع.

ولا يزال يتعين علينا القيام بعمل كثير بغية تعزيز أنظمة المراقبة المتعلقة بتصدير الأسلحة واستيرادها. واستخدام شهادات المستعملين النهائيين ضروري في هذا الصدد. والمهم أيضا كفالة نوعية الوثائق بحيث لا يمكن إساءة استعمالها أو تزويرها. والتعاون الوثيق بين الحكومات ضروري من أجل تبادل المعلومات المطلوبة على نحو فعال للتأكد من صلاحية شهادات المستعملين النهائيين والوثائق الأخرى. ومن شأن إجراء تحسين عام على عملية التداول بالأسلحة الصغيرة أن يساعد على تحسين الحالة الأمنية للسكان المدنيين - بمن فيهم أعداد هائلة من المشردين في الداخل - وعمال الإغاثة الإنسانية في أنغولا على حد سواء.

ونرحب بالمقترحات المقدمة من اللجان القطاعية التابعة للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي بشأن كيفية ضبط حركة النفط والمنتجات النفطية في المنطقة. ونرى، على وجه الخصوص، أن التقرير قدم بالفعل إسهاما إيجابيا، بتشجيع البلدان الأفريقية على الامتثال لنظام الجزاءات، فيما يتعلق بسفر وتمثيل أعضاء يونيتا.

والنرويج تشاطر آلية الرصد قلقها من أن قرارات مجلس الأمن المتعلقة بالجزاءات المفروضة على يونيتا يجري انتهاكها دون رادع من عقاب. ويثير التقرير، من خلال توصياته، مسألة فرض جزاءات ثانوية. وسأغتنم هذه الفرصة للتقدم ببعض التعليقات العامة على مسألة الجزاءات الثانوية. ونعتقد أنه ينبغي توخي الحذر فيما يتعلق بهذه المسألة المهمة والصعبة. ذلك أن ضرورة وجود وثائق دقيقة قبل فرض الجزاءات الثانوية قد تنطوي على تقييمات معقدة. وترى النرويج أن الجزاءات الثانوية لا يمكن فرضها إلا عملا بالفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، وعلى أساس أن عدم الامتثال لنظام الجزاءات، إما في حد ذاته أو كجزء من

سلوك دولة أو كيان ما، يشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين.

وبغية جعل الجزاءات الحالية والمقبلة أكثر فعالية، نرى أن التوصيات المتعلقة بإنشاء آلية عامة لرصد تنفيذ الجزاءات تستحق دراسة جادة.

ختاما، أود التأكيد على أهمية إجراء متابعة ملموسة للتقرير وتوصياته. وستتعاون النرويج تعاونا تاما من أجل بلوغ هذه الغاية. وفي هذا الصدد، يسرنا أيضا أن ولاية الآلية تم تمديدها، ونتطلع إلى رؤية نتائج عملها المتواصل.

**الرئيس** (تكلم بالعربية): أشكر ممثل النرويج على بيانه، وعلى العبارات الرقيقة التي وجَّهها إليَّ.

**السيد كروخمال** (أوكرانيا) (تكلم بالانكليزية): يرحب وفد بلادي بحضور وزير خارجية أنغولا ليشارك في جلسة مجلس الأمن. كما نود أن نشكر السفير راين، رئيس لجنة الجزاءات المنشأة عملا بالقرار ٨٦٤ (١٩٩٣)، على البيان الهام الذي أدلى به اليوم في وقت سابق. إن التقرير المقدم من آلية رصد الجزاءات المفروضة على يونيتا دراسة جيدة الإعداد تسلط الضوء على الشبكة التي تدعم أنشطة يونيتا. ونعتقد أن هذا التقرير، مقرونا بالتحريات التي أجريت بشأن الأصول المالية ليونيتا، يشكل خطوة هامة في الاتجاه الصحيح، في سياق كشف مصادر تأجيج الصراعات في أفريقيا.

وقد سبق أن واتتنا الفرصة للإعراب عن آرائنا بشأن التقرير، وذلك في اجتماعات لجنة الجزاءات بشأن أنغولا، وأود اليوم، بالتالي، أن أعلِّق على بعض أبرز النقاط الواردة في تلك الوثيقة.

وقد أبلغ وفد بلادي اللجنة بالزيارة التي قامت بها الآلية تحت رئاسة السفير خوان لارين، إلى كييف في أيلول/سبتمبر الماضي، وأعرب عن ارتياح حكومة أوكرانيا لنتائج تلك الزيارة. ومن المشجع بصفة خاصة أن رئيس الآلية شاطرنا تقييماتنا الإيجابية، كما أعرب عن ارتياحه للمعلومات الوافية التي قدمتها السلطات الأوكرانية. وكما شدد أعضاء الآلية أثناء لقاء كييف، فإن نظام أوكرانيا الحالي لمراقبة الصادرات نظام فعال ويتسق مع المعايير الدولية في هذا المجال؛ الأمر الذي تم التأكيد عليه فعلا في تقرير الآلية.

وأود، على وجه الخصوص، أن أعرب عن ارتياحنا لأساليب العمل الشفافة والفعالة التي اتبعتها الآلية. وقد تمكن ممثلوها من الرجوع إلى الهيئات الحكومية المسؤولة، للتأكد من صحة أية معلومات ذات صلة، واستخلاص استنتاجاتهم آخذين في الحسبان الردود التي تلقوها من الجهات المعنية. ويؤمن وفد بلادي إيمانا راسخا بأنه ينبغي اتباع نفس النهج في أية هيئة رصد أخرى، لضمان مستوى عال من التعاون مع الدول المعنية، ومساعدتها على إجراء تحقيقات فورية ودقيقة، واتخاذ التدابير التصحيحية إذا دعت الضرورة.

وبعد تلك الزيارة، قامت حكومة بلدي بإعداد معلومات إضافية استجابة لاستفسارات آلية الرصد، وأخطرت الآلية رسميا بنتائج ذلك التحقيق.

وبعد تقديم المعلومات الإضافية والوثائق المتعلقة بالأنشطة غير القانونية التي يزاولها بعض سماسرة السلاح، نواصل البحث في الصلات التي يحتمل أن تكون قائمة بين الأشخاص الأوكرانيين الاعتباريين والماديين، والذين كشفت عنهم الآلية. وبمجرد حصولنا على أية بيانات جوهرية، سنقدم للآلية فورا كل المعلومات ذات الصلة. واسمحوا لي أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأؤكد استعداد حكومة أوكرانيا لإجراء أدق التحريات عن الانتهاكات المزعومة للجزاءات المفروضة على يونيتا، والتعاون في هذا الصدد مع آلية الرصد.

وبالإشارة إلى النصوص الواردة في التقرير بخصوص عدم تعود بعض بلدان أوروبا الشرقية المنتجة للسلاح على الوثائق الرسمية المعمول بها في البلدان المعنية، أود الإبلاغ بأن كل عمليات إيصال الأسلحة والسلع ذات الاستخدام المزدوج، لا يمكن أن تتم في أوكرانيا إلا بعد التحقق من صحة شهادات المستعمِل النهائي، وتلقّي الموافقة السياسية

من الهيئة المختصة بمراقبة الصادرات، في حالات إيصال تلك الشحنات إلى المناطق ذات الاهتمام الخاص.

وندرك في الوقت ذاته الحاجة إلى تعزيز الآليات الموجودة حاليا في البلدان المستوردة للسلاح، ونرحب بالاقتراحات الداعية إلى تحسين تلك الآليات، بغية ردع عمليات التزوير والوقاية منها. وترى أوكرانيا أيضا أن هناك حاجة إلى إعداد وتطبيق نظم تسمح بالتبادل السريع للمعلومات، والتحقق من صحة شهادات المستعمِل النهائي. كما أن توصية الآلية فيما يتعلق بتطوير سجل للسماسرة الذين يعملون في مجال استيراد وتصدير الأسلحة تستحق منا التأييد والدعم.

وبالنظر إلى أن تواجد ممثلي يونيتا وكبار مسؤوليها في الخارج يلعب دورا حاسما في ضمان تواصل وجودها والنهوض بأهدافها السياسية والعسكرية، وفي الحفاظ على شبكاتها وأصولها المالية، نعتقد أن هذه المسألة ينبغي أن تتابعها الآلية باهتمام خاص. ونوافق على ضرورة أن تنفذ بالكامل المتطلبات ذات الصلة الواردة في قرار مجلس الأمن ١١٢٧ (١٩٩٧)، بخصوص فرض قيود على سفر ممثلي يونيتا، بغض النظر عن وجود أية حقوق أو التزامات مترتبة على أية اتفاقات دولية أخرى.

وفيما يتعلق بتوصيات الآلية بشأن الماس، فإننا نعتبرها صلاحيات مفيدة. ووفد بلادي يسلِّم بالحاجة إلى إدخال تحسينات في مجال إصدار شهادات الماس. ويعتقد أن النظم الوطنية لإصدار الشهادات ينبغي أن تفي بالمعايير الدنيا المتفق عليها دوليا. بيد أننا نلاحظ أن هذه القضايا تجري مناقشتها أيضا في محافل أخرى، ونرى أنه ينبغي استعراض التوصيات ذات الصلة الواردة في التقرير على ضوء التطورات والقرارات التي ستتخذ في إطار عملية كمبرلي. وأود، في الوقت ذاته، أن أشدد على ضرورة أن يظل منع وصول يونيتا إلى أسواق الماس العالمية مهمة ذات أولوية.

ويؤيد وفد بلادي تشديد الرقابة على مشغلي الطائرات لمنعهم من التحايل على الجزاءات. وأود أن أبلغ المجلس بأن السلطات الأوكرانية اعتمدت بالفعل تشريعا ينظم عملية تأجير الطائرات لنقل الأسلحة والمعدات العسكرية. وفضلا عن ذلك، ينص التشريع على عقوبات جنائية وإدارية تطبق على أية انتهاكات للنظام الساري لتصدير الأسلحة ونقلها.

ويمكن اعتبار إلغاء تراخيص الطيارين تدبيرا ملائما لضمان الامتثال لجزاءات مجلس الأمن. وفي حين أن اتخاذ مثل هذه التدابير يظل من الحقوق السيادية لكل دولة عضو، فإن لمجلس الأمن دورا هاما يضطلع به لتشجيع الدول على اتخاذ إجراءات قوية فيما يتصل بانتهاكات الجزاءات.

وفي الختام، أود أن أكرر التأكيد على تأييد وفد بلادي لأنشطة آلية الرصد في ضمان الامتثال الصارم لجزاءات مجلس الأمن المفروضة على الاتحاد الوطني من أجل الاستقلال الكامل لأنغولا (يونيتا)، وعلى استعداده لتقديم أية مساعدات ومعلومات لازمة لتحقيق هذه الغاية.

**السيد إحسان** (بنغلاديش) (تكلم بالانكليزية): أود أن انضم إلى المتكلمين الذين سبقوني في الترحيب في هذه الجلسة بوزير خارجية أنغولا السيد ميراندا. ويود وفد بلادي أن يثني عليكم، سيدي الرئيس، لدعوتكم لعقد هذه الجلسة الهامة. وتتيح لنا هذه الجلسة فرصة لتبادل الآراء حول التقرير النهائي لآلية رصد الجزاءات التي فرضها مجلس الأمن على يونيتا. ونشكر السفير ريان على عرضه للتقرير في وقت سابق في هذه الجلسة. ونود أيضا أن نعرب عن تقديرنا العميق للسفير خوان لارين، رئيس آلية الرصد، وللفريق الذي يتولى رئاسته لما قاموا به من أعمال قيمة.

وفي شهر نيسان/أبريل الماضي، اتخذ مجلس الأمن القرار ١٢٩٥ (٢٠٠٠) على أساس التوصيات الواردة في تقرير فريق الخبراء المنشأ بموجب قرار مجلس الأمن ١٢٣٧ (١٩٩٩), وكانت ولاية ذلك الفريق تتمثل في التحقيق في انتهاكات الجزاءات، وتحديد المنتهكين، واقتراح السبل والوسائل اللازمة لزيادة فعالية الجزاءات. وقد ترك الفريق بعض الأعمال التي لم تستكمل، مثل الأدلة التي لم يجر

التحقيق فيها لضيق الوقت. وبالإضافة إلى ذلك، كلفت آلية الرصد كذلك بالتحقيق في أي أدلة إضافية تتصل بالادعاءات بحدوث انتهاكات للتدابير، وبجمع أية معلومات إضافية ذات صلة. وكان الهدف من هذه المهام تحسين تنفيذ التدابير التي فرضت على يونيتا.

وترحب بنغلاديش بهذا التقرير، الجيد الإعداد والمزود بمعلومات داعمة. ونرى أن أسلوب العمل الذي اتخذته تلك الآلية كان مناسبا لهذه المهمة. ويسعدنا بشكل خاص أنه تم استخدام معيار استدلالي صارم وأنه تم التعبير حسب الاقتضاء عن آراء الجهات المعنية.

لقد درسنا باهتمام توصيات تلك الآلية. وإذ نفعل ذلك، فإننا نرى أن من الأهمية بمكان أن نأخذ في الاعتبار توصيات ذلك الفريق حسب الاقتضاء. ولهذا، فإن تعليقاتنا ستتركز على النظر في المجالات التي حققت فيها الآلية تقدما كبيرا فيما يتعلق بهذه القضية.

وفي مجال الاتجار غير المشروع بالأسلحة، نعرب عن تقديرنا للعمل المنجز فيما يتعلق باستعراض إجراءات التصدير والاستيراد للبلدان المعنية، وبالممارسات الحالية المتبعة في إصدار شهادات المستعمل النهائي، وفيما يتعلق بالكشف عن الشهادات المزورة وكذلك فيما يتعلق بتصنيف الشركات والسماسرة المعنيين بتصدير واستيراد الأسلحة. إلا أن عملية التصنيف تلك لا تزال غير مستكملة، وينبغي أن تكون مهمة أساسية للآلية في المستقبل. ولا يمكن أن نكون مبالغين في التأكيد على ضرورة قيام الدول المعنية بتعزيز التشريعات المتصلة بتصدير واستيراد الأسلحة وضبط شهادات المستعمل النهائي المزورة. ولا بد من جعل نظام إصدار تلك الشهادات أكثر أمنا، ومن إنشاء آلية لتسهيل عملية التحقق من صحة الشهادات من جانب السلطات في البلدان المصدرة للأسلحة.

ومن الطبيعي أن تثار قضية النقل عند مناقشة الاتجار غير المشروع بالأسلحة. ويبرز التقرير بوضوح الأنشطة الشائنة للأفراد وكذلك للبلدان التي تتعاون معهم. ونؤيد التوصيات المتصلة بتشديد الضوابط المتعلقة بإجراءات تسجيل الطائرات، ونوافق على الرأي الداعي إلى إنهاء تسجيل الطائرات التي تستخدم في تعطيل الجزاءات وإلى سحب تراخيص طياريها. ومن الواضح أن إنفاذ هذه الضوابط مسألة تعود إلى الحكومات المعنية.

ويذهب التقرير إلى القول بأنه بفقدان المناطق المأمونة داخل أنغولا، لجأت يونيتا بشكل متزايد إلى استخدام ممثليها في الخارج للإبقاء على اتصالات مع التجار المتعاملين معها وإلى إدارة علاقاتها الخارجية ككل. وقد تبين للآلية أن يونيتا لديها هياكل في بلدان معينة في أوروبا والعالم الغربي والجنوب الأفريقي وكذلك في الولايات المتحدة الأمريكية. وفي حين أنه مما يبعث على التشجيع أن نلاحظ أن معظم هذه البلدان قد أنهت رسميا تمثيل يونيتا في أراضيها، فإنه لا يزال ليونيتا تواجد في بعض البلدان المحددة تستخدم فيه منظمات غير حكومية كواجهة تتخفى وراءها. ومن الواضح أن هذه الأعمال تستهدف الالتفاف حول الجزاءات، ومن واجب الدول المعنية أن تمنع ذلك.

ونظرا لطول الوقت الذي قضاه بعض ممثلي يونيتا في بلدان معينة فإنهم حصلوا على جنسية تلك البلدان أو على وضع الإقامة الدائمة فيها، بالإضافة إلى الحقوق التي تسمح لهم بمواصلة أنشطتهم والسفر إلى الخارج. وثمة مشكلة يحددها التقرير في هذا المجال تتمثل في التعارض الذي ظهر للدول الأعضاء في اتفاق شينغن – وهو تعارض بين التزامها الوطني بالسماح لمواطنيها بالانتقال بحرية عبر حدودها والالتزام الدولي المنبثق عن قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ونرى أنه لا بد من التوصل إلى سبيل للخروج من هذه الحالة بالتشاور مع الدول المعنية. وجاء في التقرير أيضا أن

وثائق السفر التي تصدرها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا قد استخدمها ممثلو يونيتا. ونرى أن وجود قائمة للأمم المتحدة تُستكمل بانتظام تتضمن أسماء كبار مسؤولي يونيتا والأفراد البالغين في أسرهم يشكل الأساس للعمل الذي تقوم به الحكومات من أجل التنفيذ الفعال للجزاءات المتصلة بالحظر على سفر أعضاء يونيتا وتمثيلهم في الخارج.

وما فتئ شعب أنغولا يعيش لوقت طويل في عالم غير حقيقي يتسم بوجود ثروة كبيرة من الموارد الطبيعية يقابلها على النقيض حالة من الفقر واليأس. ولم يولد ماس أنغولا سوى المعاناة لشعبها وإدامة صراع من أطول الصراعات الدائمة في العالم. ويتضمن التقرير سردا تعرض فيه الآلية ضمن جملة أمور خلفية دور يونيتا في تعدين الماس وصلته بمختلف مراحل قدرتها العسكرية. ويورد التقرير التفاصيل المتعلقة بآليات تصدير الماس الخام التي تستخدمها يونيتا والدور الذي يقوم به بعض الجيران والسماسرة الأفراد في هذا الخصوص. ومن ناحية أخرى، يورد التقرير أيضا إحصائيات هامة في متابعته للعمل الذي يقوم به فريق الخبراء فيما يتعلق بمراكز تداول الماس. إلا أن آلية الرصد أدركت أن يونيتا استطاعت أن تخفي معظم تجارتها عن الإحصائيات الرسمية الموجودة لدى تلك المراكز. وهذا يقتضي تتبع منشأ الماس الخام.

واقترحت آلية الرصد وضع نظام عالمي لشهادات المنشأ من شأنه أن يحسم معظم مشكلة التهريب غير المشروع للماس وحماية صناعة الماس المشروعة. ولتسوية المنازعات المتعلقة بمنشأ الماس سيلزم اتخاذ تدابير داعمة مثل إصدار تراخيص لمستخرجي الماس ومشتريه، وتصنيف الإنتاج المستخرج من المناجم، وتسجيل خصائص الماس المنتج من كل منجم. وتمثل القناة الأنغولية الوحيدة لنظام الشراء (أسكورب) جهدا محمودا لتحقيق هذه الغاية. ومن ناحية أخرى، سيكون من المفيد لرصد حركة الماس توحيد نظم الإحصاءات وقوانين الجمارك من جانب مراكز الماس.

وقد ساعد العمل الذي تقوم به آلية الرصد في تعزيز زيادة فهم المجلس للسبل والوسائل التي يستخدمها منتهكو الجزاءات. وأصبح واضحا أنه ما زالت هناك بعض الأعمال التي لم تستكمل والتي يتعين على الآلية أن تعالجها. وعلى الرغم من الطبيعة المستمرة لهذه العملية، فإننا نرى أن من الأهمية الحيوية أن نركز اهتمامنا على المهام التي ينبغي أن تساعد على سد الثغرات وجعل الجزاءات المفروضة على يونيتا أكثر فاعلية. وانطلاقا من هذا الفهم للمهام المتبقية، فإننا وافقنا على تمديد ولاية آلية الرصد لمدة ثلاثة أشهر. إلا أننا اضطررنا قبل أن نفعل ذلك لأن نثير مسألة التمثيل العادل والمنصف في تلك الآلية. فقد رأينا أنه من الصعب قبول حقيقة أنه لم يقترح إدراج أي مرشح من آسيا لا في فريق الخبراء ولا في آلية الرصد.

إن أضعف جانب في مسعى الأمم المتحدة لكبح قدرة يونيتا على شن الحرب ما زال يتمثل في الأموال والشبكة المالية. ونرى أن من الأهمية بمكان أن يكون لدى المجلس رؤية نافذة في هذه المسائل بغية التحقق من مدى الدعم المقدم لجهود الحرب المستمرة التي تخوضها يونيتا. ونظرا للطبيعة التقنية للعمل المتعلق بتتبع الأصول والموارد المالية ليونيتا، فقد وافقت اللجنة على تكليف شركة خاصة بإجراء دراسة جدوى في هذا الخصوص.

إن تقرير الدراسة والحاجة إلى مزيد من الدراسة ما زالا قيد النظر في الوقت الراهن في لجنة الجزاءات بغية اتخاذ قرار بهذا الشأن. وقد تكون هناك حاجة لإقامة توازن بين الاستصواب والإمكانية. وإن عمل كل من الفريق والآلية يبرز مسألة الاستمرارية في رصد تنفيذ الجزاءات.

ونرحب بذلك من حيث المبدأ، ونتطلع إلى مواصلة النظر في هذا الشأن في المجلس.

ونعتقد أنه لا يمكن لأي نظام للجزاءات أن يكون فعالا إلا إذا قامت الدول الأعضاء وكل الجهات الفاعلة الأخرى ذات الصلة بالوفاء بالتزاماتها بموجب قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وبينما نحث كل المعنيين على أن يتصرفوا وفقا لذلك، فإن الهدف الأكبر لإعادة السلم والاستقرار لشعب أنغولا ينبغي ألا يغيب عن بالنا. وعلى المجتمع الدولي أن يتوخى الحذر ضد الاحتمال المفزع لاستمرار حالة اللاحرب واللاسلم، التي يعاني منها هذا الشعب، إلى أجل غير مسمى، مما يضاعف من حدة الأزمة الإنسانية. إن مثل هذه الحالات كثيرا ما تترك على عتبات المجتمع الدولي لحلها. وهذا هو السبب الذي يجعلنا نشجع عملية التسوية السلمية للنزاعات والمصالحة الوطنية الحقة، إلى جانب الجزاءات. وتقع مسؤولية ذلك بالكامل على العناصر النشيطة على الصعيد الوطني. إن عمل الأمم المتحدة وغيرها من جهات العمل الإنساني يستهدف أساسا تسهيل مثل هذه العملية في أنغولا، وليس تحقيق حل عسكري.

**السيد نيوور** (موريشيوس) (تكلم بالانكليزية): أود في البداية أن أشكر السفير ريتشارد راين، رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ٨٦٤ (١٩٩٣) بشأن أنغولا، لعرضه تقرير آلية رصد الجزاءات المفروضة على أنغولا (S/2000/1225) بعد ظهر اليوم. ونحن نعلم مدى جدية السفير راين في عمله منذ توليه رئاسة اللجنة المعنية بأنغولا في شهر كانون الثاني/يناير من هذا العام، بالإضافة إلى أعضاء لجنته الآخرين، لضمان إجراء دراسة مبكرة من جانب مجلس الأمن للتقرير ولتوصيات آلية الرصد.

وبالمثل، أود أن أعرب عن شكرنا للرئيس السابق للجنة المعنية بأنغولا، السفير الكندي بول هاينبيكر، لإدارته القديرة للجنة خلال العام المنصرم. وننتهز هذه الفرصة لنثني على السفير روبرت فاولر، سلف السفير هاينبيكر، الذي كانت رؤيته وتفانيه في العمل أساس العمل الهام الذي تقوم به آلية الرصد حاليا. ويسعدنا أن نرحب هنا اليوم بالسيد خواو برناردو دي ميراندا، وزير العلاقات الخارجية في أنغولا.

لقد أولى وفد بلادي اهتماما كبيرا لتقرير آلية الرصد، ونؤيد تماما هذا التقرير وكذلك جميع توصيات آلية الرصد. ونحن واثقون بأن هذه التوصيات ستساعد في تقويض قدرة يونيتا على اقتناء الأسلحة والسوقيات التي تسدد مقابلها بالاستغلال غير المشروع للماس الأنغولي بغية شن الحرب ضد الشعب الأنغولي، هذه الحرب التي تفرض منذ سنين طويلة بؤسا شديدا على شعب أنغولا، والتي أدت إلى كارثة إنسانية وأخرت العملية الإنمائية في البلاد.

ولا يساورنا أي شك في أن السيد جوناس سافيمبي يعلم تماما أنه لا يمكنه أن يحقق انتصارا عسكريا في أنغولا. والنكسات التي عانى منها في الفترة الأخيرة تعطي أدلة واضحة على ذلك. والبديل الوحيد المتاح أمامه إذا أراد أن يكون صاحب قضية ينظر إليه بعين الجدية في الحياة السياسية في أنغولا، هو تجديد التزامه ببروتوكول لوساكا والإسهام في تنفيذه.

إن إصرار السيد سافيمبي على شن الحرب الأهلية دليل قاطع على أن دافعه شيء آخر غير خدمة قضية السلام والاستقرار ورفاه شعب أنغولا. وفي واقع الأمر، يبدو أن إغراء موارد أنغولا من الماس هو دافعه الرئيسي.

وللسيد سافيمبي ويونيتا تأثير سيء في أجزاء أخرى من أفريقيا. والبؤس الذي يكابده شعب سيراليون يعزى أيضا إلى إغراء الماس ونهب الموارد المعدنية وغيرها من الموارد الطبيعية في بلادهم. وكلنا على علم أيضا بالحالة المماثلة في

جمهورية الكونغو الديمقراطية. وبالإضافة إلى ذلك، هناك دور زعزعة الاستقرار الذي تقوم به ليبريا في كل من سيراليون وغينيا، ودافعها إلى ذلك الاستفادة من ماس الصراع. ومن الأمور الجديرة بالشجب أن يؤدي جشع حفنة من الأفراد في أفريقيا وأماكن أخرى إلى كل هذه المعاناة لهذا العدد الكبير من البشر في القارة الأفريقية. ولا يمكن السماح لذلك أن يستمر.

إن التجارة الشائنة بماس الصراع لا تنطوي على باعته فحسب، بل وعلى من يشترونه أيضا، بالإضافة إلى مستفيدين جشعين آخرين ممن يوردون أسلحة إلى جماعات المتمردين يدفع ثمنها من الأموال الملطخة بالدماء والمتحصلة من بيع ماس الصراع. ويشمل ذلك العديد من العناصر عديمة الضمير في مجال النقل التجاري البحري والجوي. ولا تشمل السلسلة أفرادا وشركات فحسب، بل أيضا في بعض الحالات زعماء سياسيين يسمحون بأن تستخدم أقاليمهم معابر لنقل السلاح والوقود غير الشرعيين إلى قوات جماعات التمرد الخرقاء، وكل ذلك من أجل مكاسب شخصية يجنوها في هذه العملية. وكل هذا يمضي دون عقاب، انتهاكا لنظام الجزاءات الذي أنشأه مجلس الأمن.

إن آلية الرصد، شأها شأن فريقي الخبراء المعنيين بسيراليون وجمهورية الكونغو الديمقراطية، تابعت الأدلة واستخلصت نتائج ذات مصداقية كبيرة في هذا الصدد. ونحن في مجلس الأمن يجب أن نتجاوز نظام "الإشهار والفضح" لفرض جزاءات مناسبة على من تثبت إدانته بالتواطؤ في خرق الجزاءات.

ونؤيد بقوة التوصيات المتعلقة بإنشاء نظام عالمي لشهادات المنشأة لتجارة الماس، إذ أن ذلك سيساعد في التمييز بوضوح بين الماس القانوني وغير القانوني في هذه التجارة. ونحث البلدان المصدرة للأسلحة على تعزيز رقابتها لصادرات الأسلحة للحيلولة دون وصول أسلحتها إلى قوات التمرد وزعزعة الاستقرار العاملة ضد الحكومات الشرعية. ونؤيد أيضا اتخاذ التدابير القوية، التي ذكرها تقرير آلية الرصد، ضد الطائرات والسفن والأشخاص في صناعة النقل المتورطين في خرق إجراءات الحظر على شحنات الأسلحة. وفي هذا السياق، وبغية أن تتحمل الجماعة الانمائية للجنوب الأفريقي مسؤولية المراقبة في منطقة الجنوب الأفريقي، وهذا ما اقترحه الفريق السابق، ندعو المجتمع الدولي لتوفير الدعم المالي والفني اللازم للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي دون إبطاء.

ختاما، نحث البلدان التي تجد فيها عناصر يونيتا ملاذا، والتي يقدمون منها الدعم للمخططات الشريرة ليونيتا، على أن تمارس ضوابط أقوى على أنشطة هذه العناصر بما يكفل عدم استخدام أراضيها كعامل في محاولات يونيتا لإدامة الصراع العقيم في أنغولا.

وإننا نشيد بحرارة برئيس وأعضاء آلية رصد الجزاءات لما اضطلعوا به من عمل وإعدادهم هذا التقرير الوافي. ويؤيد وفدي اقتراح فرنسا بإنشاء آلية دائمة معنية برصد جميع نظم الجزاءات، ورصد خرق هذه النظم على الأخص. كما نعرب في الوقت ذاته عن تأييدنا لتمديد ولاية الآلية لفترة ثلاثة أشهر أخرى.

**الرئيس** (تكلم بالعربية): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثلا لتونس.

أجدد الترحيب بالسيد جوا برناردو دي ميراندا وزير العلاقات الخارجية في أنغولا، ونعرب له عن سعادتنا بوجوده بيننا، خاصة وأنني سبق لي أن تقابلت مع معاليه مرارا في نطاق العلاقات الثنائية الممتازة القائمة بين بلدينا.

وأود أن أعرب عن تقدير وفد بلادي للسفير راين، رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة بالقرار ٨٦٤ (١٩٩٣)

للجهود القيمة التي يبذلها من أجل ضمان فعالية العقوبات المفروضة على يونيتا.

كما نرحب بأعضاء آلية الرصد وبالسفير لارايـن ونود أن نتوجه إليه بعبارات الشكر والتقدير على العمل الذي يضطلع به على رأس آلية الرصد المنشأة عملا بالقرار ١٢٩٥ (٢٠٠٠).

إن الصراع المسلح الذي يدوم منذ وقت طويل في أنغولا يمثل مصدرا للقلق البالغ، بالنسبة لبلدي، وبالنسبة للمجتمع الدولي بأسره. ونؤكد مرة أخرى أن مسؤولية استمرار الصراع في أنغولا تقع كاملة على عاتق يونيتا برئاسة جوناس سافمبي، الذي يرفض الامتثال لالتزاماته بموجب بروتوكول لوساكا والمطالب الواردة في قرارات مجلس الأمن.

ويعتبر وجوب التنفيذ الفعال للعقوبات المفروضة على يونيتا من أهم الوسائل الرادعة التي بإمكانها أن تثني هذه الحركة عن مواصلة تهديد الأمن والسلم في أنغولا وفي المنطقة بأسرها.

إن الجهود التي بذلتها آلية الرصد وما اتسم به عملها من عمق وشمولية وإثراء للتقرير الأول الذي كان فريق الخبراء قد قدمه لمجلس الأمن في ١٥ آذار/مارس ٢٠٠٠، خاصة لجهة توفير حجج وبراهين قوية على انتهاك العقوبات، تعتبر في نظرنا مؤيدة للغرض الذي تسعى المجموعة الدولية إليه في هذا الشأن، لا سيما وأن مهمة هذا الفريق تنصهر ضمن قرارات مجلس الأمن المتعلقة بهذه المسألة.

ونرحب في هذا الصدد باهتمام آلية الرصد بالعديد من الجوانب الهامة المتعلقة بالاستراتيجية الشاملة لكسر مصادر إمدادات يونيتا والتضييق على تحركها، ومن ذلك مكاتب تمثيل هذه الحركة في الخارج وشبكة مسؤوليها والمنسوبين إليها ووضع حد للتدفق غير المشروع للأسلحة ورصد جميع حلقات الشبكة الدولية الداعمة بصفة مباشرة وغير مباشرة للجهد الحربي ليونيتا وتفكيك هذه الشبكة بصفة نهائية.

أما بخصوص الاتجار غير المشروع بالماس والذي يعتبر من الموارد الرئيسية لحركات التمرد في أفريقيا بصفة عامة، لا سيما في أنغولا وسيراليون وجمهورية الكونغو الديمقراطية، فإننا نرحب في هذا الصدد بالتوصيات التي قدمتها آلية الرصد والمتعلقة بتدعيم نظام شهادات المنشأة التي من شأنها أن تسلط الأضواء على مختلف المتعاملين الدوليين في هذا المجال، مع التركيز ليس فقط على المسالك الجانبية والتي لا تقل مسؤوليتها في هذا المجال، بل وكذلك وبصفة خاصة على الدول والشركات متعددة الجنسيات المصنعة لهذه المادة والتي تعتبر في نظرنا الجانب الأكثر انتفاعا من الاتجار غير المشروع بالماس.

إن حساسية المهمة المناطة بآلية الرصد تستوجب التمعن الدقيق في المعلومات التي تساق إليها، لا سيما فيما يتعلق بفرض عقوبات على الدول. ونرى في هذا الشأن ضرورة التثبت مليا من مبدأ ”التعمد المسبق“ في انتهاك العقوبات المفروضة على يونيتا. وهي في نظرنا مسألة شديدة الأهمية، خاصة وأن العديد من الدول الأفريقية التي ورد ذكرها في التقرير تفتقر إلى الوسائل الكفيلة بمراقبة عبور الماس والأسلحة باتجاه يونيتا. ومن ثم فإنه حتى في حالة استعداد هذه الدول الكامل للتعامل مع مقتضيات الحظر المفروض على هذه الحركة، فإنها قد تجد نفسها غير قادرة عمليا على التصدي لمهربي الماس والأسلحة الذين كثيرا ما تفوق إمكانياتهم في هذا المجال إمكانيات بعض الدول، خاصة منها الأفريقية.

المسألة في نظرنا تحتم اعتماد الحوار مع هذه الدول وإعانتها على تطوير إمكانيات المراقبة لديها حتى يتم تضييق الخناق على حركة يونيتا، ويكون هذا التضييق مسؤولية جماعية وهدفا أساسيا.

إن وفد بلدي يعرب عن أمله في أن يؤدي نشر بعض العناصر الواردة في التقرير إلى زيادة الوعي من جانب المجتمع الدولي بأهمية التطبيق الصارم لنظام العقوبات والحاجة إلى المثابرة في بذل الجهود الرامية إلى إغلاق الطريق أمام الإمدادات الواردة إلى يونيتا لإجبارها على الوفاء بالتزاماها بموجب اتفاق لوساكا.

في الختام، نود أن نرحب، باسم بلدي، بتوصية الآلية بأن ينظر مجلس الأمن في كفالة إنشاء نظام يسمح باستمرارية رصد تنفيذ العقوبات. كما نرحب بتمديد ولاية الآلية لفترة ثلاثة أشهر.

أستأنف الآن مهامي كرئيس لمجلس الأمن.

المتكلم التالي المسجل على قائمتي، والذي أكرر الترحيب به باسم أعضاء المجلس، هو معالي السيد جوا برناردو دي ميراندا، وزير العلاقات الخارجية في أنغولا.

**السيد ميراندا** (أنغولا) (تكلم بالبرتغالية، والترجمة عن النص الانكليزي الذي قدمه الوفد): اسمحوا لي في البداية أن أهنئكم باسم حكومتي عن توليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لكي أهنئ رئيس مجلس الأمن في الشهر الماضي، السفير كيشوري محبوباني.

وأود في هذه الجلسة التي عقدت لمناقشة التقرير الثاني لآلية رصد الجزاءات المفروضة على أنغولا المنشأة عملا بقرار مجلس الأمن ١٢٩٥ (٢٠٠٠)، أن أهنئ السفير ريتشارد راين، وأهنئ عن طريقه جمهورية آيرلندا، على انتخابه لرئاسة لجنة الجزاءات. إننا نؤمن إيمانا راسخا بأن السفير راين وفريقه سيضطلعون بولايتهم بنفس الالتزام والدينامية والشجاعة السياسية التي تحلى بها الفريق الذي ترأسه السفير بول هاينبيكر، الذي يستحق عمله على رأس اللجنة منا التقدير والعرفان.

ومنذ اعتمادها الجزاءات المفروضة ضد الجناح المسلح لمنظمة يونيتا، بقيادة السيد سافيمبي، وبالرغم من التقارير المستمرة حول الانتهاكات، أثبتت تلك الجزاءات أنها أداة أساسية في إقناع أعضاء تلك المنظمة بالتخلي عن طريق الحرب واعتناق اتفاقات السلام. ويظهر التأثير الرئيسي للجزاءات بشكل واضح على التراجع الكبير في القدرة العسكرية للمتمردين. وبالإضافة إلى الإجراءات الداخلية التي اتخذتها حكومتي - لا سيما الإجراءات في المجالين السياسي والعسكري بهدف استعادة النظام وبسط سلطة الدولة على كل أنحاء أراضينا الوطنية - لم تترك الجزاءات سبيلا آخر أمام الجناح العسكري الذي يقوده السيد سافيمبي سوى انتهاج طريق العقل. فمن لا يفعل ذلك سوف يتعرض لحكم التاريخ.

وأحداث اليوم واضحة جدا للجميع. يتزايد كل يوم عدد المتمردين السابقين الذين ينضمون إلى جهود المصالحة الوطنية وإعادة إعمار أنغولا. وهم يتمسكون بقانون العفو الذي أقره مؤخرا البرلمان الأنغولي، والذي بدأه الرئيس خوسيه إدواردو دوس سانتوس. ووفقا لذلك، تشهد أنغولا اليوم مناخا من الاستقرار السياسي والعسكري والاقتصادي الأكبر. ولقد تطور هذا المناخ بشكل تدريجي، مما يسمح لنا بمواجهة المستقبل بثقة وتفاؤل.

وفي هذا الإطار تواصل حكومتي المسيرة على طريق الإصلاح السياسي والاقتصادي. فهي تهيئ حاليا الظروف التي سوف تسمح بإجراء الانتخابات العامة القادمة في النصف الثاني من عام ٢٠٠٢.

ويحظى تقرير لجنة الجزاءات المطروح للمناقشة اليوم بالدعم الكامل من حكومتي. إنه يُلقي الضوء على دليل واضح لما أعلنه تقرير فاولر من قبل وما شجبه أعضاء المجلس وأدانوه بقوة هنا في هذه القاعة. ومن الأهمية أن تستمر

أنشطة التحقيق هذه، ولهذا السبب نؤيد قرار المجلس بتمديد ولاية الآلية المنشأة بموجب القرار ١٢٩٥ (٢٠٠٠).

وعلى الرغم من أن الانتهاكات المنظمة للجزاءات تتراجع، فإن بعض البلدان والكيانات ما زالت تتحدى الجزاءات التي فرضها مجلس الأمن على الجناح المسلح لمنظمة يونيتا ولمصلحة السلام في أنغولا وفي كل منطقة جنوب ووسط أفريقيا. ونلاحظ بقلق خاص تورط شبكات الجريمة المنظمة التي تعمل في دعم مباشر للمتمردين في أنغولا. وفي ظل هذا الوضع، من الحتمي أن يُعزز مجلس الأمن آلية مراقبة الجزاءات. وينبغي أيضا أن تُعتمد تدابير ملموسة لمكافحة بلاء شبكات الجريمة المنظمة العابرة للحدود في أفريقيا اليوم.

ولا بد أن تمارس الأمم المتحدة والمجتمع الدولي الضغط لإقناع المتمردين بانتهاج طريق السلام، وينبغي أيضا أن ينظرا في تشديد الجزاءات، كما تنص الفقرة السادسة من قرار مجلس الأمن ١٢٩٥ (٢٠٠٠). وهناك أهمية مساوية في أن ينظر أعضاء هذه الهيئة في فرض إجراءات ضد البلدان التي تستمر في تسهيل الأنشطة الدعائية لصالح الجناح المسلح في يونيتا.

وتؤيد حكومتي بالكامل التوصيات الواردة في التقرير وتأمل أن يُدرج أعضاء هذه الهيئة هذه الإجراءات في القرار الذي سيتخذ في نيسان/أبريل القادم.

أخيرا، أود اغتنام هذه الفرصة لكي أوجه كلمة تقدير إلى السفير خوان لارين وفريقه من الخبراء على جودة التقرير المعروض على المجلس. إن التقرير نتاج تحقيق مضن ومتعمق وحيادي، وسوف يُسهم بالتأكيد في تطبيق جزاءات أكثر فعالية بحيث يمكن للسلام والاستقرار أن يترسخا في بلدي.

**الرئيس** (تكلم بالعربية): أشكر السيد وزير العلاقات الخارجية بجمهورية أنغولا، وآمل أن ينقل إلى الحكومة والشعب الأنغولي عزم مجلس الأمن على مواصلة جهوده للإسهام بشكل ملموس في إعادة السلم والأمن في أنغولا.

المتكلم التالي المسجل على قائمتي ممثل بوركينا فاسو. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

**السيد كافاندو** (بوركينا فاسو) (تكلم بالفرنسية): قبل الدخول في موضوع بياني، لا بد أن أحييكم، سيدي الرئيس، على الجدية والكفاءة وروح الإيثار التي تنفذون بها مسؤولياتكم العسيرة بكل جدارة بصفتكم رئيسا لمجلس الأمن. إنكم، مثل سلفكم السفير كيشوري محبوباني، الذي نود التأكيد له على خالص تهانئنا، أضفيتم طرازكم الخاص على مهام الرئاسة بوضعكم في مكان الصدارة قضايا ذات أهمية كبرى مثل الأوضاع في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وسيراليون، والصحراء الغربية، وكذلك مشكلة بناء السلام ومسألة العلاقات بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية. ولست بحاجة إلى الإسهاب في جودة العلاقات بين بلدكم وبلدي، سيدي الرئيس، فلقد ظلت تلك العلاقات ممتازة جدا على الدوام.

تُعقد جلسة مجلس الأمن هذه للنظر في التقرير النهائي لآلية المراقبة حول الجزاءات ضد يونيتا. وكما نعلم، فإن بعض استنتاجات التقرير تتعلق ببلدي. وبعد قراءة التقرير بعناية، يبدو لنا أنه ليس ضروريا على الإطلاق الخوض في التفاصيل الدقيقة أو الخوض في أي نوع من أنواع الجدل. لذلك نود ببساطة التنويه بالتقرير، كما فعلنا بالنسبة لتقرير فريق الخبراء المعني بسيراليون - خاصة لأننا نشعر بأن كل شيء قد قيل من خلال اتصالاتنا العديدة مع الأمم المتحدة.

ولكي نوضح الأمور للمجلس، قد يكون من الجدير إبراز حقيقة أن بلدي عمل بشكل منسجم وفي تعاون وثيق مع فريق الخبراء الذي يقوده السفير خوان لارين. ويمكن للفريق ذاته أن يشهد بأنه خلال زيارتيه إلى بوركينا فاسو قام بأنشطته باستقلالية كاملة وبدون أية إعاقة أو عرقلة.

وأردنا بالعمل على هذا النحو أن نبين ونشهد على أن قرارنا بالتعاون الكامل مع الأمم المتحدة لم يتخذ عبثاً بل كان التزاماً حقيقيا من جانبنا بالمساعدة ليس فقط على حل مسألة أنغولا بل جميع الأزمات الأخرى التي تعرض السلام والأمن الدوليين للخطر بدرجة كبيرة.

علاوة على ذلك، فقد دعمت ذلك الالتزام سلسلة من التدابير الملموسة التي اضطلعت بها حكومة بوركينا فاسو ضمانا لحسن نيتها وتمام استعدادها للتعاون.

والواقع أنه عقب ظهور التقرير الأول عن أنغولا مباشرة أنشئت بموجب مرسوم رئاسي لجنة مشتركة بين الوزارات لمتابعة الجزاءات المفروضة على يونيتا، وكلفت صراحة بمهمة ''العمل على متابعة جزاءات الأمم المتحدة المفروضة على يونيتا وتنفيذ هذه الجزاءات''.

وتحظر المادة ١ من الأمر المنفذ لذلك المرسوم دخول أي من رعايا أنغولا إلى بوركينا فاسو ما لم يكونوا في مهمة رسمية بموجب توجيه من الحكومة الأنغولية. وتحظر المادة ٢ من هذا الأمر، استناداً إلى قائمة مقدمة من الأمم المتحدة، دخول ٨٣ من مسؤولي يونيتا. وأضاف أمر آخر بعد ذلك، وذلك أيضاً على أساس قائمة وفرتها الأمم المتحدة، ستة مسؤولين آخرين في يونيتا إلى القائمة الأولية بالأشخاص غير المرغوب فيهم. ويدحض هذا الادعاءات الواردة في الفقرة ٩٥ من التقرير. فلا تزال الإشارة إلى وجود بعض مسؤولي يونيتا في بوركينا فاسو، رغم الخطوات التي اتخذتها الحكومة، ضرباً من الافتراض.

وتشمل بعض التدابير الأخرى التي يمكن لي ذكرها البيان الحكومي الصادر في ١٢ آذار/مارس ٢٠٠٠، والذي يدين يونيتا إدانة حازمة؛ والمرسوم الصادر في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ الذي يحظر في جميع أنحاء إقليم بوركينا فاسو المعاملات في الأحجار الكريمة والمعادن الثمينة التي يكون منشؤها في مناطق الصراعات؛ وإنشاء هيئة رفيعة المستوى لرصد تصدير الأسلحة وتصديرها من جانب حكومة بوركينا فاسو وتحت إشراف الأمم المتحدة. علاوة على ذلك، فقد أتيحت لي الفرصة لدراسة التقرير (S/2000/1195) المتعلق بسيراليون، الذي يشير أيضاً إلى آلية الرصد المذكورة، ويرحب بها ويشيد بها باعتبارها نموذجية. وأود أن أوجه الشكر للدول الصديقة التي أعربت عن استعدادها لمساعدتنا في تنفيذها وأدائها لمهمتها.

وقد قمت بعملية بسيطة أدت بي إلى تكوين فكرة عن عدد البلدان المشار إليها في تقرير آلية الرصد، أي البلدان المتورطة بشكل واضح والبلدان المشار إليها في عبارة ملطفة بارعة بالبلدان ''الحساسة''، وعددها زهاء ٤٠ بلداً. وإذا أضفنا إلى تلك الملاحظة حكم فريق الخبراء المعني بسيراليون، وهو حكم يمكن على سبيل القياس تطبيقه على حالة أنغولا، لن يكون توجيه الاتهام إلى أي بلد على وجه التحديد بهذه السهولة. والواقع أن الخبراء يذكرون في الفقرة ١٦٥ من التقرير الوارد في الوثيقة S/2000/1195 ما يلي:

> ''وقد هال الفريق، خلال عمله بكامله، الخرق الواسع النطاق للجزاءات التي فرضها مجلس الأمن ... فيما يتعلق بالأسلحة والماس''.

وبناء على ذلك، ينبغي لمجلس الأمن بوصفه الجهة الضامنة للسلام الدولي، في تعاون مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية واستناداً إلى الدروس المستفادة من التقريرين المتعلقين بسيراليون وأنغولا، أن ينظم على وجه أفضل رصد الاتجار في الماس، والأسلحة والمواد ذات الصلة، بدلاً من مواصلته توجيه الاتهام لبعض الدول الأعضاء. ونرى أن المقترحات التي قدمها فريق الخبراء جديرة بالاهتمام.

وقد قرر مجلس الأمن، من خلال القرار ١٣٣٦ (٢٠٠١) المؤرخ ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١، تمديد

ولاية آلية الرصد لمدة ثلاثة أشهر. ومع أننا لسنا معارضين لهذا الإجراء من حيث المبدأ، فإننا ما زلنا مقتنعين بعدم جدوى القيام بتحريات أخرى ما دمنا لا ننشئ آلية دولية دائمة يمكنها أن تكفل استمرار الرصد من أجل متابعة الجزاءات على النحو الذي حدده مجلس الأمن. وقد توصل فريق الخبراء في توصيته الختامية إلى النتيجة ذاتها، كما أشار كثير من المتكلمين هنا.

وتأمل بوركينا فاسو أملا صادقاً في أن تحظى هذه التوصية بأوثق درجات الاهتمام.

وختاماً، أودّ أن أعرب باسم بلدي وحكومتي عن التقدير لما اتّسم به مجلس الأمن من بُعد نظر وحكمة في ممارسته لعمله.

**الرئيس** (تكلم بالعربية): أود أن أشكر ممثل بوركينا فاسو على بيانه، وعلى العبارات اللطيفة التي توجّه بها نحوي ونحو بلدي.

المتكلم التالي المدرج في قائمتي هو زميلنا السابق في مجلس الأمن ممثل كندا. وأدعوه لشغل مقعد على طاولة المجلس.

**السيد هاينبيكر** (كندا) (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكركم يا سيدي الرئيس على عقدكم هذه الجلسة الهامة عن تقرير آلية رصد الجزاءات المفروضة على يونيتا.

ونرحب ترحيباً حاراً بعودة معالي وزير العلاقات الخارجية في أنغولا، السيد جواو برناردو دي ميراندا، إلى هذه القاعة، وأود أن أشكره على ما أبداه لنا من تعليقات سابقة. وحضوره هنا ملائم تماماً. فالأمر لا يتعلق بأقل من التزام المجلس تجاه شعب أنغولا. كما أن مصداقية مجلس الأمن، بل مصداقية الأمم المتحدة ذاتها، أي مصداقيتنا جميعاً، في الميزان.

وتتعين الإشادة بأعضاء آلية الرصد، بقيادة السفير لارين، على التقرير الممتاز والتفصيلي (S/2000/1225) الذي قدموه لهذا المجلس. والعمل الذي يؤدونه بالغ الصعوبة. وقد أحسنوا أداءه بتفان واحتراف مهني، على الرغم مما تبديه بيروقراطية الأمم المتحدة في عجزها الظاهر من عدم اكتراث يبعث على الإحباط إزاء عملهم في كثير من الأحيان. فنحن جميعاً، هذا المجلس وهذه المنظمة، مدينون لهم.

وتتمشى النتائج التي توصلت إليها آلية الرصد تماماً مع النتائج التي توصل إليها فريق الخبراء المعني بأنغولا. وكل من التقريرين يثبت صحة الآخر، رغم إعدادهما من قِبل فريقين منفصلين من الخبراء، جرى تعيينهم من خلال عمليتين مختلفتين.

(تكلم بالانكليزية)

وقراءة تقرير آلية الرصد تبعث على الارتياح من حيث أنه يبرهن على إحراز بعض التقدم، وعلى أن بعض الدول الأعضاء، كبلجيكا وبلغاريا مثلاً، قد اتخذت خطوات جدية لتصحيح أوجه القصور التي حددها فريق الخبراء. ويتعين الإشادة بحكومتي بلجيكا وبلغاريا، وبالحكومات الأخرى التي بذلت جهدا حقيقيا لتحسين تنفيذ الجزاءات المفروضة على الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا (يونيتا). والهدف من رصد تنفيذ الجزاءات ليس فرض العقاب، بل كفالة تطبيق الجزاءات التي نحن بصددها، وتغيير السلوك المتبع، وسد الفجوات القائمة.

ونرحب أيضا بالاستنتاج الذي خلصت إليه آلية الرصد ومفاده أن ''ما من شك في أن الجزاءات ... تضر بقدرة يونيتا على خوض الحرب'' (S/2000/1225، الفقرة ٢٥٠).

ومع ذلك، فإن التقرير يثير الإحباط إذ يبين أن عددا ضئيلا من الدول الأعضاء لا تحترم قرارات هذا المجلس

المتعلقة بيونيتا. والواقع أن ما يجعلنا نشعر بقلق خاص هو أن أحد الدول الأعضاء لم تذكره هيئة الرصد المتعلقة بأنغولا فحسب، وإنما أيضا فريق الخبراء المتعلق بسيراليون – أي ثلاثة أفرقة خبراء مستقلة. وهذا العمل الذي تقوم به دولة عضو يشكل تحديا لهذا المجلس ولهذه المنظمة، وبالتالي لنا جميعا.

وفي القرار ١٢٩٥ (٢٠٠٠) المؤرخ ١٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٠، الذي اتخذ بالاجماع، أعرب هذا المجلس رسميا عن

"استعداده للنظر في اتخاذ الإجراءات المناسبة وفقا لميثاق الأمم المتحدة فيما يتعلق بالدول التي يرى أنها انتهكت التدابير" (القرار ١٢٩٥ (٢٠٠٠)، الفقرة ٥)

المتخذة ضد يونيتا. والقرار الأول في هذا الصدد كان يتعين أن يُتخذ بحلول ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر، بيد أن الموعد النهائي ذاك قد فات بسبب التأخير في تعيين آلية الرصد كما نذكر جميعا. ومن الأهمية بمكان، برأينا – بالنسبة لمصداقية المجلس ولتحقيق الأهداف التي ترمي إليها الجزاءات، على حد سواء – أن يُتخذ هذا القرار الصعب قريبا. ففي الحالات التي يتأخر إصدار قرارات المجلس بتعمد، يجب على المجلس ألا يتوانى في أي رد قوي مناسب.

ونرى أن فرض جزاءات ثانوية تستهدف منتهكي الجزاءات هو خيار مناسب تماما يتعين النظر فيه. ويدرك منتهكو الجزاءات كامل الإدراك المسؤوليات الملقاة على عاتقهم والعواقب المحتمل أن تترتب على التهرب منها.

ومن بين الإجراءات الاختيارية الأخرى التي قد يتخذها المجلس الطلب إلى الدول التي يرى أنها تنتهك الجزاءات بأن تقدم إلى المجلس تقارير دورية عن الخطوات التي تتخذها للامتثال للجزاءات. ويمكن تكملة هذا بزيارات دورية إلى تلك الدول تقوم بها وفود من أعضاء المجلس للتأكد من صلاحية الخطوات التصحيحية ومن اتخاذها بالفعل. والمسألة هي أن المجتمع الدولي ينبغي مراقبة المنتهكين حتى يمتثلوا لمعايير السلوك التي يفرضها مجلس الأمن وتكون مقبولة دوليا.

ولقد تناول القرار ١٢٩٥ (٢٠٠٠) أيضا أغلبية التوصيات الواردة في تقرير فريق الخبراء، ووفر مخططا لإجراءات أخرى تتخذ في كل مجال من المجالات التي يشملها نظام الجزاءات. وعندما تطبق هذه الجزاءات بالكامل، فإنها تقلل من قدرة يونيتا على شن الحرب بخفض مداخيلها، وزيادة تكاليفها، والحد من إمداداتها.

ولقد أحرز تقدم كبير في بعض هذه المجالات – على سبيل المثال الماس الممول للصراع – تحت قيادة جنوب أفريقيا ومنتجين آخرين في الجنوب الأفريقي، بمشاركة المملكة المتحدة وبلدان أخرى. وصناعة الماس اتخذت تدابير أولية مؤثرة لإصلاح عملياتها. وهذه التدابير يجب تعزيزها والاعتماد عليها إذا أريد أن تكون صناعة الماس شريكا حقيقيا في القضاء على الماس الممول للصراع.

ويجري القيام بأعمال في مجالات أخرى، بما في ذلك تنفيذ عمليات حظر الأسلحة. وستعقد كندا وهنغاريا مؤتمرا للخبراء في الأشهر المقبلة، كما ستعقد سويسرا مؤتمرا يتعلق بالجزاءات المالية. وتعيين مجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية للجنة مخصصة تعمل على تقييم تنفيذ القرار ١٢٩٥ (٢٠٠٠) أمر طيب بصورة خاصة. ونحن نتطلع إلى تقرير اللجنة، الذي يستحق موعد تقديمه هذا الشهر. والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي تعمل أيضا على المستوى الوزاري لتنفيذ القرار ١٢٩٥ (٢٠٠٠). ذلك أيضا أمر طيب جدا.

ولا يزال يتعين علينا القيام بعمل كثير ليس في أفريقيا فحسب. فالتنفيذ الكامل للقرار ١٢٩٥ (٢٠٠٠)

ينبغي أن يكون أولوية للمجلس. وكذلك ينبغي من باب الأولوية تنفيذ التوصيات الإضافية الواردة في تقرير آلية الرصد في وقت مبكر – وهي توصيات نعتقد أنها واقعية وممكنة التطبيق على حد سواء. ولقد شدد تقرير آلية الرصد على مجالات جديدة تتطلب اهتمام المجلس، أبرزها الأدوار التي يقوم بها سماسرة السلاح وشركات النقل الجوي في انتهاك الجزاءات.

وفي سياق العمل الذي قمنا به بصفتنا رئيسا للجنة الجزاءات المتعلقة بأنغولا على مدى السنتين الماضيتين، أصبحت الحكومة الكندية مقتنعة تماما بأن تنفيذ الرصد ضروري إذا أريد للجزاءات المستهدفة أن تفعل فعلها. وبمنتهى البساطة، إذا لم يكن المجلس راغبا في رصد جزاءاته وإنفاذها، فليس هناك فائدة من التظاهر بفرض الجزاءات أو من الإبقاء عليها. ويمكن للعالم أن يدرك الخلل عندما يراه. "فلنتظاهر" بأن الجزاءات تجعل العالم آمنا لمنتهكيها ونشوه سمعة الأمم المتحدة. لذلك نحن نرحب بقرار المجلس القاضي بتمديد ولاية آلية الرصد، ولو لفترة ثلاثة أشهر فحسب، كدليل على نوايا المجلس. ونشعر بالامتنان لأعضاء الآلية الخمسة على الموافقة باستمرار العمل رغم ما يسببه من إزعاج وتضحية على الصعيد الشخصي.

إن ترتيبات الرصد المخصصة القائمة غير قابلة للبقاء في الأجلين المتوسط أو البعيد. ونحن نتطلع إلى المجلس ليتخذ إجراء سريعا وإيجابيا بشأن مشروع القرار المعروض عليه الرامي إلى تنظيم ترتيبات المجلس للرصد. ويبدو أن مشروع القرار ذلك، بقيادة فرنسا، يتمتع بتأييد واسع. ونحن ندرك تحفظات ثلاثة وفود فحسب، ونناشد تلك الوفود اليوم أن تنضم إلى الأغلبية بشأن هذه المسألة الحاسمة.

ولن يشكل مكتب الرصد المقترح إنشاؤه في مشروع القرار كيانا يتخطى السلطات القومية، ويعمل بمعزل عن مجلس الأمن ومختلف لجان الجزاءات التابعة له، كما أنه لن يكون هناك خطر أن يتبع المكتب المقترح بيروقراطية جديدة مكلفة. يكفي أن يكون هناك مكتب صغير يكرس عمله لإجراء اتصالات مع المنظمات الأخرى. ومن شأن المكتب الصغير أن يمثل ذاكرة مؤسسية ومركزا للخبرة. ومن شأن المجلس أن يأذن بإنشائه، ويحتفظ بصلاحية تجديد أو عدم تجديد ولايته، وعليه أن يقدم تقاريره عن طريق لجان الجزاءات. ومن شأن المكتب أن يمكن من جعل رصد الجزاءات المستهدفة أكثر فعالية وأكثر كفاءة. وليس من المعقول أن نبدأ من العدم كل مرة نقرر فيها إنشاء هيئة للرصد، كما لا يعقل وجود هيئتين أو أكثر للرصد تعمل بدون تنسيق بينها، وتحصل ازدواجية في الجهود التي تبذلها وتسافر إلى نفس العواصم للتكلم مع الأشخاص ذاتهم عن نفس مرتكبي الانتهاكات.

وفي غضون ذلك، وفيما يجري مناقشة إنشاء مكتب الرصد المقترح أو الوسيلة البديلة لتحقيق نفس الأهداف، من الضروري أن تواصل الأمانة العامة تحسين قدرتها على دعم أية هيئة من هيئات الرصد المخصصة وتيسير التعاون معها. ومن المهم أيضا أن تحسن الأمانة العامة قدرتها على التفاعل مع الهيئات الأخرى ذات الصلة. فعلى سبيل المثال، ومنذ الزيارة التي قام بها سلفي، بوب فاولر، إلى ليون في تموز/يوليه ١٩٩٩، يحظى مجلس الأمن بتعاون مثالي من الانتربول في مجال رصد الجزاءات. وينبغي متابعة الاتصالات مع المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الانتربول)، وحتى يتم إنشاء مكتب الرصد، ينبغي للأمانة العامة أن تحدد تلك الاتصالات.

ومن الإجراءات الممكن أن يتخذها مجلس الأمن وقت الحاجة، لديه خيارات قليلة تتفاوت بين إصدار بيانات غير ملزمة بالضرورة وبين إعطاء الإذن باستعمال القوة العسكرية المكلفة والخطيرة. ونعتقد أنه من الضروري الإبقاء على الجزاءات وتعزيزها بوصفها آلية دبلوماسية فعالة ودقيقة

وذات مصداقية، وقبل كل شيء متاحة، وبوصفها بديلا من الكلام أو الحرب قابلا للتطبيق. والفعالية تعتمد على الرصد. ونحن لا نتكلم عن التدخل في غير محله. إننا نتكلم عن تعزيز فعالية الأمم المتحدة.

وفيما يتعلق بأنغولا تحديدا، فإن الهدف من الجزاءات هو تعزيز تسوية سياسية دائمة للحرب عن طريق الحد من قدرة يونيتا على تحقيق أهدافها بالوسائل العسكرية، والاسترجاع بالقوة ما حرمها منه المقترعون في أنغولا عام ١٩٩٢. والجزاءات في حد ذاتها لا يسعها أن تنهي مأساة إنسانية تكشفت فصولها في أنغولا وطالت ثلاثة عقود من القتال، بيد أن بإمكانها أن تساعد على تهيئة الظروف المفضية إلى وقف الحرب مرة وإلى الأبد.

ولكي تفعل ذلك عليها رصد الجزاءات وتنفيذها. ونحن نهيب بالمجلس أن يتخذ الإجراء اللازم للإسراع بوضع حد لهذه الحرب الأهلية المرعبة. ونهيب بالمجلس أن يوفر لنفسه الوسائل اللازمة لرصد قراراته المتعلقة بالجزاءات.

وأود أن أعرب عن شكري على التعليقات اللطيفة جدا التي وجهت إلينا وإلى سلفي من مختلف المتكلمين. وأود أيضا أن أتقدم بأطيب تمنياتي هنا في هذا المحفل العام للسفير ريتشارد راين، الذي يضطلع بمهمة ممتازة، وهو بوسعه أن يعول على تعاوننا.

**الرئيس** (تكلم بالعربية): أشكر ممثل كندا على الدور الهام والفعال الذي اضطلع به، وقبله، السفير بوب فاولر، بصفته رئيسا للجنة الجزاءات المعنية بأنغولا.

المتكلم التالي المدرج في قائمتي هو ممثل سوازيلند، وأدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

**السيد نهليكو** (سوازيلند) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي في البداية أن أعرب عن سعادة وفدي لرؤية وزير أنغولا، السيد ميراندا، بين ظهرانينا. وينضم و فدي إلى المتكلمين السابقين في شكر رئيس المجلس على عقد هذه الجلسة المفتوحة الهامة لمناقشة التقرير المؤقت لآلية الرصد المعنية بالجزاءات المفروضة على أنغولا المنشأة عملا بالقرار ١٢٩٥ (٢٠٠٠) بشأن انتهاكات الجزاءات المفروضة على يونيتا - وهو موضوع بالغ الأهمية بالنسبة لبلدي وللمنطقة دون الإقليمية للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي برمتها.

وقبل ما يربو عن السنة بقليل رحبنا مع الارتياح الكبير بتقرير لجنة المجلس للجزاءات المفروضة على أنغولا في الوثيقة S/2000/83، الذي قدم وصفا مفصلا للحالة في أنغولا وتوصيات مفصلة لمواجهة أنشطة يونيتا المتعلقة بانتهاك الجزاءات. وقد نفذت فعلا بعض التوصيات الواردة في ذلك التقرير، ووفدي يشيد بمجلس الأمن على استمراره في متابعة هذا الأمر بصورة نشطة.

ومن المعلوم للجميع أن يونيتا وزعيمها، سافيمبي، قد ظلا يرفضان على الدوام الامتثال لمبادرات السلام التي أبرماها مع الحكومة الأنغولية و، عوضا عن ذلك، لجأ إلى استعمال القوة المسلحة. وفي حقيقة الأمر أن تهديدهما المستمر في البلد لم يحقق شيئا غير الخراب للشعب الأنغولي، الأمر الذي لا يترك خيارا للمجتمع الدولي سوى إيجاد وسائل أخرى لإنهاء الصراع، الذي ظل عقبة أمام السلام، والمصالحة وإعادة التعمير في ذلك البلد.

واليوم، نجد أن هذه الهيئة الموقرة مطلوب منها مرة أخرى استعراض المزيد من انتهاكات الجزاءات من قبل يونيتا وأصدقائها. وفي ذلك الصدد، نعرب، عن طريق رئيس المجلس، عن تقديرنا العميق لرئيس لجنة الجزاءات، السفير راين ممثل آيرلندا، على التقرير الذي يقدم مزيدا من التفصيل عن أنشطة يونيتا المتعلقة بانتهاك الجزاءات. ونتقدم بشكرنا أيضا إلى آلية الرصد لإبقائها على زخم الضغط بكشفها عن مزيد من أنشطة يونيتا غير المشروعة وعن المتعاونين معها،

الذين يسعون إلى زيادة إضعاف نظام جزاءات الأمم المتحدة.

والتقرير الحالي للجنة الجزاءات الذي يرد في الوثيقة S/2000/1225 يدل على العمل الشاق الذي يواجه اللجنة، والذي، كما نعلم جميعا، يعتمد على تعاون الدول الأعضاء لتحقيق أهداف اللجنة. وفي هذا الصدد، لا بد لكل دولة عضو أن تمتثل امتثالا تاما لجميع قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بهذا الموضوع، بما في ذلك التعاون من قبل الذين يعملون مع يونيتا لإقامة آلية الرصد حسبما ينص عليه القرار ١٢٩٥ (٢٠٠٠).

ونحن ممتنون للدول الأعضاء التي اعتمدت تدابير جديدة ضد يونيتا لتعزيز آلية الرصد. ولضمان هذا، فإن الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، من بين آخرين، تنظر في إدخال أنظمة رادار متحركة تنشر في المنطقة بهدف الكشف عن أنشطة الطيران غير المشروعة عبر الحدود الوطنية. ونحن نتطلع أيضا إلى تقرير الدراسة التي أمرت بإعدادها آلية الرصد لتحديد أماكن أرصدة يونيتا والتحقيق بشأنها. ومن أجل هذا المسعى، نهيب بالدول الأعضاء أيضا أن تتعاون تعاونا تاما مع آلية الرصد لضمان وفائها بولايتها. ويحدونا الأمل في أن يعود السلم والاستقرار إلى أنغولا. فإن التدابير المتخذة تثبت، من خلال الأثر الذي أحدثته حتى الآن، أنها ناجحة.

ومملكة سوازيلند، شأنها شأن البلدان الأخرى، ترى أن تعزيز الجزاءات المفروضة على يونيتا ليس غاية في ذاته. بل هو أداة لتهيئة الظروف اللازمة لإيجاد حل سياسي نهائي لمشكلة أنغولا. وسيفعل المجتمع الدولي خيرا بتصعيد دعمه لأنغولا وبالتالي ضمان تحقيق المصالحة الوطنية إلى أن يتحقق بناء الأمة.

**الرئيس** (تكلم بالعربية): أعطي الكلمة الآن للسفير مونتيرو، الممثل الدائم للبرتغال. وأود بهذه المناسبة، أن أعبر له باسم أعضاء المجلس عن تمنياتنا له بالنجاح في مهامه الجديدة، ونعرب له عن استحساننا جميعا للعمل الدؤوب الذي قام به خلال السنوات العشر الأخيرة على رأس البعثة الدائمة لبلده لدى المنظمة الدولية وكذلك خلال عضوية بلاده في مجلس الأمن.

**السيد مونتيرو** (البرتغال) (تكلم بالفرنسية): يسعدني أن أراكم، سيدي الرئيس، تترأسون هذه الجلسة. وأشكركم على كلماتكم الرقيقة الموجهة إليَ وإلى وفد بلدي. وأود أن أشيد بعملكم في قيادة المجلس وهو يسعى لمساعدة أفريقيا، وأتمنى لكم كل النجاح. وأشكركم مرة أخرى على كلماتكم الرقيقة الموجهة إليَ.

(تكلم بالانكليزية)

إنني أتكلم اليوم بالنيابة عن مجموعة الدول الثلاث المراقبة لبروتوكول لوساكا: الاتحاد الروسي، والبرتغال، والولايات المتحدة الأمريكية.

ونود أن نرحب بوزير الخارجية خواو بيرناردو دي ميراندا مرة أخرى في مجلس الأمن، حيث عهدناه محاورا قيما بشأن المسائل الصعبة التي تواجه أنغولا ووسط أفريقيا. ونحن ممتنون له حقا على مشاركته في اجتماع المجلس مع اللجنة السياسية.

كثيرا ما نسمع أن بروتوكول لوساكا أصبح عديم القيمة بسبب الأحداث المفجعة التي أرجعت أنغولا مرة أخرى إلى الحرب، في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨، في جولة قتال جديدة لم يخرج منها البلد حتى الآن. وفشل يونيتا في تنفيذ بروتوكول لوساكا كان السبب الرئيسي في هذا القتال المتجدد. وقيام يونيتا بعكس اتجاه هذه السياسة يجب أن يظل مطلبا لمجلس الأمن.

إننا نعتبر أن بروتوكول لوساكا تم تنفيذه جزئيا، ونعتقد أن دور مجلس الأمن ينبغي أن يكون المساعدة في إتمام هذه العملية. ومع أنه من الصحيح أن عملية لوساكا ربما لن تكتمل على النحو الذي توخيناه أصلا، إلا أنها تتضمن المبادئ الأساسية التي توفر الحل الوحيد الناجح لإحلال السلام في أنغولا.

إن مبادئ لوساكا الرئيسية ترجمت بالفعل إلى واقع فأنغولا لديها الآن جمعية وطنية متعددة الأحزاب، وحكومة وحدة وطنية ومصالحة، وقوات مسلحة متكاملة. ولديها بيانات لوسائط إعلام مستقلة، وهذا مكسب يجب أن نشجع الحكومة على تغذيته وحمايته. ولديها أيضا حركة مجتمع مدني تزداد حيوية يوما بعد يوم. ورغم أننا سنستمر في التشجيع على اتخاذ خطوات إضافية، فينبغي لنا أيضا أن نفكر مليا، وبصفة دورية، في عقد من الزمان شهد فيه شعب أنغولا مزيجا من المعاناة والتقدم. ونؤمن بأن هناك مكاسب ملموسة تحققت من عمليتي لوساكا وبيسيسي اللتين يجب المحافظة عليهما وتطويرهما، حتى وإن كان الجناح المحارب ليونيتا قد اختار طريق الصراع. وكثيرا ما نسأل عن السبب في أننا ما زلنا نبقي على اللجنة الثلاثية (الترويكا) في وقت أصبحت فيه عملية لوساكا متوقفة - على أفضل تقدير. والإجابة هي أن بلداننا الثلاثة قضت ما يزيد على العقد تعمل مع الأمم المتحدة وحكومة أنغولا بحثا عن السلام.

ونحن لا نعرض أنفسنا على أننا المحاورون الوحيدون باسم السلام، بل إننا بالأحرى نقدم أنفسنا لأطراف لوساكا والمجتمع الدولي بصفتنا ثلاثة بلدان تنظر إلى أنغولا من منظور فريد. ونحن نرحب بتجديد حكومة أنغولا التزامها ببروتوكول لوساكا، ونطلب من يونيتا أن تلقي سلاحها وتتبع مسار السلام. ونناشد شركاءنا في المجتمع الدولي أن يعيدوا تكريس أنفسهم لبروتوكول لوساكا الذي نعتبره أفضل وآخر فرصة أمام أنغولا لتحقيق السلام.

وستواصل اللجنة الثلاثية (الترويكا) دعم المبدأ الوحيد الذي يمكن على أساسه إنقاذ شعب أنغولا من ويلات الحرب، وهو نزع الصفة العسكرية عن الأحزاب السياسية، مقابل حصولها على مطلق الحرية في التنافس التماسا لتأييد الشعب الأنغولي. وهذا يعني أن يونيتا - التي ما فتئ المجلس يلقي عليها، وعن صواب، المسؤولية الأولى عن الصراع الدائر - عليها أن تتخلى عن سلاحها وتدخل بلا رجعة في الحياة السياسية في أنغولا باعتبارها حزبا ديمقراطيا نابضا بالحياة.

وترحب اللجنة الثلاثية باعتزام الحكومة والمعارضة البرلمانية إجراء انتخابات في عام ٢٠٠٢. فستكون هذه الانتخابات فرصة لكل الأطراف لأن تسعى إلى الحصول على ولاية شعبية من خلال عملية سياسية سلمية وديمقراطية. والمساعدة التي تقدمها الأمم المتحدة والمجتمع الدولي في هذا الصدد، سيكون لها دور كبير في ضمان نجاح هذه الانتخابات التي تأخرت كثيرا. ونحن نتطلع إلى إجراء مناقشات مع شركاء أنغولا الكثيرين حول كيفية دعم هذه العملية بصورة جماعية.

إن الجزاءات المفروضة على يونيتا ما هي إلا أداة لإحلال السلام في أنغولا. فقد ضاعفت مع مرور الوقت من صعوبة ونفقات إعادة إمداد يونيتا، وساهمت في تدهور قدرتها على شن الحرب. وأية خطوة نتخذها لتحسين تنفيذ هذه الجزاءات، تسهم في عملية البحث عن السلام في أنغولا. وهذا، بالطبع، تقدم بطيء إلى حد مؤلم بالنسبة لشعب أنغولا الذي ما زال يعاني، ولكنه تقدم هام رغم كل شيء.

لقد أنجزت لجنة الجزاءات المفروضة على أنغولا، تحت قيادة الرؤساء فاولر وهاينيكر ورايان، وفريق الخبراء تحت قيادة السفيرين مولاندر ولارين، أعمالا مبتكرة في تنفيذ هذه الجزاءات. فهم مبدعون ولا بد من تشجيع رغبتهم في استكشاف أساليب جديدة. وعلينا في نهاية المطاف أن نركز على النتائج لا على العملية نفسها. والنتيجة التي نسعى إليها هي إحلال السلام في أنغولا عن طريق جملة أمور منها تحسين تنفيذ الجزاءات المفروضة على يونيتا.

وقد أيدت اللجنة الثلاثية بنشاط الصفقات الثلاث لجزاءات الأمم المتحدة المفروضة على يونيتا، وستواصل القيام بذلك، ولكننا، نحن أعضاء اللجنة الثلاثية، نؤمن في الوقت ذاته بأنه لا الجزاءات ولا الإجراءات العسكرية وحدها يمكن أن تأتي لأنغولا بالسلام العادل والدائم الذي يتوق إليه شعبها ويستحقه بكل جدارة. وبينما يتعين علينا أن نعمل مع حكومة أنغولا ومع غيرها من أجل تحسين تنفيذ الجزاءات، فإن حوارنا مع أنغولا لا يتجاوز كثيرا هذه القضايا الضيقة.

ولقد رأت اللجنة الثلاثية دوما أن الصراع الأنغولي لن ينتهي إلى الأبد إلا من خلال ممارسة الحكم الرشيد واحترام حقوق الإنسان والحقوق المدنية وتوفير ظروف اجتماعية واقتصادية أفضل للشعب الأنغولي. ودعم اللجنة الثلاثية للجزاءات هو جزء من سياسة أوسع لاستمالة حكومة أنغولا ناحية الحكم الرشيد، باعتباره أفضل تكتيك لمواجهة حركات التمرد.

وأخذنا علما بأن وكيل الأمين العام، غمباري، سيسافر في القريب العاجل إلى أنغولا. ونتطلع إلى مواصلة المناقشات معه. ونأمل أن تسهم رحلة البروفيسور غمباري في تحسين العلاقات بين حكومة أنغولا والأمم المتحدة. ففي اعتقادنا أن أنغولا تحتاج إلى إشراك الأمم المتحدة في السعي الصعب في سبيل السلام. ويحدونا الأمل في أن تعمل حكومة أنغولا والبروفيسور غمباري معا في قضيتنا المشتركة. وبصفتنا أعضاء اللجنة الثلاثية، وكدول أعضاء فرادى، نتعهد بتقديم دعمنا في هذا الجهد.

وبما أن هذا هو آخر خطاب أدلي به في مجلس الأمن، فاسمحوا لي أن أقول كم كنت أقدر عملي مع المجلس – عندما كنت عضوا – في سعينا إلى إحلال السلام في أنغولا، وأن أعرب عن مدى سعادتي بالعمل مع زملائي في اللجنة الثلاثية – أعضاء وفدي الولايات المتحدة والاتحاد الروسي. ويحدوني وطيد الأمل في أن يتمكن مجلس الأمن ولجنة الجزاءات وفريق الخبراء من مساعدة أنغولا على الاهتداء إلى السلام الدائم.

**الرئيس** (تكلم بالعربية): أشكر ممثل البرتغال على العبارات اللطيفة التي توجه بها إليَّ وإلى الوفد التونسي، وكذلك إلى زملائي أعضاء مجلس الأمن.

المتكلم التالي المسجل على قائمتي هو ممثل السويد. وأدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

**السيد شوري** (السويد) (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي. كما أن بلدان أوروبا الوسطى والشرقية المنتسبة إلى الاتحاد الأوروبي – إستونيا وبلغاريا وبولندا والجمهورية التشيكية ورومانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا ولاتفيا وليتوانيا وهنغاريا – والبلدان المنتسبة – تركيا وقبرص ومالطة، فضلا عن أيسلندا ولختنشتاين – بلدي الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة العضوين في المنطقة الاقتصادية الأوروبية، تعلن تأييدها لهذا البيان.

ما زال الصراع المسلح في أنغولا مستمرا منذ عقود. وقد سبب للسكان معاناة رهيبة، وخلق وضعا إنسانيا واقتصاديا قاسيا في البلد، وأسهم في زعزعة استقرار المنطقة. والمسؤولية عن هذا الوضع تقع أساسا على عاتق يونيتا تحت

قيادة جوناس سافيمبي. والاتحاد الأوروبي يطالب بأن تضع يونيتا نهاية فورية للأعمال العدائية المسلحة، وتفي بالتزاماتها بموجب بروتوكول لوساكا، وتلتزم بقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

كما يدعو الاتحاد الأوروبي حكومة أنغولا أن تبسط إدارة الدولة لتشمل المناطق التي كانت تسيطر عليها يونيتا في السابق، بطريقة تتسق مع مبادئ الديمقراطية والحكم الرشيد وحقوق الإنسان.

ويرى الاتحاد الأوروبي أن الأمم المتحدة يمكنها أن تساعد حكومة أنغولا في تحقيق هذه الأهداف، وخصوصا من خلال مكتب الأمم المتحدة في أنغولا. ولا يزال الاتحاد الأوروبي ملتزما التزاما عميقا بالتوصل إلى حل سياسي سلمي للصراع في ذلك البلد. ونرحب بمبادرة الأمين العام التي تتمثل في تعيين السيد إبراهيم غمباري مستشارا خاصا له. ونحن ندعو جميع الأطراف في الصراع إلى بذل كل جهد ممكن لمساعدته في مهمته.

لقد أدى عدم قبول يونيتا لنتائج الانتخابات التي أجريت عام ١٩٩٢، وما تلى ذلك من انتهاكات لبروتوكول لوساكا من جانب يونيتا إلى اتخاذ مجلس الأمن القرارات ٨٦٤ (١٩٩٣)، و ١١٢٧ (١٩٩٧) و ١١٧٣ (١٩٩٨). إن الجزاءات التي فرضت على يونيتا والتي حددت بوضوح أن تلك الحركة مسؤولة عن الحرب المستمرة في ذلك البلد اعتمدها مجلس الأمن بالإجماع وحظيت بترحيب المجتمع الدولي. وقد وُجهت هذه الجزاءات خصيصا للضغط على قيادة حركة يونيتا ولتقليص قدرتها على شن الحرب، مع تقليل الآثار على شعب أنغولا إلى أدنى حد ممكن. وبعد أن وُضعت الجزاءات موضع التنفيذ تم تقديم مساعدة إنسانية واسعة النطاق بشكل مستمر. وعلاوة على ذلك، لم تُفرض الجزاءات إلا بعد أن وجهت تحذيرات متكررة إلى يونيتا مفادها أنه ستُتخذ تدابير ضدها إذا لم تنضم حركة التمرد تلك إلى الجهود الرامية للتوصل إلى حل سلمي دائم، وأن هذه الجزاءات صممت باستراتيجيات خروج واضحة لها.

وقد رفضت يونيتا بشكل مستمر أن تشارك على نحو بنّاء في عملية السلام في أنغولا، وسعت بدلا من ذلك إلى إيجاد السبل لزيادة معاناة الشعب الأنغولي. وفي هذا السياق، يعرب الاتحاد الأوروبي عن قلقه إزاء المعلومات المتعلقة بالاستخدام المستمر للألغام من جانب يونيتا. وعلاوة على ذلك، تواصل يونيتا البحث عن أساليب بديلة لتفادي جزاءات الأمم المتحدة وبذلك فإنها تمكن نفسها من أن تواصل أنشطتها العسكرية وتزيد من عرقلة تنفيذ بروتوكول لوساكا.

وبينما يؤكد تقرير آلية الرصد استمرار الانتهاكات الكبيرة والمنتظمة داخل المنطقة وفيما يتجاوزها، فإنه يدل أيضا على أن الجزاءات قد حدَّت من استخدام طرق الإمدادات ليونيتا وزادت من تكلفة الواردات لحركة التمرد تلك.

ويرحب الاتحاد الأوروبي بالعمل الذي يقوم به كل من فريق الخبراء وآلية الرصد، ويرى أن هذا العمل قد أسهم بشكل كبير في تعزيز تنفيذ الجزاءات المفروضة على يونيتا.

ويلاحظ الاتحاد الأوروبي أن آلية الرصد أثارت مسألة قيام أعضاء يونيتا بمحاولة الاستفادة من هياكل اتفاق شينغن للالتفاف حول الحظر على السفر الذي فرضه قرارا مجلس الأمن ١١٢٧ (١٩٩٧) و ١٢٩٥ (٢٠٠٠)، ويدرك أنه ينبغي للدول الأعضاء ولدول الاتحاد دراسة هذه المسألة بغية تعزيز فعالية الجزاءات. ويعلق الاتحاد الأوروبي أهمية كبيرة على مسألة تمثيل يونيتا في الخارج. لذلك، أنهت دوله الأعضاء رسميا تمثيل يونيتا، ومنعت ممثلي تلك الحركة من

الدخـول في بلدانها أو المـرور عـبر أراضيـها، كمـا أوقفـت تأشيرات دخولهم أو تصاريح إقامتهم وفقا لقرار مجلس الأمن ١١٢٧ (١٩٩٧).

وثمة أداة هامة لتعزيز فعالية الجزاءات المفروضة على كبـار مسـؤولي يونيتـا تكمـن في أن يتـم بشـكل منتظـم استكمال وتحسين قائمة الأمم المتحـدة الـتي تتضمـن أسمـاء الخاضعين لقيود السفر وللجزاءات المالية التي فرضتها الأمم المتحـدة. وفي هـذا الصـدد، يرحـب الاتحـاد الأوروبي بـالمدخلات الـتي قدمتـها آليـة الرصـد إلى لجنـة الجـزاءات، ويتطلع إلى نشر قائمة جديدة في وقت مبكر.

وفي ٢٥ كـانون الثـاني/ينـاير ٢٠٠١، أجـرى مجلـس الأمن مناقشة مفتوحة بشأن انتهـاكات الجزاءات المفروضـة علـى الجبهـة الثوريـة المتحـدة في سـيراليون. وأشـار الاتحـاد الأوروبي في بيانـه الـذي أدلى بـه في ذلـك اليـوم إلى أن الانتهاكات المنتظمة والمتعمدة لقرارات مجلس الأمن ما زالـت تؤجج الصراع الطويل والمرير الدائر في سيراليون. ولا يمكـن أن يتجـاهل المجتمـع الـدولي حقيقـة أن الأطـراف الفاعلـة الـتي تنتهك الجـزاءات في أنغـولا وفي سـيراليون علـى التـوالي هـي نفس الأطراف إلى حد كبير. وكما قيل في تقرير آلية رصد الجزاءات المفروضة على يونيتا هناك عناصر مشتركة عديـدة مـن ناحيـة تجـار الأسلحة وتجـار المـاس والنـاقلين الجويـين في هذين الصراعين. وبالتالي فإن هـاتين الحـالتين لا ينبغـي النظـر إليـهما بمعزل عـن بعضـهما البعض، ويجـب أن تُتخـذ التدابـير المتعلقة بهما بطريقة منسقة. ومن الواضح أن هنـاك حاجـة إلى إيلاء اهتمام عاجل إلى إنشاء مخطط عالمي لإصدار شـهادات المـاس وإلى مواءمـة الممارسـات التجاريـة مثـل الإحصائيـات والقوانين الجمركية. وفي هذا الصدد، يكـرر الاتحـاد الأوروبي التـأكيد علـى دعمـه الكـامل للقـرار ٥٥/٥٦ الـذي اتخذتـه الجمعيـة العامـة في العـام المـاضي بشـأن المـاس الممـول للصراعات.

وقد قدمت آلية الرصد مجموعة واسعة من التوصيات الهامـة الـتي تسـتهدف التصـدي لانتـهاكات الجـزاءات في مجـالات الأسـلحة والمعـدات العسـكرية، والسـفر والتمثيـل، والمـاس والتمويـل، والنقـل، فضـلا عـن الإبقـاء علـى فعاليـة الجـزاءات. إن الاتحـاد الأوروبي، إذ يضـع في اعتبـاره قـرار مجلس الأمن ١٢٩٥ (٢٠٠٠) وأحكام ميثاق الأمم المتحـدة، فإنه يحيط علما كذلك بالتوصية التي تطلب إلى مجلس الأمـن أن ينظر في تطبيق جزاءات ضد أي حكومة يرى أنها تنتـهك الجزاءات بصورة متعمدة ومنتظمة، ويرى أن تلك التوصيـة تسـتحق المزيـد مـن المناقشـة وفقـا لميثـاق الأمـم المتحـدة وفي سياق نظم الجزاءات بشكل عام.

وفيمـا يتعلـق بآليـة الرصـد ذاتهـا، رحـب الاتحـاد الأوروبي بالقرار الذي اتخذ في ٢٣ كانون الثاني/يناير بتمديد ولايتها لتمكينها من استكمال المهام والتحقيقـات الـتي تقـوم بها بالتشاور مع لجنة الجزاءات. إن عمل هـذه الآلية يمثل أداة هامـة للإبقـاء على الضغـط ولضمـان مواصلـة وتعزيـز تنفيـذ الجزاءات المفروضـة علـى يونيتـا. ويـود الاتحـاد الأوروبي أن يغتنم هذه الفرصة ليعرب عن دعمـه الكـامل للرئيس الجديد للجنة، الممثل الدائم لآيرلنـدا، وعـن ترحيبـه بـالالتزام الـذي أبـداه هنـا اليـوم بمواصلـة التنفيـذ الفعـال للجـزاءات المفروضـة علـى يونيتـا. ونـود أيضـا أن نشـيد بـالعمل الهـام الـذي أنجزتـه لجنـة مجلـس الأمـن للجـزاءات المفروضـة علـى أنغـولا برئاسـة كندا.

إن التنفيـذ الفعـال للجـزاءات المفروضـة علـى يونيتـا ورصـده أمـر يمكـن أن يقلـص قـدرة يونيتـا علـى إطالـة أمـد الصراع في أنغولا، ويمكنه - استرسـالا في القيـاس - أن يعـزز مصداقية نظم الجزاءات وسلطة مجلس الأمـن والأمـم المتحـدة ككـل. لذلـك، ينبغـي أن تكـون الـدول الأعضـاء مسـتعدة لتوفير مـوارد كافيـة للرصـد الفعـال لتنفيـذ الجـزاءات. ويؤيـد الاتحاد الأوروبي المداولات الجارية في مجلس الأمن بشأن هـذه

المسألة ويشجع التدابير الرامية إلى تعزيز قدرة الأمم المتحدة على أداء تلك المهمة بشكل فعال. وينبغي توفير الدعم المخلص لآليات الرصد، وأفرقة الخبراء، ولجان الجزاءات، ولأي مبادرات أخرى تتخذها الأمم المتحدة في هذا الصدد. ولا بد من إيلاء اهتمام لتفادي التداخل والازدواجية نتيجة للوجود المتزامن لأفرقة مختلفة للخبراء.

وقد لاحظت آلية الرصد في استنتاجاها ''أن المراقبة الشديدة للامتثال الصارم للجزاءات هي وحدها الكفيلة بإجبار يونيتا، في مرحلة ما، على الامتثال الكامل لعملية السلام التي تنكرت لها''. (S/2000/1225، ثاني عشر – الفقرة ٢٥١)

ويؤيد الاتحاد الأوروبي تمام التأييد ذلك الاستنتاج ويود أن يؤكد مرة أخرى على التزامه بالإبقاء على الضغط الدولي القوي على يونيتا وقيادها، وخصوصا جوناس سافيمبي، من خلال قيام جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بالتنفيذ الكامل للجزاءات المفروضة على يونيتا.

**الرئيس** (تكلم بالعربية): المتكلم التالي هو ممثل الأرجنتين. أدعوه لشغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

**السيد كباغلي** (الأرجنتين) (تكلم بالإسبانية): أود مرة أخرى أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على الطريقة الفعالة جدا التي تديرون بها أعمال مجلس الأمن. كما أرحب بوجود وإسهام وزير العلاقات الخارجية في أنغولا، السيد خواو برناردو دي ميراندا.

وأود أن أشكر السفير ريتشارد ريان ممثل آيرلندا ورئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ٨٦٤ (١٩٩٣) بشأن الحالة في أنغولا لعرضه تقرير آلية رصد الجزاءات المفروضة على أنغولا المنشأة بموجب القرار ١٢٩٥ (٢٠٠٠).

وأود، من خلالكم، أن أتقدم بالشكر للسفير خوان لارين والفريق الذي تتألف منه آلية العمل الممتاز الذي قاموا به ولإعداد هذا التقرير القيم والسليم.

قبل أقل من عامين، قدم وفد الولايات المتحدة الأمريكية خطة قيمة يقترح فيها إنشاء فريق من الخبراء للقيام بدراسة شاملة لانتهاكات نظام الجزاءات المفروض على يونيتا. وقد تطورت هذه الفكرة بفضل دفعة قوية من كندا، أفضت إلى إنشاء أول فريق للخبراء بشأن أنغولا.

وقد نجح الفريق الأول هذا في الرد على عدد من الأسئلة الأساسية: كيف انتهكت الجزاءات، ومن الذي ينتهكها، وما هي التدابير التي يمكن اتخاذها لجعل الجزاءات أداة أكثر فعالية للسلام في أنغولا.

بعد ذلك، وفي ضوء تعاظم الوعي بهذه المشكلة من جانب المجتمع الدولي، نجحت آلية الرصد ليس في التعمق في دراسة هذه المسائل فحسب، بل أنها قطعت أشواطا أبعد من ذلك، فكانت آلية مراقبة أو رصد حقيقي لتنفيذ الجزاءات.

ومن بين التوصيات الهامة التي تقدمت بها الآلية، نتفق على الحاجة إلى أن تعزز البلدان المصدرة للأسلحة آليات المراقبة لديها، وحيث يقتضي الأمر، أن تدرج ضمن شهادات المستعملين النهائيين عناصر رقابية مما يجعل تزويرها أمرا صعبا. وفي هذا الصدد، نشجع الاتصالات مع هيئة اتفاق واسينار، التي ستتيح على أساس تجارها في الميدان، بناء عناصر مفيدة في مجال مراقبة الصادرات من الأسلحة.

أما بالنسبة للماس، وعلى الرغم من التقدم الكبير الذي تحقق، لا يزال هناك الكثير الذي ينبغي عمله. إذ يشير التقرير بوضوح إلى وجود ثغرات عديدة لا تزال تتيح الإفلات من القيود الرقابية المنشأة حديثا، ومن ثم تمكن يونيتا من تأمين ما تحتاجه من موارد للمضي قدما في تحقيق مآرها العسكرية.

وفي ضوء العمل الهام الذي قامت به الآلية، نعتقد أنه كان أمرا مناسبا أن يعتمد قرار مجلس الأمن ١٣٣٦ (٢٠٠١)، الذي يمدد تشغيل الآلية لفترة ثلاثة أشهر إضافية. كما أننا نعتبر الفقرة الثانية من هذا القرار سليمة على وجه الخصوص. وأن سياسة "الإشهار والفضح" لمنتهكي الجزاءات ليست كافية. وعلينا، أيضا، أن نتخذ تدابير ملموسة بشأنهم.

لقد تحقق في الآونة الأخيرة تقدم هام في دراسة ومراقبة صكوك الجزاءات. وفي هذا الصدد، فإننا نقر بالصلة بين الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية، وعلى وجه التحديد للماس، وبين استمرار اندلاع الصراعات المسلحة. ويعد إنشاء فريقي الخبراء المعنيين بسيراليون وجمهورية الكونغو الديمقراطية مثالا واضحا على ذلك.

لقد ساوينا بين المتاجرين غير الشرعيين، سواء كانوا يتاجرون بالأسلحة أو بالماس. واتفقنا على الأهمية وسلمنا بالفوائد المنتظرة لعمل جميع القطاعات المعنية معا، سواء كان ذلك في مجال مبيعات الأسلحة أو مجال الماس. وفي هذا القطاع الأخير، اعتمدت الجمعية العامة في شهر كانون الأول/ديسمبر الماضي القرار ٥٥/٥٦ بشأن نظام دولي لشهادات المنشأ للماس.

ولقد بدأنا حملة جادة لزيادة وعي المجتمع الدولي. واتفقنا على أن انتهاكات الجزاءات يجب ألا تمر دون عقاب، واتخذنا تدابير لضمان عدم حدوث ذلك. وأخيرا، اعترفنا بأن آليات الرصد تعد أساسية، إذا كان لنا أن ننشئ ضوابط فعالة للجزاءات، بوصفها أداة لردع الانتهاكات وممارسة ضغط مستمر على من تستهدفهم الجزاءات.

وبناء على ما تقدم، نعتقد أن على مجلس الأمن أن يتخذ الخطوة التالية: على المجلس أن ينشئ آلية رصد شاملة وشبه دائمة لجميع نظم الجزاءات. وبهذه الوسيلة، وبتحليل العناصر المشتركة في مختلف الصراعات المسلحة المعنية، ستكون آلية الرصد الجديدة هذه قادرة على العمل بطريقة متكاملة، وتؤدي بالتالي إلى مراقبة أكثر فعالية للجزاءات واستخدام أكثر ترشيدا للموارد المتاحة.

إن التدابير المنفذة من خلال فريق الخبراء وآلية الرصد قد أثرت دون شك على قدرة يونيتا العسكرية. غير أن الحالة ليست مضبوطة أو يمكن التحكم بها. ويقتضي الأمر تدابير رصد طويلة الأجل لتجنب أي انتكاسة. فقبل نحو عام، كنا نسأل أنفسنا في هذه القاعة ما هي الرسالة التي يمكن إرسالها من خلال نظام للجزاءات ليست له آلية رصد فعالة، وما هي العواقب التي قد تترتب على نظام أكثر صرامة، بالنسبة لعملية السلام في أنغولا، دعونا نتجنب طرح هذه الأسئلة على أنفسنا في غضون سنوات قليلة.

وبعد أكثر من ٢٥ عاما من صراع الأشقاء، من الواضح أنه ليس هناك حل عسكري لهذا الصراع. ونحن على اقتناع بأنه ليس هناك نزاع لا يمكن حله بالسبل السلمية وبصورة عادلة إذا ما كانت تدفع كل من الطرفين رغبة صادقة في الحوار والعمل بتعقل مع ضبط النفس. ونعتقد أنه بعد إراقة كل هذه الدماء البريئة، فإن الحل النهائي للصراع هو التزام يقع على عاتق كل من الطرفين نحو الشعب الأنغولي.

**الرئيس** (تكلم بالعربية): أشكر ممثل الأرجنتين على الكلمات الرقيقة التي وجهها الي.

المتكلم التالي المسجل على قائمتي ممثل توغو، وأدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

**السيد كبوتسرا** (توغو) (تكلم بالفرنسية): في مستهل بياني هذا، أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، باسم وفد بلادي على توليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر، معربا عن إعجابنا التام بالطريقة الممتازة التي تديرون بها

أعمال هذه الهيئة. إن الدور الكبير الذي تؤديه تونس من خلالكم ومن خلال وفدكم إنما يؤكد المشاعر الطيبة التي تكنها توغو وشعبها لبلدكم، وقادهما وشعبها. ونتمنى لكم كل نجاح.

اسمحوا لي أيضا أن أكرر تهانينا للأعضاء الجدد في المجلس - أيرلندا وسنغافورة وكولومبيا وموريشيوس والنرويج. ونحن على ثقة بأنهم سيسهمون إسهاما بارزا في عمل مجلس الأمن خلال فترة عضويتهم - ولسلفكم، السفير كيشور محبوباني، كل الثناء، على أدائه لمهمته بكل السلاسة والامتياز.

إن المناقشة المفتوحة التي يجريها مجلس الأمن اليوم للنظر في التقرير النهائي لآلية الرصد المعنية بالجزاءات المفروضة على أنغولا، تأتي في إطار تعزيز التعاون بين المجلس والدول كافة، بغية ضمان فعالية نظام الحظر، للأسباب التالية.

وقد حاولت آلية الرصد، في اضطلاعها بولايتها، أن تتبع إلى حد كبير نهجا يقوم على البحث، بالتعاون مع جميع الأطراف المعنية. ويهدف هذا البحث إلى إيجاد سبل ملائمة لتعزيز نظام الجزاءات المفروض على يونيتا. ويرحب وفدي برئيس الآلية السفير خوان لارين، ويهنئه، كما يرحب بأعضاء فريقه على ذلك النهج البنّاء والإيجابي، الذي غير إلى حد بعيد من الاتجاه الذي يميل إلى المبالغة، الذي ساد منذ أشهر قليلة فحسب، ومن اللجوء إلى الإثارة والافتراء فيما يتعلق بهذا الموضوع.

ونلاحظ مع الارتياح أن الرئيس الجديد للجنة الجزاءات المعنية بأنغولا، السفير ريتشارد راين، ممثل أيرلندا يتجه وهو يضطلع بولايته إلى تفضيل نهج بنّاء يساعد على البدء في حوار صريح ومنفتح مع جميع الحكومات بهدف كسب تعاونهم الثابت فيما يتعلق بالاحترام الفعال والصارم للجزاءات المفروضة على يونيتا. ونود مرة أخرى أن نقدم له تهانينا ونكرر التأكيد على التزامنا الصارم بمساعدته في الاضطلاع بواجباته. وما برح وفدي مقتنعا بأنه من خلال الحوار المضموني والتماس التعاون المستمر مع جميع الدول الأعضاء، تستطيع الأمم المتحدة تحقيق التنفيذ الفعال للجزاءات التي فرضها المجلس، وخاصة الجزاءات المفروضة على يونيتا.

وفي ظل هذه الخلفية ألزمت حكومة توغو نفسها تماما بالتعاون مع لجنة الجزاءات المفروضة على أنغولا، بمجرد أن لفتت بعض المزاعم انتباهنا إلى هذه المسألة، وإن لم تكن هذه المزاعم بريئة تماما. ومنذ أن تقرر في ٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٠، إنشاء لجنة تحقيق مشتركة بين الوزارات مكونة من تسعة أعضاء لإجراء تحقيقات مستفيضة في المزاعم التي وردت في تقرير فريق الخبراء المنشأ عملا بالقرار ١٢٣٧ (١٩٩٩)، واصلت حكومة توغو اتخاذ تدابير حازمة تستهدف ضمان الامتثال الصارم للتشريعات الوطنية وتماشي تلك التشريعات مع المعايير التي حددها مجلس الأمن.

ومن بين التدابير التي اتخذت التوقيع على النصوص التالية وتنفيذها. قررت حكومة توغو، في المرسوم الوزاري الصادر في ١٥ أيار/مايو ٢٠٠٠، أن تطرد من أراضيها الوطنية ٥٦ أنغوليا، على الرغم من أنهم غير مدرجين في قائمة زعماء حركة يونيتا وأفراد أسرهم الراشدين المستهدفين بالجزاءات. وفي ١٧ أيار/مايو ٢٠٠٠ صدر توجيه من وزارة الدفاع الوطني يتعلق بأمن الحدود لقوات الأمن والجمارك يحظر دخول جميع الأفراد المشار إليهم في القرار ١١٢٧ (١٩٩٧) إلى توغو. وهناك أمر آخر صادر عن تلك الوزارة، مؤرخ ١٢ تموز/يوليه ٢٠٠٠، يفرض حظرا على مرور المعدات العسكرية المتجهة إلى يونيتا برا وجوا وبحرا.

إن الاستعداد الذي أبدته حكومة توغو ومختلف التدابير المتتابعة التي اتخذتها قد استطاعت أن تبدد المزاعم الواردة في تقرير فريق الخبراء. تلك الاتهامات المتعلقة بجملة أمور منها، العتاد العسكري الذي زُعم أن يونيتا اشترته. وقد قررت آلية الرصد التي أعقبت فريق الخبراء أن شهادات المستعمل النهائي الـ ١٨ التي يفترض أن سلطات بلدي قد حولتها إلى زعماء يونيتا هي في حقيقتها وثائق مزورة. وهذه الحقيقة مبينة في الفقرات ٣٤ و ٤٣ و ٤٩ من التقرير قيد النظر.

ومع ذلك تظل الحقيقة التي يتعين أن نأسف لها هي أن أسلحة بيعت ونقلت بموجب بعض تلك الشهادات المزورة للمستعمل النهائي. ولذلك فمن الضروري للغاية أن يقدم الدعم اللازم لتوصية آلية الرصد لضمان تشديد أنظمة تصدير العتاد العسكري والأسلحة، بإنشاء نظام للتحقق، في جملة أمور، يقرر صحة الوثائق ذات الصلة ويحدد البلد الفعلي لإصدار هذه الوثائق. وحسبما تقترح آلية الرصد، علينا أن نضمن على الأخص تزويد الشكل المستخدم في إصدار شهادات المستعمل النهائي بنظام موحد ومستوى أمني كاف للردع عن تزوير هذه الوثائق ومنع تزويرها.

وينبغي أن يستهدف تعزيز تدابير الرصد هذه إنهاء الممارسات التي يلجأ إليها تجار الأسلحة، بالتواطؤ مع الأفراد الجشعين الذين همهم الوحيد هو تحقيق الربح الفاحش بغض النظر عن القواعد والمعايير المقررة. ونأمل أيضا أن تمكن الاستنتاجات والتوصيات التي سيتوصل إليها مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالاتجار غير المشروع في الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه، الذي سيعقد في تموز/يوليه المقبل، من علاج هذه الظاهرة. ومما له أهمية، من نفس المنطلق، أن تنشئ البلدان المستوردة آليات مناسبة لإدارة واردات الأسلحة بهدف التشجيع على تبادل المعلومات بين البلدان المستوردة والمنتجة للأسلحة.

وعندما سئلت حكومة توغو فيما يختص بعبور المعدات العسكرية إلى توغو، أبلغت آلية الرصد عن حالة موثقة لحركة معدات عسكرية بين زائير السابقة وتوغو في أيار/مايو ١٩٩٧، على نحو ما ذكر في الفقرتين ٤٦ و ٤٧ من التقرير الأخير. وقد أكدت هذه المعلومات كتابة لآلية الرصد منذ أسبوع واحد فحسب.

أما بالنسبة للفصل المتعلق بتمثيل يونيتا وسفر وإقامة زعماء يونيتا وأفراد أسرهم الراشدين، فيبدو أن التقرير الأخير يلقي ظلالا من الشك على تطبيق قرار حكومة توغو المتعلق بطرد ٥٦ من المواطنين الأنغوليين المقيمين على أراضيها. ولكي نكون أكثر تحديدا، فإن الأمر يتعلق بـ ٣٦ تلميذا وطالبين يقيمون مع ١٨ من أفراد أسرهم. وأود أن أذكر في هذا الصدد، أنني سلمت في بياني أمام المجلس في ١٥ آذار/مارس ٢٠٠٠ بمناسبة تقرير فريق الخبراء، بأن سلطات توغو قد سمحت في الواقع لأطفال أنغوليين بالبقاء في توغو بصحبة بعض أفراد أسرهم لأسباب إنسانية.

وعلى الرغم من أن المواطنين الأنغوليين لم يكونوا مدرجين في قائمة زعماء يونيتا وأفراد أسرهم الراشدين التي قررتها لجنة الجزاءات، وحتى وإن لم يشكل وجودهم أي خطر على بلدهم أو مؤسساته، فقد قررت حكومة توغو في ١٥ آذار/مارس طردهم من أراضيها الوطنية. ولا بد من أن نتفق على أن هذا القرار الذي تعين اتخاذه وتنفيذه، على الرغم من أنه يتعارض مع المعايير الإنسانية الدولية، كان قرارا مؤلما. ومما لا يجوز السماح به أكثر من ذلك، أن نلاحظ اليوم الشكوك المتعلقة بسريان هذا القرار وتنفيذه.

وفيما يتعلق بالجزء الذي يتناول تجارة الماس، وفي الفقرة ١١٨ على وجه التحديد، يشير التقرير الأخير إلى أن سجلات جنوب أفريقيا المتعلقة بوارداتها من الماس الخام تشير إلى استيراد كمية من الماس وزنها ٥٨٧,٨٩ قيراطا وتبلغ

قيمتها ٥٠٠ ٤٨ دولار في ١٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩ ومصدرها رئيس توغو. وعلى الرغم من عدم تخصصنا في هذا المجال، فقد وجدنا من الصعب علينا أن نصدق أن مثل هذه المعاملات يمكن أن تحدث دون الكشف عن هوية البائع والاحتفاظ بها وتسجيلها. ومع ذلك، فإننا نأمل أن تقدم السلطات المختصة في جنوب أفريقيا الإيضاحات التي طلبتها آلية الرصد، وأن يتيح ذلك تسليط الضوء على الأشخاص الحقيقيين الذين يقفون وراء هذه العملية.

وأود أن ألفت انتباه مجلس الأمن إلى أنه في يوم الثلاثاء الماضي، ٢٠ شباط/فبراير ٢٠٠١، عقد وزير الدفاع في جمهورية توغو، الموجود في هذه القاعة، وأنا شخصيا، جلسة عمل مع السفير لارين وثلاثة من أعضاء الفريق الذي يرأسه دامت ساعتين.

وفي تلك المناسبة، تم تقديم تفسير ومعلومات إضافية إلى آلية الرصد حول المعدات العسكرية التي كانت في طريق نقلها من قاعدة نيامتوغو بتاريخ ١٧ و ١٨ أيار/مايو ١٩٩٧ وحول المعدات التي صادرتها توغو. كذلك أجريت مناقشات فيما يتعلق بمسألة المواطنين الأنغوليين المطرودين. ولقد كررنا وعدنا، حول كل نقطة من هذه النقاط، بأن نواصل التعاون الكامل مع آلية المراقبة، شريطة أن تتلقى الحكومة المساعدة من أجل ذلك الغرض.

وفي ذلك الإطار، فمما لا شك فيه أن الإصدار الوشيك للقائمة التي ستتضمن ممثلي وقادة يونيتا، وكذلك أعضاء أسرهم البالغين، كما أعلن عنه، سوف يسهم في تعزيز التعاون في هذا المجال. وعلى نحو مماثل، سوف يساعد بدرجة كبيرة تقديم الحكومة الأنغولية للمزيد من المعلومات التفصيلية التي تساعد في تحديد هوية الأفراد المعنيين بدقة. إن حكومة توغو، انطلاقا من اقتناعها بأنها ضحية اتهامات غير سليمة، ولأنها عازمة على عدم السماح بأن يستمر استخدامها كبشا للفداء، سوف تتخذ في الوقت المناسب إجراءات ملائمة لرفع الدعاوى القانونية ضد الأفراد أو الشركات التي تسعى بأفعالها الشريرة إلى تشويه صورة توغو.

وختاما، أود إعادة التأكيد على أمل حكومة توغو الكبير في أن ترى نهاية سريعة للصراع في أنغولا. ونحن مستعدون لتقديم إسهاما كبيرا لتحقيق هذا الهدف.

علاوة على ذلك، يؤيد ما أقوله هذا من استمعوا إلى رئيس دولة توغو في ٣٠ كانون الثاني/يناير وهو يخاطب السفير الأنغولي لدى توغو ونيجيريا، عندما جاء للوداع بعد مهمة استغرقت ١٣ عاما.

**الرئيس** (تكلم بالعربية): أشكر ممثل توغو على كلماته الرقيقة التي وجهها إليَّ وإلى وفد بلادي.

المتكلم التالي المسجل على قائمتي هو ممثل بلغاريا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

**السيد سوتيروف** (بلغاريا) (تكلم بالانكليزية): يسعدني الإعراب عن تقدير حكومتي لقرار المجلس بعقد جلسة علنية حول الوضع في أنغولا ضمن إطار التقرير الصادر حديثا (S/2000/1225) من آلية المراقبة لجزاءات أنغولا. ونرحب بمشاركة السيد خواو برناردو دي ميراندا، وزير العلاقات الخارجية في أنغولا، في هذه المناقشة، ونحن واثقون أن هذه المناقشات لا يمكنها إلا أن تسهم في الجهود المشتركة للمجتمع الدولي نحو زيادة فعالية الجزاءات وتحقيق المصالحة بين المجتمع الأنغولي الذي مزقته الحرب.

اسمحوا لي، سيادة الرئيس، أن أنقل من خلالكم أحر التهاني إلى السفير ريتشارد راين، ممثل آيرلندا الدائم، بوصفه الرئيس الجديد المنتخب للجنة الجزاءات المنشأة بموجب القرار ٨٦٤ (١٩٩٣)، وأن أعرب عن كامل ثقتي في قدراته على إدارة العمل بنجاح وتشجيع المزيد من التحسين في قدرات

تلك الهيئة الهامة على المراقبة. كذلك أود الإشادة بسلفه، السفير بول هاينبيكر، على أنشطته القيمة.

وكما أشار مندوب السويد الدائم في وقت سابق اليوم، فإن وفد بلادي يؤيد البيان الذي أدلى به باسم الاتحاد الأوروبي والبلدان الأخرى المرتبطة به. ونحن نشارك بشكل تام في المواقف التي أعرب عنها ذلك البيان حول الوضع في أنغولا. ولهذا السبب أنوي توضيح بعض المسائل المحددة ذات الاهتمام الخاص بالنسبة لبلدي.

باسم الحكومة البلغارية، أود الترحيب بالتقرير النهائي لآلية المراقبة بوصفه خطوة أخرى نحو ضمان فعالية تنفيذ جزاءات الأمم المتحدة ضد يونيتا. ونحن نشارك الرأي بأن الآلية بذلت كل الجهود اللازمة لإعداد تقرير موضوعي، وشامل، ومدعوم تماما بالأدلة. ونشيد بالنهج الشامل الذي اتخذه القائمون على إعداد التقرير، بدءا من الدراسة المتأنية لإجراءات وممارسات الاستيراد والتصدير في بلدان معينة، بما فيها بلغاريا، وانتهاءً بإجراء مناقشات مكثفة مع حكومات ومنظمات دولية، ومنظمات غير حكومية. وتجدر الإشارة إلى أن روح التعاون والتفاعل التي أرساها رئيس الآلية، السفير خواو لارين، وأعضاء الآلية الآخرون، مع جميع الأطراف المعنية، أسهمت بدرجة كبيرة في تحقيق النتائج الإيجابية والملموسة لعمل الآلية.

وفي ظل هذه الخلفية، نقدر التقييم الإيجابي الإجمالي، الوارد في تقرير الآلية، لتنفيذ السلطات البلغارية لأنظمة الجزاءات المختلفة التي يفرضها مجلس الأمن، وعلى وجه الخصوص الجزاءات المفروضة ضد يونيتا. إننا نعتز بالاعتراف الوارد في التقرير بأن نظام مراقبة الصادرات البلغاري يلتزم بالكامل بالمبادئ الإرشادية والمعايير الدولية التي أرساها نظام فاسينار ومدونة قواعد سلوك الاتحاد الأوروبي ويمتثل بها.

وبروح من الشفافية والصراحة، قدمت الحكومة البلغارية المساعدة والتعاون الكاملين لرئيس وأعضاء آلية المراقبة أثناء زيارتيهما لبلغاريا في أيلول/سبتمبر وكانون الأول/ديسمبر من العام الماضي. وأثناء الحوار المثمر المستمر طيلة فترة ولاية الآلية، قدمت الحكومة البلغارية أجوبة شاملة على كل الأسئلة المثارة، وكذلك الدعم الفني وغيره من الدعم لأعضاء الآلية. ونتيجة لذلك، تم التوصل إلى استنتاجات وثيقة الصلة واتخذت السلطات البلغارية إجراءات إضافية من أجل المزيد من التحسين لتنفيذ جزاءات مجلس الأمن ضد يونيتا. وأود التأكيد لأعضاء المجلس على أنه في حالة اكتشاف أن أي مواطن بلغاري أذنب بخرق تلك الجزاءات نتيجة للتحقيقات التي تجريها حاليا السلطات المختصة فسوف تتم محاكمة هذا المواطن أو هذه المواطنة وفقا للقانون الإداري أو الجنائي المعمول به في بلغاريا.

اسمحوا لي أن أوضح بإيجاز الإجراءات التي اتخذها مؤخرا حكومتي أو تقوم حاليا بإعدادها لمعالجة بعض التوصيات التي قدمها فريق الخبراء وتلك الواردة في التقرير النهائي لآلية المراقبة. أولا، اتخذت الحكومة البلغارية بتاريخ ١١ تموز/يوليه ٢٠٠٠ قرارا ينص على التنفيذ الصارم لجميع القرارات المتعلقة بأنغولا من جانب السلطات البلغارية المختصة، والمواطنين البلغاريين، ومؤسسات الأعمال البلغارية. واتُخذت قرارات حكومية مماثلة في عام ٢٠٠٠ لضمان الامتثال لجزاءات مجلس الأمن المفروضة على إثيوبيا، وإريتريا، وسيراليون، وأفغانستان. علاوة على ذلك، وكقاعدة ثابتة، يتم الآن تنفيذ جميع قرارات مجلس الأمن الخاصة بالجزاءات في بلغاريا من خلال لوائح حكومية محددة.

ثانيا، تنظر الآن السلطات المختصة في آلية تنظيمية شاملة لفرض رقابة صارمة على عمليات تصدير الأسلحة إلى أسواق ذات أخطار محتملة. وتهدف هذه اللوائح المشددة إلى

ضمان التنفيذ المنظم لجميع الالتزامات المنبثقة من جزاءات وقيود دولية قائمة والتحديث المستمر لبياناتها.

ثالثا، أصبح الآن تقديم الطرف المستورد لشهادة التحقق من الاستلام مطلبا إلزاميا لكل صفقة أسلحة متجهة إلى البلدان غير الخاضعة للحظر في أفريقيا وآسيا وتقع بالقرب من مناطق خطيرة أو خاضعة للحظر.

رابعا، فيما يتعلق بالسماح باستيراد أسلحة وسلع ثنائية الاستخدام، يتم تطبيق نظام تحقق صارم لضمان أن الاستخدام النهائي السليم للمعدات المستوردة في أراضي جمهورية بلغاريا ولمنع أي إمكانية لإعادة التصدير بدون تصريح من البلد المصدر. ويتطلب إجراء الحصول على تصريح لتصدير أسلحة الكشف على أصل المعدات.

خامسا، يتم إعداد قائمة للشركات التي تعمل بوصفها وسطاء وسماسرة من أجل تحسين المراقبة على القنوات عبر الوطنية لإمدادات السلاح بهدف منع أي احتمال لعمليات تحويل غير قانونية للأسلحة من بلدان المقصد الأصلية. وتم وضع تلك الإجراءات لتعزيز واستكمال النظام الثنائي المحور القائم لمراقبة صفقات الأسلحة الأجنبية في بلغاريا، بما في ذلك توفير المزيد من الضمانات لمنع تحويل الأسلحة إلى بلدان خاضعة للحظر. وقد كان تقييم آلية الرصد للقدوة التي أبداها بلدي على هذا النحو تقييماً إيجابياً. ونرى أن ثمة ضرورة أخرى لأن تنظر جميع الدول في طرق لتفادي أوجه التنافر والثغرات في نهجها الوطنية، وأن من شأن تحديد الممارسات الطيبة أن يمثل حافزاً إضافيا على بلوغ هذه الغاية.

ويؤمن وفدي بشدة بضرورة تحديد معايير ومقاييس دولية معترف بها في مجال عمليات نقل الأسلحة. بيد أن هذا فيما يبدو يشكل هدفا شائكا بالنسبة للمجتمع الدولي. إذ يلزم عمل الكثير للتغلب على شواغل بعض البلدان وتحفظاتها، على الرغم من إحراز تقدم كبير في الأعوام الأخيرة في إذكاء الوعي لدى الحكومات وعامة الناس بما تتسم به هذه المسألة من أهمية حيوية لمنع تدفقات الأسلحة غير المشروعة إلى مناطق الصراع. ونحن مقتنعون بأن الجزاءات المفروضة من قِبل مجلس الأمن، بما فيها الجزاءات المفروضة على يونيتا، لن يتسنى تحقيقها إلا من خلال تضافر الإجراءات على الأصعدة الوطني والإقليمي والعالمي .ولا غنى عن النهوض بالتعاون الدولي وتنسيق السياسات الوطنية من أجل بلوغ هذا الهدف.

وفي الختام، اسمحوا لي أن أؤكد لكم استعداد حكومتي لمواصلة تعاونها مع مجلس الأمن والهيئات الفرعية التابعة له فيما يتعلق برصد الجزاءات المفروضة على يونيتا. وقد عقدنا العزم على تقديم كل مساعدة لازمة من أجل تنفيذ القرار ١٣٣٦ (٢٠٠١) المؤرخ ٢٣ كانون الثاني/يناير ومواصلة المساهمة في تنفيذ ولاية الآلية تنفيذاً كاملاً.

**الرئيس** (تكلم بالعربية): المتكلم التالي هو ممثل البرازيل. وأدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

**السيد كورديرو** (البرازيل) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي بالإعراب عن تقديرنا للطريقة التي تديرون بها يا سيدي أعمال المجلس. وما هذه المناقشة المفتوحة سوى إسهام آخر ذي شأن لتونس في أعمال الأمم المتحدة سعياً لجلب السلام والاستقرار إلى ربوع أفريقيا.

ونرحب ترحيباً حاراً بحضور معالي الوزير خواو برناردو دي ميراندا بيننا.

ونذكر أنه منذ عامين، في شباط/فبراير ١٩٩٩، وكانت البرازيل لم تزل عضواً في مجلس الأمن، جرى النظر في تجديد بعثة الأمم المتحدة في أنغولا وسط شعور عميق بالإحباط ونفاد الصبر إزاء أعمال الانتهاك للجزاءات

واستمرار الحرب على السواء. أما اليوم فقد تحسنت الحالة وتحطمت قدرة يونيتا على شن الحرب تماماً تقريباً وكبحت الجزاءات جماح أجهزتها الحربية.

وقد كنا نرى دائماً أن التنفيذ الكامل للجزاءات أمر ضروري لاستعادة السلام بشكل كامل في أنغولا. ويحرّم نظام الجزاءات تقديم أي دعم مالي وسوقي ليونيتا، ويبين أن المجتمع الدولي لا يقبل مصداقية سافيمبي مفاوضاً في عملية السلام.

ويحدونا الأمل في أن تتيح هذه الجلسة الفرصة لتجديد التزامنا بمواصلة اليقظة والتنفيذ الدقيق للتدابير التي حددها مجلس الأمن ونحن على ثقة من أن لجنة الجزاءات، بقيادة السفير ريان، سوف تستمر على طريق الابتكار والإبداع الذي افتتحه السفيران فاولر وهاينبيكر. ونعرب عن شكرنا للسفير ريان على سلاسة عرضه للتقرير المعروض علينا. ومن الأمور المشجعة أيضاً في نظر البرازيل أن ترى العمل الشاق الذي تضطلع به آلية الرصد متسماً بالفعالية. ونثني على السفير لارين وعلى أعضاء الآلية الآخرين لما أبدوه من تفان شخصي.

ولا يمكن تنفيذ نظام الجزاءات تنفيذاً كاملاً ما لم يتعذر وصول الأسلحة إلى أيدي يونيتا؛ وما لم تمنع يونيتا من إبرام أية معاملة مالية؛ وما لم يتم الحد من الاتجار غير المشروع بالماس؛ وما لم يحرم ممثلو يونيتا من القدرة على السفر وممارسة نشاطهم بالخارج. وقد قطعنا شوطاً بعيداً صوب قطع صلات يونيتا بالمصادر التي تستمد منها الوسائل المادية اللازمة لمواصلة الحرب.

بيد أن الحالة لا تدعو إلى التراخي، إذ أن احتمال العودة إلى المستويات السابقة من أعمال الخرق والانتهاكات ما زال قائما. والواقع أن الاتجار غير المشروع المتزايد دوماً في الأسلحة والماس على نطاق العالم يغذي جشع من يحتمل تواجدهم لإعادة تزويد يونيتا بالأسلحة. ومن الأمور الجوهرية لذلك أن يبقى المجلس ملتزما بالحزم إزاء من يصرون على انتهاك الجزاءات.

وليس تنفيذ الجزاءات على الإطلاق عطفاً خاصاً يسدى إلى حكومة أنغولا. ذلك أن من مسؤوليات مجلس الأمن المؤسسية أن يسعى لتنفيذ القرارات التي يتخذها. وإذا كان التقيد الصارم بالجزاءات يعني حرمان يونيتا من أدوات الحرب التي تستخدمها، فهو يعني أيضا تمهيد السبيل للاستقرار والرخاء اللذين طال انتظارهما في أنغولا.

وثمة احتياج دائم إلى المتابعة. وتأمل البرازيل في أن تتمتع الآلية أو أي فريق آخر تناط به مهمة تنفيذ الجزاءات بالدعم والتعاون الكاملين من جانب المجتمع الدولي في عمله. ويعني التعاون أن تؤخذ ادعاءات الآلية وتوصياتها مأخذ الجد وأن تتخذ إجراءات بشأنها. ويمكن للدول الأعضاء أن تتعاون أيضا بالمساعدة في إنشاء نظام مناسب للتحكم في المرور الجوي، وبالعمل، كما يقول التقرير، "من خلال الإنفاذ المتضافر للقانون".

ونثني على الدول التي تفهمت عمل الأفرقة وآلية الرصد بوصفه ركيزة دافعية، أي وسيلة لدعم الإجراءات الرامية إلى الحدّ من الأنشطة غير المشروعة.

ولا تكفي الجزاءات وحدها لحل مسألة عدم الاستقرار في أنغولا. إذ ينبغي التصدي على سبيل الأولوية للحالة الإنسانية الخطيرة. وعلى هيئات الأمم المتحدة، كل في مجال اختصاصها، أن تواصل مد يد المساعدة لحكومة أنغولا على تهيئة المناخ اللازم لتقديم المساعدات الإنسانية في الميدان. بيد أن الحل الشامل والدائم للمسألة الإنسانية يتوقف على العملية السياسية التي تؤدي إلى تحويل يونيتا إلى حزب سياسي ملتزم بالديمقراطية والتسامح والتعددية.

ومن دواعي الأسف أن قيادة يونيتا ما زالت تتجنب التقيد بالتزاماتها تجاه السلام والمصالحة الوطنية. وترد المبادئ التوجيهية لتحقيق السلام والاستقرار في بروتوكول لوساكا وفي اتفاقات السلام التي اتفقت عليها الأطراف وأيدها بحق المجتمع الدولي ومجلس الأمن.

ولم تنجم الجزاءات عن قرار ارتجالي للمجلس. فوراءها تاريخ حافل بالانتهاك المنتظم من جانب يونيتا لاتفاقات السلام وقرارات المجلس. ولن يكون للجزاءات أثر ما لم يداوم المجلس على ممارسة الضغط. ويمثل تقرير الآلية تحديا للمجلس على أن يرقى إلى مستوى توقعات المجتمع الدولي منه. ونأمل أن يؤدي إلى تجدد بذل الجهود في هذا الصدد.

ويُظهر تاريخ الجزاءات في أنغولا على مدى العامين الأخيرين أن في الإمكان عمل الكثير إذا ما توافرت الإرادة السياسية. ومستوى النجاح الذي تحقق مشجع حقا. وينبغي أن نمضي في بذل جهودنا من أجل تحويل نظام الجزاءات، في نموذج نادر ولكن الحاجة ماسة إليه للدلالة على أن إصرار المجتمع الدولي على العمل يمكن أن يحدث فارقاً حقيقيا بالنسبة لحياة الناس.

**الرئيس** (تكلم بالعربية): أشكر ممثل البرازيل على الكلمات الرقيقة التي وجهها لشخصي ولبلدي.

المتكلم التالي المدرج في قائمتي هو ممثل رومانيا. وأدعوه لشغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

**السيد دوكارو** (رومانيا) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي في البداية بأن أعرب عن امتناني لإتاحة هذه الفرصة لي كي أخاطب مجلس الأمن مرة أخرى خلال رئاستكم القديرة يا سيدي الرئيس في موضوع عظيم الأهمية بالنسبة للعمل الذي يؤديه هذا الجهاز من أجهزة الأمم المتحدة على وجه التحديد.

وأود أن أرحب بالسيد خواو برناردو دي ميراندا، وزير خارجية أنغولا، وأن أعرب عن تقديري للملاحظات الاستهلالية التي أبداها السفير راين بصفته رئيسا للجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ٨٦٤ (١٩٩٣).

ويؤيد وفد بلادي تمام التأييد البيان الذي أدلى به الممثل الدائم للسويد بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي والبلدان المنتسبة إليه.

وفي الوقت نفسه، أود أن أغتنم أهمية هذه المناقشة لأؤكد عزم حكومة رومانيا على الإسهام في حل المشاكل التي طرحها تقرير آلية الرصد. ونحن نشيد بالطريقة الاحترافية والموضوعية التي أجرى بها خبراء الآلية تحقيقاتهم. وسأمتنع عن الإسهاب في هذا الموضوع، ولكن اسمحوا لي أن أؤكد بعض الجوانب الخاصة المتعلقة بموقف رومانيا من تجارة الأسلحة والصراع في أنغولا.

أولا ، إن رومانيا مشاركة ملتزمة في المناقشات والعمليات والتطورات المتعلقة بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة، ضمن إطار ترتيب وسنار للاتحاد الأوروبي – بوصفها بلدا منتسبا – ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

وثانيا، نحن نعمل بنشاط على تحسين الآليات الداخلية الرامية إلى زيادة كفاءة الإشراف على صادرات الأسلحة من رومانيا والعتاد الحربي ذات الصلة. وفي هذا السياق، أود أن أذكر التطور الأخير ذا الصلة بمناقشتنا. إن الوكالة الوطنية للإشراف على الصادرات الاستراتيجية وحظر الأسلحة الكيميائية، وهي السلطة الرئيسية التي تشرف على تصدير العتاد العسكري، أُدمجت في الهيكل الجديد لوزارة الشؤون الخارجية في رومانيا. وهذا التغيير المؤسسي لذي ينطوي على فعالية سياسية سيحسن التماسك والكفاءة والفعالية في الإشراف على صادرات الأسلحة.

وثالثا، نحن نعتبر أن هذا المجلس ينبغي أن يوافق على توصيات الآلية بشأن الأسلحة والعتاد العسكري، ولا سيما التوصيات الواردة في الفقرات ٢٢٨ و ٢٢٩ و ٢٣١ من التقرير. ومن المهم جدا لكل دولة عضو أن تستفيد من المعلومات الإضافية عن الأطراف الثالثة المعنية بغية تفادي أية شكوك غير مستحبة حول التزامها بتنفيذ هذه الأنظمة.

إننا نشارك منذ أمد بعيد في الجهود الرامية إلى إحلال السلم والاستقرار في كل منطقة من مناطق العالم، بما في ذلك بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وانطلاقا من هذا المنظور، تشارك رومانيا في بعثتي الأمم المتحدة لحفظ السلام في أنغولا - بعثة الأمم المتحدة للتحقق في أنغولا، وبعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا - حيث تلقى كتيبة رومانيا دوما التقدير على عملها في الميدان. وهذا النهج البنَّاء على الأرض يتوافق مع موقفنا وعملنا السياسي العام إزاء الحالة في أنغولا.

**الرئيس** (تكلم بالعربية): المتكلم التالي ممثل موزامبيق. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

**السيد سانتوس** (موزامبيق) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أن أبدا كلامي بتهنئتكم، سيدي الرئيس، على تسلمكم رئاسة مجلس الأمن، وعلى الطريقة البارعة التي تديرون بها شؤون المجلس خلال شهر شباط/فبراير.

وأود أيضا أن أهنئ سلفكم، السفير كيشوري محبوباني، على عمله الممتاز خلال شهر كانون الثاني/يناير.

إننا نشيد بقراركم القاضي بتخصيص اهتمام خاص للمسائل الأفريقية خلال أول شهرين من هذا العام.

ونود أن نشكر السفير ريتشارد راين، رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ٨٦٤ (١٩٩٣) المتعلقة بأنغولا، على عرضه البليغ للتقرير النهائي الصادر عن آلية رصد الجزاءات المفروضة على أنغولا.

ونشكر أعضاء الآلية بقيادة السفير لارين القديرة، على تقريرهم وإسهاماتهم البارزة.

وأود أيضا أن أشيد بوجود السيد جو برناردو دي ميراندا، وزير الشؤون الخارجية في أنغولا، وأن أشكره على بيانه الشامل والنير.

إن استمرار رفض الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا (يونيتا) بقيادة جوناس سافيمبي، للامتثال لبروتوكول لوساكا، ومحاولاتها المستمرة لتحقيق أهدافها السياسية بالوسائل العسكرية يُشكلان السبب الوحيد لإطالة أمد الصراع في أنغولا. وقد سببت هذه الحالة آثارا مدمرة على الشعب الأنغولي في الميادين الاجتماعية والاقتصادية والإنسانية. ويونيتا، بقيادة جوناس سافيمبي، مسؤولة عن العدد الكبير من المشردين في الداخل، وعما ينتج عن ذلك من مشاكل تتعلق بالأمن الغذائي وتراجع إمكانية الحصول على مياه الشرب، والرعاية الصحية، والتعليم، والاحتياجات الأساسية الأخرى، الأمر الذي يؤثر تأثيرا كبيرا على الجهود المبذولة من أجل تحقيق التنمية البشرية المستدامة.

وفي هذا السياق، نعتبر أن الجزاءات التي يفرضها مجلس الأمن على يونيتا هي أفضل الوسائل المناسبة لحمل يونيتا ومعها جوناس سافيمبي على التقيد ببروتوكول لوساكا. وفي هذا الصدد، نُرحب بالتقارير التي تصدرها آلية الرصد المتعلقة بالجزاءات في أنغولا بسبب النهج الشامل والمستفيض الذي تنتهجه حيال الجزاءات المفروضة على يونيتا، بغرض زيادة تعزيزها. وتقارير آلية الرصد المتعلقة بالجزاءات في أنغولا تشير بوضوح إلى أن الجزاءات المقرونة بعمل عسكري متشدد من حكومة أنغولا، تسفر عن خفض كبير في قدرة يونيتا على شن الحرب. ولذلك، من الضروري

مواصلة الضغط واستمرار عملية إقناع الثوار بالتخلي عن السلاح والانضمام إلى العملية الديمقراطية في البلاد.

ونحن نرحب بالتوصيات الواردة في التقرير النهائي لآلية الرصد المتعلقة بالجزاءات في أنغولا، ونعتبرها مناسبة من أجل تحسين تنفيذ الجزاءات المفروضة على يونيتا وجعلها أكثر فعالية. ونرحب خاصة بالتوصية التي أصدرتها الآلية بأن ينظر مجلس الأمن في تطبيق الجزاءات على الحكومات التي تنتهك الجزاءات المفروضة على يونيتا. وهذا التدبير سيعزز بالتأكيد مصداقية مجلس الأمن، وسيسهم إسهاما كبيرا في الجهود التي نبذلها من أجل تقليل قدرة يونيتا على شن الحرب.

وتعتمد فعالية وكفاءة الجزاءات المفروضة على يونيتا على مواصلة التزام المجتمع الدولي بتنفيذ الجزاءات. وهما يعتمدان أيضا على وضع آلية لمنع انتهاكها بدون عقاب. وفي هذا الصدد، نطالب جميع البلدان بالامتثال الصارم لجميع القرارات ذات الصلة التي اتخذها مجلس الأمن وفرض بموجبها جزاءات على يونيتا. ويجب أن يظل المجتمع الدولي يقظا وأن يمارس رقابة محكمة على تنفيذ الجزاءات، وأن يساعد في حمل يونيتا على إلقاء أسلحتها والامتثال الكامل لعملية السلام في أنغولا.

إن الحكومة الأنغولية تبذل باستمرار جهودا من أجل أن ينعم الشعب الأنغولي بسلام دائم وأن يتوصل إلى تحقيق المصالحة الوطنية. وفي هذا الصدد، نرحب بمبادرة الرئيس خوسيه إدواردو دوس سانتوس بمنح العفو عن الجرائم المرتكبة خلال الصراع كتدبير لتشجيع الثوار على نبذ الحرب وسلوك طريق السلام.

ونرحب أيضا بإعادة تأكيد الحكومة الأنغولية على صلاحية اتفاقات بيسيس وبروتوكول لوساكا بوصفهما الإطار السياسي والقضائي لإحلال السلام الدائم في أنغولا.

ومؤتمر القمة الثلاثية المنعقد بين أنغولا وناميبيا وزامبيا بتاريخ ١٠ شباط/فبراير ٢٠٠١ في لواندا، مبادرة محمودة أيضا قام بها الرئيس خوسيه إدواردو دوس سانتوس. وهذا دليل واضح على الجهود التي يبذلها الزعماء في المنطقة من أجل إحلال السلام وتحقيق الاستقرار والأمن في المنطقة دون الإقليمية.

إن الجهود المبذولة لتحقيق التكامل الاقتصادي في الجنوب الأفريقي ستستفيد كثيرا من مناخ السلام والاستقرار في أنغولا. وتحقيقا لهذه الغاية، فإن موزامبيق على الاستعداد لمواصلة تقديم دعمها الكامل للجهود المخلصة التي تبذلها الحكومة الأنغولية لتحقيق السلام والاستقرار لبلدها، على الأساس الثنائي وفي السياق الإقليمي معا. ويجب على مجلس الأمن، والأمم المتحدة والمجتمع الدولي بأسره دعم تصميم الحكومة الأنغولية المتواصل على تحقيق السلام والاستقرار والازدهار الذي يستحقه شعبها.

وقد آن الأوان لنا جميعا لنتحد ونكافح الجريمة المنظمة، بما في ذلك الاتجار بالماس الملوث بالدماء والأسلحة الصغيرة، وهما أمران يؤججان الصراعات في العديد من أرجاء العالم.

ونرى أن عمل اللجنة التحضيرية للمؤتمر المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه، والمؤتمر نفسه، سيسهمان إسهاما كبيرا في العمل الهادف المبذول تجاه الحد من فرص الحصول على هذه الأسلحة من قِبَل الجماعات المسلحة مثل يونيتا بزعامة سافيمبي.

وأخيرا، نود أن نشيد بالجهود المتواصلة للأمين العام ووكيل الأمين العام إبراهيم غمباري وتفانيهما في المسألة الأنغولية. ونشيد كذلك بالسيد موساغي جيشاندي، ممثل الأمين العام ورئيس مكتب الأمم المتحدة في أنغولا، على

ما يقوم به من عمل ميداني، بالتشاور مع السلطات الكونغولية. ويحدونا خالص الأمل في أن يُترجم التركيز على أفريقيا في جدول أعمال مجلس الأمن إلى عمل ملموس في دعم جهود القارة الرامية إلى استعادة السلم والاستقرار في المنطقة.

**الرئيس** (تكلم بالعربية): أشكر ممثل موزامبيق على الكلمات الرقيقة الموجهة إليَّ.

المتكلم التالي في قائمتي هو ممثل ناميبيا. وأدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

**السيد ثيرون** (ناميبيا) (تكلم بالانكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة لمناقشة التقارير النهائية لآلية الرصد المعنية بجزاءات أنغولا. وأود أن أنوه بحضور معالي وزير العلاقات الخارجية في أنغولا، السيد خواو بيرناردو دي ميراندا.

وأود أيضا أن أشكر السفير لارين وفريقه على تقريره الشامل والزاخر بالمعلومات عن الجزاءات المفروضة على يونيتا، والسفير ريتشارد راين على التقديم الرائع. وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر السفير بول هاينبيكر، سلف السفير راين، على جهوده الجبارة والتزامه بإنجاح الجزاءات المفروضة على يونيتا.

إن التقرير المعروض علينا يوفر لنا نظرة عميقة ممتازة في حالة التحقيقات والأنشطة المستمرة للآلية في هذا الصدد. وهو يرسم لنا أيضا صورة مفصلة لفهم الاستراتيجيات المعقدة والشاملة التي تستخدمها يونيتا لمواصلة حربها الوحشية ضد الشعب الأنغولي.

ويشمل التقرير بعض المعلومات الإيجابية فيما يتعلق بتنفيذ الجزاءات المفروضة على يونيتا. ومع ذلك، فقد وردت أيضا تقارير عن حوادث رئيسية لانتهاك الجزاءات. ومما يثير القلق العميق أن بعض البلدان ما زالت تقدم مساعدة كبيرة الحجم إلى يونيتا، ومسؤوليها وأسرهم. وهذه حالة خطيرة، ويجب النظر في اتخاذ الإجراء المناسب بشأنها.

وبينما نأخذ في الاعتبار المصاعب المذكورة التي تواجهها بعض البلدان في الإنفاذ الكامل للجزاءات المفروضة على يونيتا، مثل الأسباب الدستورية أو الاتفاقيات الدولية المقيِّدة، فإن وفدي مع ذلك، سعيد لأن يرى في التقرير أن مجال يونيتا للمناورة في الخارج قد تضاءل نوعا ما.

وفيما يتعلق ببيع الماس، يسعد وفدي أن التفوق العسكري للحكومة الأنغولية على يونيتا قد أعاق بشدة إنتاجها للماس. وينبغي للمجتمع الدولي الآن أن يضمن منع يونيتا من بيع مخزوناتها. وإضافة إلى ذلك، ينبغي للدول المعنية، كما ذكرت الآلية، أن تمنع ممثلي يونيتا التجاريين من العمل غير المشروع من أراضيهم للمساعدة على إيقاف برنامج يونيتا للمبيعات الخارجية.

وعلاوة على ذلك يسلط التقرير الضوء على حقيقة أن تتبع أرصدة يونيتا ظل محدودا، ويرجع ذلك جزئيا إلى صعوبة تتبع العمليات المالية، وخاصة عندما تحول الأموال الكترونيا. ومع ذلك لا نزال مقتنعين بأن هذا خطأ ينبغي ألا يهمل، وأنه ينبغي متابعة كل الخيارات الممكنة للكشف عن موارد يونيتا المالية والحجز عليها. وفي هذا الصدد، نلاحظ أن اتفاقية بازل بشأن غسيل الأموال يمكن أن تكون مصدر مساعدة.

ويدعم وفدي بقوة كل الجهود الرامية إلى تحسين فعالية وكفاءة تنفيذ الجزاءات المفروضة على يونيتا. ولذا نؤيد التوصيات والاستنتاجات التي توصلت إليها آلية الرصد. وتقوم حكومتي بدراسة هذه التوصيات بغية تنفيذ ما ينطبق عليها منها بأسرع ما يمكن.

وأود أن أؤكد المعلومات الواردة في الفقرة ٦٩ من التقرير فيما يخص المناقشات بين ناميبيا بصفتها الرئيس الحالي

للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، وبين الآلية. وتسلم الجماعة بالدور الهام الذي يمكن أن تضطلع به في تعزيز الجزاءات وعلى وجه الخصوص فيما يتعلق بتنفيذ بعض التدابير الموصى بها إليها بموجب القرار ١٢٩٥ (٢٠٠٠). وتشمل هذه التدابير إنشاء آلية لتبادل المعلومات المتعلقة بشركات النفط والحكومات، وإدخال تدابير لتعزيز نظم مراقبة الحركة الجوية في المنطقة، وإقامة أنشطة للرصد في مناطق الحدود المجاورة لأنغولا.

وفي هذا الصدد، كتب الرئيس نوغوما إلى رئيس اللجنة المنشأة عملا بالقرار ٨٦٤ (١٩٩٣) موضحا أنه اقترح على قادة الجماعة الآخرين أن تناقش هذه الأمور في مؤتمر القمة الاستثنائي المقبل للجماعة، المزمع عقده في ٩ آذار/مارس ٢٠٠١.

ومع ذلك، وفي كل هذه المساعي، تظل الفقرة ٢٤٣ من التقرير في محلها، حيث تذكر أنه ينبغي للمجتمع الدولي أن ينظر في مساعدة الدول الأعضاء، حيثما كان ضروريا، على اقتناء أجهزة مراقبة المجالات الجوية الوطنية والإقليمية.

وختاما، أعربت الآلية وهي محقة في ذلك عن خشيتها من أن أي فراغ أو توقف في ممارسة المجتمع الدولي لليقظة من شأنه أن يؤثر على أهداف جزاءات مجلس الأمن المفروضة على يونيتا. ولذا نرحب باعتماد القرار ١٣٣٦ (٢٠٠١) في ٢٣ كانون الثاني/يناير، الذي مدد ولاية آلية الرصد لفترة ثلاثة أشهر. ونتطلع إلى تلقي الإضافة الخاصة بهذا التقرير.

**الرئيس** (تكلم بالعربية): المتكلم التالي في قائمتي هو ممثل زمبابوي. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

**السيد جوكونيا** (زمبابوي) (تكلم بالانكليزية): خلال الأيام القليلة الماضية، سيدي، اتيحت لوفدي فرصة ليعرب عن تقديره لانتخابكم للرئاسة وليعرب عن ثقتنا في قيادتكم. وقد أعربنا أيضا عن تقديرنا لعمل سلفكم، السفير محبوباني.

وعلى نفس المنوال، أود أن أهنئ أعضاء آلية الرصد على عمل أنجزوه على خير وجه. واسمحوا لي أن أنوه بوجود معالي السيد جواو برناردو دي ميراندا وزير العلاقات الخارجية في أنغولا بيننا، فوجوده هنا هو الشهادة على أهمية العمل المعروض على المجلس؛ ونحن نرحب به.

والآن، وبعد أن شاركنا في المناقشة التي دارت في نيسان/أبريل ٢٠٠٠، حول التقرير المبدع (S/2000/203) الذي أعده فريق الخبراء المعني بانتهاك الجزاءات التي فرضها مجلس الأمن على الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا (يونيتا)، وبعد انضمامنا أيضا إلى مقدمي قرار الجمعية العامة ٥٥/٥٦ المتعلق بدور الماس في تأجيج الصراع، والذي اتخذته الجمعية العامة في ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، يطلب وفد بلادي الكلمة الآن لكي يذكر أعضاء المجلس بأن أيام سياسة عدم توجيه أسئلة عند شراء الماس يجب أن تكون قد ولت.

وأثناء مناقشة تقرير فريق الخبراء المعني بانتهاك الجزاءات التي فرضها مجلس الأمن على يونيتا، ذكر وفد بلادي أمام مجلس الأمن أن عدم الاعتداد بوجود مخططات اقتصادية في الصراعات، كان أحيانا يقوض بشكل خطير الجهود الدولية لتوطيد اتفاقات السلام الهشة. والتقرير المطروح على المجلس اليوم في الوثيقة S/2000/1225، أكد لنا أن السبب الحقيقي للحرب التي شنتها يونيتا على الشعب الأنغولي ليس هو ذاك الكلام الصاخب عن المظالم، الذي

نسمعه من فلاسفة سافيمبي المتخصصين في التلفيق، بل هو قوة الجشع الصامتة.

وعلى حد قول أحد العلماء فإن،

”الصراعات يمكن أن تخلق اقتصادات حروب، ودائما ما يكون ذلك في المناطق التي يسيطر عليها المتمردون أو أمراء الحروب، وتكون على صلة بشبكات تجارية دولية؛ وأعضاء الجماعات المسلحة يمكن أن يستفيدوا من السلب والنهب ... . وفي ظل هذه الظروف يصبح من الصعب إنهاء الحروب الأهلية. وربما لا يكون الظفر مرغوبا: فقد يكون الهدف من الحرب هو، تحديدا، الشرعية التي تضفيها على الأعمال التي يمكن أن يعاقب عليها في زمن السلام باعتبارها جرائم“.

وفي حالة أنغولا وسيراليون وجمهورية الكونغو الديمقراطية، فإن وفرة الموارد الطبيعية، كأحجار الماس مثلا، تصبح لعنة. فتوفر الماس الذي يتم تصديره كسلعة أساسية هو الذي يفرّخ الصراع العنيف لأنه يقدم حوافز لتشكيل جماعات خارجة على القانون، على أساس سلب الغنائم التي تمول أنشطتها.

واسمحوا لي أن أذكر الأعضاء بأن سلعة أساسية، كالماس، توفر عدة مزايا لحركات تمرد مثل حركة يونيتا. فحيث أنها منتج سائب، يمكن بسهولة إخفاء منشئها، كما أن تسويقها لا يتطلب عمليات معقدة، كما هو الحال بالنسبة للسلع المصنعة. وهذا هو السياق الذي تتضح فيه أهمية هذا التقرير الصادر عن آلية رصد الجزاءات المفروضة على أنغولا.

ووفد بلادي يحث الدول الأعضاء على النظر في تنفيذ مخطط إصدار شهادات المنشأ بأقل قدر من التأخير، حسبما أوصى به التقرير. كما نناشد المجتمع الدولي أن يقدم المساعدة الفنية للبلدان التي تفتقر إلى الموارد التي تسمح لها بتنفيذ نظام لإصدار الشهادات.

يقال عادة إن لكل ماسة خريطتها الوراثية. وفي هذا الصدد، ندعو الوزارات ذات الصلة في الدول المنتجة للماس أن تعد وصفا للإنتاج المستخرج من مناجمها؛ بتسجيل سمات أحجار الماس المستخرجة من كل منجم بالتفصيل. وهذا السجل سيمكن من فحص طرود أحجار الماس المشكوك في منشئها، بمضاهاتها بالبيانات المتاحة، بدرجة أكبر من الدقة عما هو عليه الحال الآن.

والفرع الوارد في التقرير بشأن التدابير الرامية إلى تحسين فعالية وكفاءة تنفيذ الجزاءات، يذكر أن بعض البلدان أنشأت هياكل وآليات لوضع سياسة مناسبة لإنفاذ و/أو رصد التنفيذ. وبعض الهياكل التي تم تحديدها تتضمن إنشاء أفرقة عمل. ومنطقة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي هي واحدة من هذه المناطق، كما ذكر للتو ممثل رئيس تلك الجماعة. ومن المعترف به دوما أن التنفيذ الناجح للجزاءات التي فرضها مجلس الأمن على يونيتا يتوقف على قدرة الدول الأعضاء على حرمان يونيتا من استخدام الطرق البرية والمطارات والمجال الجوي في المنطقة دون الإقليمية، والتزامها بذلك.

واعترافا بهذه الحقيقة، قامت لجنة الدفاع والأمن المشتركة بين الدول والتابعة للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، في دورتها التاسعة عشرة التي انعقدت في الفترة من ١١ إلى ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧، بإنشاء لجنة مخصصة للجريمة العابرة للحدود تحت رئاسة زمبابوي. وكانت عضوية اللجنة تتألف أساسا من أنغولا وملاوي وناميبيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب أفريقيا وزامبيا وزمبابوي. وقد استقت تلك اللجنة وجودها من الفقرة ٤ من تقرير اللجنة الفرعية لأمن الدولة، المنبثقة عن

الدورة التاسعة عشرة للجنة الدفاع والأمن المشتركة بين الدول والتي أوصت - إلى جانب توضيح مجموعة من المشاكل الأمنية الإقليمية، من بينها تهريب الأسلحة وتقديم الإمدادات السوقية ليونيتا بطرق غير مشروعة من خلال الثغرات القائمة في آليات مراقبة الحدود في الدول الأعضاء - بإنشاء آلية اتصال مشتركة بين الإدارات داخل الدول الأعضاء، لضمان تشاطر المعلومات على نحو فعال بين سلطات الطيران المدني ودوائر الهجرة والاستخبارات والدفاع وقوات الشرطة، وإنشاء آلية اتصال على المستوى الإقليمي.

واجتمعت لجنة الوزراء المخصصة في هراري في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧، وأنشأت فرقة عمل تتألف من موظفين من الطيران المدني ودوائر الهجرة والاستخبارات والجيوش وقوات الشرطة. وتم تحديد صلاحيات فرقة العمل على النحو التالي: رصد جميع الطائرات المشكوك فيها، والتي تعبر المجال الجوي للمنطقة دون الإقليمية؛ ورصد جميع مراكز الحدود والتحقق من المواد والسلع التي يحتمل أن تكون متجهة إلى يونيتا والمناطق التي تسيطر عليها؛ والتحقيق في كل المزاعم المتعلقة بأنشطة يونيتا في المنطقة دون الإقليمية، بما في ذلك قيام شركات وأفراد بتقديم الدعم السوقي ليونيتا؛ والتحقيق في كل مزاعم انتهاكات المجال الجوي الأنغولي؛ ووضع كل المطارات والمعابر الجوية الواقعة في المنطقة دون الإقليمية تحت المراقبة على مدار الساعة؛ وضمان عدم انتهاك الدول الأعضاء للجزاءات التي فرضتها الأمم المتحدة على يونيتا.

وأوصت فرقة العمل بإنشاء مراكز إعلام وطنية لتنسيق جميع البيانات وفقا لصلاحيات فرقة العمل. وأوصت فرقة العمل أيضا بأن يُنشأ في هراري مركز إعلام إقليمي يقوم بتجهيز المعلومات الواردة من مراكز الإعلام الوطنية. وكان على مركز الإعلام الإقليمي أن يقدم شهريا تقارير حالة لمراكز الإعلام الوطنية. وتلك الشبكة المُحكمة ساعدت بلدان الجماعة الاقتصادية للجنوب الأفريقي كثيرا في تقليص قدرة يونيتا على انتهاك الجزاءات.

وقد دلت تجربتنا في الجماعة الاقتصادية للجنوب الأفريقي على أن تشاطر الدول الأعضاء للمعلومات الاستراتيجية والتكتيكية يمثل أسلوبا فعالا لتخفيض قدرة يونيتا على شن الحرب. وزمبابوي، بوصفها منسق مركز الإعلام الإقليمي، تقدمت بإجراءات تشغيلية مفصلة لمراقبة ورصد رحلات الطيران في منطقة الجماعة الإنمائية. وكانت نتيجة تنفيذ الدول الأعضاء لهذه الإجراءات، اعتراض بعض طائرات الشحن التي كانت تمد يونيتا بالأسلحة، مثل طائرات شركة جوهانس بيريرا الدولية للخطوط الجوية التي تم اعتراضها بنجاح. ومن المعلومات التي جمعتها مراكز الإعلام الوطنية، قام مركز الإعلام الإقليمي بتجميع ملفات شاملة لشركات وأفراد ثبت تورطهم في تعاملات تجارية مع يونيتا. وكل هذه المعلومات أتيحت لفريق الخبراء عندما زار هراري.

وعلمتنا التجربة أيضا أن توفر الموارد شرط حيوي إذا كان المراد نشر المعلومات والاستخبارات التنفيذية في الوقت المناسب. وبسبب الطبيعة الأمنية لبعض المعلومات التي يتم نقلها بين مراكز الإعلام الوطنية ومركز الإعلام الإقليمي، ولعدم وجود سبل الاتصال المأمونة، فإن بعض هذه المعلومات يمكن أن تفقد مغزاها المباشر. ومع أن الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي مستعدة لتنفيذ التوصيات الواردة في التقرير، فإنها تناشد المجتمع الدولي أن يوفر الموارد المطلوبة، بما في ذلك معدات الاتصال ومعدات الرصد الأخرى، حتى نتمكن من إحياء وتحسين الهياكل الأساسية التي سبق أن أنشأناها.

وأخيرا، يود وفد بلادي أن يكرر التأكيد على دعمه للعمل القيم الذي أنجزته آلية الرصد بإعدادها تقرير يحدد ”أسماء وفضائح البلدان والشركات والأفراد الذين يواصلون التعامل مع يونيتا، ضد كل المعايير الدولية. وعلى الرغم من أي اعتماد يونيتا على شبكات التجارة الدولية يجعل اتجارها غير المشروع عرضة للتأثر بالتطبيق المتضافر للامتثال المناسب وللتدابير الرقابية، فإن الرأي المتأني لوفد بلادي يتمثل في أن هذه المسألة يجب أن تعالج باعتبارها أكثر من مجرد مشكلة تتعلق بعمل الشرطة، وأن عملية تتبع واعتراض الرحلات الجوية غير المشروعة وإقامة نقاط للرقابة الجمركية أمر طيب طالما أنه يستخدم كمجرد وسيلة من وسائل التصدي لهذه المشكلة.

**الرئيس** (تكلم بالعربية): أشكر ممثل زمبابوي على الكلمات اللطيفة التي وجهها الي.

المتكلم التالي المسجل على قائمتي هو ممثل رواندا أدعوه لشغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

**السيد موتابوي** (رواندا) (تكلم بالفرنسية): أود أن أضم صوتي إلى أصوات المتكلمين الذين سبقوني في أداء مهمتين تبعثان على السرور البالغ لي. أولا، أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على الطريقة التي أدرتم بها شؤون هذا المجلس طوال هذا الشهر. كما أهنئ سلفكم السفير كيشور محبوباني ممثل سنغافورة. أما المهمة الثانية التي تبعث على السرور فهي الترحيب بقدوم الوزير الأنغولي ميراندا إلى نيويورك. وفي نفس الوقت، أود أن أؤكد للمجلس أن حكومة وشعب رواندا تعاطفا مع أنغولا - حكومة وشعبا - طوال الحرب التي تخوضها ضد سافيمبي وحركته يونيتا، والتي ما زالت آثارها المدمرة على الحياة اليومية ماثلة حتى اليوم.

ونرحب بالتقرير الذي عرضه السفير ريتشارد ديان، ونثني عليه ونهنئه. ونأمل أن تتحقق النتائج المرجوة منه: فتتوقف آلة الحرب التي ما زالت تعصف بأنغولا، وهي بلد صديق وشقيق.

لقد ذُكرت رواندا في الفقرات ٥٨ و ١٨٦ و ١٩١ و ١٩٢ و ١٩٣ و ٢١٣ من التقرير. وفي الفقرة ٢١٣، ذُكرت واقعة ملموسة ويمكن التحقق منها. أما الفقرات الأخرى فهي مجرد تخمينات جزئية أو كلية. وهذه مسألة يؤسف لها، إلا أننا مع ذلك لن نسحب تأييدنا للتقرير لأنه صحيح فيما عدا ذلك. ونحن نقبل وندعم استنتاجاته وتوصياته، كما نقره بغية مساعدة اللجنة وآلية الرصد على مواصلة عملهما.

ومع ذلك، أرى أن من الأهمية بمكان أن أعرض بضع نقاط لأبرز ما قلته. ففي الفقرة ٥٨ على سبيل المثال وردت إشارة إلى ”إيضاحات متضاربة“. وليس من الواضح هذا التضارب بين من ومن أو حول ماذا. وتذهب الفقرة بعد ذلك إلى القول بأن الآلية ”تعتقد“. وربما يكون هذا ”اعتقادها“، ولكن مجرد الاعتقاد ليس حقيقة واقعة. هناك أشياء كثيرة بحاجة إلى التصويب في صياغة هذا التقرير.

وتكرر رواندا التأكيد على ما قالته للمجلس في العام الماضي. وهنا أشير مرة أخرى إلى الفقرة ٥٨. نظرا للحاجة إلى سحب قواتنا، فقد استخدمنا في الحقيقة الأراضي الأنغولية بإذن من السلطات الأنغولية، وكانت تلك المهمة قصيرة الأجل وناجحة جدا. ولم تكن هناك أية اتصالات مع سافيمبي أو مع يونيتا في أي مرحلة من تلك العملية، كما أن رواندا لا تتوخى أي اتصال كهذا في المستقبل.

وأملنا - وهذا ينسحب أيضا على الفقرة ١٩١ - أن تُجرى التصويبات اللازمة لهذه الفقرات حتى تشعر رواندا بالارتياح وبأن هذه الفقرات تتضمن أمورا واقعية. وإذا كانت هناك مبادرة جارية أو مخطط لها تتعلق بمشروع بشأن بلد المنشأ للماس، فلا بد لي من أن أسارع إلى القول بأن

هذا المشروع ليس مدرجا على قائمة مشاريع بلدنا – ونحن لدينا الكثير. إن هذا المشروع لا وجود له حتى الآن، وحتى إن وجد، فإن القوانين الرواندية لا تدافع عن إقامة ذلك النوع من المشاريع.

وهناك واقعة هامة أخرى تتعلق بما قيل عن وجود قاعدة لممارسة أنشطة في كيغالي للسيد فيكتور بوت، وهذا قول خاطئ تماما. فالسيد بوت لم يكن له محل إقامة في أي وقت في رواندا. وقد أبلغنا المعلومات التي تلقيناها في هذا الصدد والتي مفادها أن السيد بوت يستقر في مكان ما في الشرق الأوسط. وقد صدرت التعليمات إلى سلطات الهجرة الرواندية لمراقبة أي عبور للسيد بوت عبر رواندا، وإذا حدث وجاء إلى رواندا في أي مرحلة فسيتم إلقاء القبض عليه، شأنه شأن أي عضو في حركة يونيتا. وهذه مسألة واضحة جدا ومعروفة للجميع.

إننا جئنا هنا لننفذ قرارات مجلس الأمن المتصلة بالجزاءات المفروضة على يونيتا، ونحن نؤكد من جديد على التزامنا بذلك. وسوف تعمل رواندا على التأكد من أن الماس الممول للحروب، أيا كانت الجهة التي يأتي منها، لن يتم تداوله أو تجهيزه في رواندا أو من جانب الروانديين. والفقرات ١٩١ و ١٩٢ و ١٩٣ لا صلة لها بالمرة بأي تجار روانديين. إننا نعرف من هم الذين يمارسون الاتجار غير المشروع. وأود أن أؤكد أن رواندا قد اتخذت قرارا بألا تتعاون مع أي أحد يُعتقد أو يتبين أنه من أصدقاء يونيتا.

ومن هذا المنطلق نود أن نعرب عن تمنياتنا بالنجاح الكامل لآلية الرصد وللجنة الجزاءات في عملهما. وإذا أرادا تحسين التقرير فسيسعدنا جدا أن نساعد في ذلك. ورواندا على استعداد للعمل مع آلية الرصد لضمان تمكين شعب أنغولا من تحقيق السلام في نهاية المطاف.

**الرئيس** (تكلم بالعربية): أشكر ممثل رواندا على الكلمات اللطيفة التي وجهها الي.

ويسعدني أن أعطي الكلمة للسيد ميراندا وزير العلاقات الخارجية في أنغولا، الذي طلب الكلمة مرة أخرى.

**السيد ميراندا** (أنغولا) (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكركم مرة أخرى، سيدي الرئيس، لإعطائي الكلمة. لقد طلبت الكلمة للإدلاء ببيان موجز للإعراب عن الشكر لجميع أعضاء المجلس وللذين أدلوا ببيانات. أود كذلك أن أعرب عن امتنان حكومة بلادي لنوعية هذه المناقشة، وخاصة الإشارة المتكررة على لسان كل المتكلمين للحاجة إلى عزل السيد سافيمبي على نحو متزايد كيما يتوقف عن شن الحرب ضد شعبه. وعلى أي حال، فإن ما شهدناه هنا كان تظاهرة تضامن. ونأمل أن تكون مناقشات المستقبل أكثر ثراء. وفي المقام الأول، فعلى مجلس الأمن أن ينظر في اتخاذ تدابير مناسبة – أو ما تسمى تدابير ثانوية – ضد البلدان أو الكيانات التي تواصل انتهاك الجزاءات المفروضة على يونيتا.

وختاما، أود أن أنتهز هذه الفرصة لتسليط بعض الضوء على البيان الذي أدلى به قبل قليل ممثل رواندا، وفيما يتعلق بما أسماه المشاورات بين حكومتي أنغولا ورواندا أثناء عبور قواتهما في أراضي أنغولا. هذا يجافي الحقيقة. فخلال انسحاب القوات الرواندية غربا من الأراضي الكونغولية – الذي جاء إثر التعقُّب الذي قامت به سلطاتنا في الأراضي الكونغولية قبل نحو ثلاث سنوات – تواجدت تلك القوات فعلا في شمال بلادنا، في منطقة تحت سيطرة يونيتا. وجرى ذلك العبور بتنسيق من يونيتا – ولم يحدث أي اتصال على الإطلاق بين رواندا وأنغولا فيما يتعلق بعبور القوات الرواندية خلال أراضي أنغولا.

وأعتذر بشدة إذا كنت قد أثقلت على أعضاء المجلس مرة أخرى، إلا أن ذلك كان ضروريا لإلقاء بعض الضوء على هذه المسألة.

**الرئيس** (تكلم بالعربية): في الختام، أود أن أعطي الكلمة للسيد ريتشارد راين، رئيس لجنة مجلس الأمن المعنية

بالجزاءات المفروضة على أنغولا، إذا كانت لديه بعض الملاحظات الموجزة حول ما جرى في هذا الحوار.

**السيد راين** (تكلم بالانكليزية): استمعت باهتمام كبير للبيانات التي أدلى بها أعضاء المجلس وهذا العدد الكبير من المتكلمين الآخرين. ومن الواضح جدا من هذه المناقشة أن مسألة الجزاءات المفروضة على يونيتا وفعالية هذه الجزاءات ما زالت تشكل قلقا كبيرا للدول الأعضاء. أعرف أن السفير لارين وأعضاء آلية الرصد قد استمعوا بعناية أيضا لما جرى في المناقشة ويريدون أن يستفيدوا منها في المناقشات مع لجنة الجزاءات. وفي غضون ذلك، سيضطلع أعضاء الآلية الآن ببعض الزيارات الهامة لأنغولا ولبعض الدول والمنظمات الأخرى المعنية. ويتمثل جزء رئيسي من مسؤوليتي في متابعة تقرير آلية الرصد مع الدول والمنظمات والأفراد المتورطين. وفي هذا الإطار، سأقوم قريبا بزيارة عدد من البلدان، من بينها أنغولا.

وبوسعي، وبإيجاز شديد، أن أستخلص أربع استنتاجات واضحة من واقع المناقشة المستفيضة التي جرت اليوم.

أولا، إن مجلس الأمن والأعضاء ككل في الأمم المتحدة قد أكدوا مجددا تصميمهم في ظل القرارات المعنية، على استئصال شأفة الدعم الدولي لقدرة يونيتا على استخدام العنف لتحقيق مآرب سياسية ضد شعب أنغولا.

ثانيا، هناك دعم ساحق للإبقاء على نظام الجزاءات والآليات اللازمة التي تستهدف يونيتا طالما كان ذلك ضروريا، وبانتظار مزيد من الدراسة لآلية رصد دائمة أشارت إليها مختلف الوفود اليوم.

ثالثا، إن رسالة الأعضاء لآلية الرصد ذاتها هي بوضوح أنها تمضي على المسار الصحيح وأن عليها أن تواصل عملها بتصميم ومثابرة مستمرين.

رابعا، أشعر بالتشجيع من مناقشة اليوم لكي أنقل رسالة واضحة إلى كل المعنيين أن مجلس الأمن ومنظومة الأمم المتحدة والنظم المرتبطة بها ستبقى على يقظتها، وعلى توقعاتها من كل الدول والأطراف الأخرى، وعلى تصميمها على ضرورة إنهاء كل دعم لبرنامج يونيتا القائم على العنف. وإننا نعتزم أن نعمل معا كل ما يجب عمله لإحلال السلام لكل أبناء شعب أنغولا. وبصفتي رئيسا للجنة الجزاءات، سأحمل هذه الرسالة الواضحة من المناقشة المفتوحة لمجلس الأمن اليوم.

**الرئيس** (تكلم بالعربية): أشكر السفير راين على التوضيحات التي قدمها. وأود أن أسجل من جديد شكرنا له ولأعضاء الفريق على كل الجهود التي يقومون بها في هذا السبيل، من أجل تدعيم نظام الجزاءات في أنغولا. وكما جاء على لسان الغالبية من المتكلمين، فإن هذه الجزاءات ليس الغرض منها العقاب، بل لحمل كل المخالفين للقانون الدولي على الاستجابة لقرارات الشرعية الدولية وقرارات مجلس الأمن.

أود كذلك أن أشكر من جديد معالي وزير العلاقات الخارجية الذي حضر معنا هذه الجلسة الطويلة، واستمع إلى هذا الإجماع من جانب أعضاء مجلس الأمن على مساندة جهود السلام في أنغولا، وأتمنى لدولة أنغولا والحكومة كل التوفيق في مساعيها، ولا سيما في مساعي التنمية والبناء من جديد.

وبما أنه لا يوجد أي متكلمين آخرين على قائمتي، يكون مجلس الأمن بذلك قد أنهى هذه المرحلة من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وسيبقي المجلس هذه المسألة قيد نظره.

رفعت الجلسة الساعة ٢٠/٠٠.

---